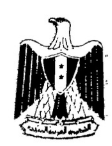


اخترنا لك



مدخل إلى
الاقتصاد الأفريقي

J. C. de Graft-Johnson

AN INTRODUCTION TO THE AFRICAN ECONOMY

DELHI SCHOOL OF ECONOMICS
UNIVERSITY OF DELHI

بقلم دى جرافت جونسون

ترجمة عبد الرازق ابراهيم

مراجعة حسين الحوت

اهداءات ١٩٩٨

أ.د./ عبد العزيز برهام
رئيس قسم اللغة العربية الأسبق-الإسكندرية

اخترنا لك

للأستاذ الدكتور

عبد العزيز [illegible]

رئيس قسم اللغة العربية

بالأسبوع

الإسكندرية

مدخل
إلى الاقتصاد الأفريقي



بقلم دي جرافت جونسون

ترجمة عبد الرازق ابراهيم

مراجعة حسين الحوت

مقدمة للمؤلف

عمل مؤلف هذا الكتاب بعض الوقت أستاذا للعلوم الاقتصادية فى قسم الدراســــات الافريقية بجامعة دلهى ٠٠ والكتاب عبــارة عن أربع محاضرات ألقاها المؤلف فى كلية العلوم الاقتصــــادية بدلهى ٠ ويلتزم المؤلف فى هذا الكتاب اتجاها تاريخيا ووصفيا يناقش فيه مشكلة تزايد السكان بالنسبة لموارد الغذاء ٠٠ ويلى ذلك تحليل لنظام حيــازة الأرض المعمول به فى هذه البلاد ، وتأثير هذا النظام على الانتـــاج الاجمالى ٠٠ ثم يتتبع الكاتب مشكلة تكوين رأس المال ٠٠ ودور برامج التوسع الزراعى ، ونظم التسليف ، والمشروعات التعاونية التى تقــوم على نطاق واســـع ، ودور القطاع العام والقطاع الخاص فى تطوير الاقتصــــاد الافريقى ٠ وقد علقت جريدة « أنباء الكتب البريطانية » عليه قائلة : (ان هذه المحاضرات الأربع قائمة على علم واسع بالأحوال الافريقية) ٠

الفصل الأول

الاتجاهات السكانية والتنمية الاقتصادية

تعتبر افريقية ثانية قارات العالم من حيث المساحة ، فهى تغطى مساحة قدرها ١١٫٦٩٩٫٠٠٠ ميل مربع أى ٢٣٪ من سطح الارض ، ولكن هذه القارة الواسعة الأرجاء تحتوى على حوالى ٨٪ فقط من سكان العالم . وقد أدت عدة عوامل الى انخفاض عدد السكان في افريقية ، فتمثل (المناطق السلبية) فى افريقية حوالى ٥٠ ٪ من مساحة الأرض الكلية . وغنى عن البيان أن (المناطق السلبية) هى تلك الأجزاء من القارة التى لا تسمح بسبب طبيعتها الجبلية أو القاحلة بالاستقرار الكامل والتنمية الزراعية ، وتدخل فى نطاق (مناطق افريقية السلبية) الصحراء الكبرى كلها ، والمناطق التى تقع فى الشمال والشرق منها ، وتشمل السودان وأثيوبيا ، وفى الجنوب تضم المناطق السلبية صحراء كلهارى وجميع المناطق القاحلة فى محمية بيشوانالاند ، ومنطقة جنوب غربى افريقية الموضوعه تحت الوصاية الدولية ،وأجزاء من اتحادجنوبى افريقية والقطاع الجنوبى الغربى من مستعمرة أنجولا البرتغالية .

وقد عارضت طبيعة الارض السلبية عدة عوامل طبيعية أخرى مثل وجود النيل ، ونظم الرى التى استحدثها الانسان ، والتى استطاعت جميعها أن تجعل مساحات كبيرة من الارض فى كل من مصر والسودان مناطق زراعية مزدهرة ، ومكتظة بالسكان .

ان الاهتمام بالمناطق السلبية يقتضى منا أن نتكلم قليلا عن (المناطق الايجابية) ، وهنا تظهر فى الحال عدة متناقضات وقواعد غير منتظمة .. فان ثلث المناطق الايجابية يتألف من الغابات والأدغال التى تميز الأجزاء الجنوبية من غربى افريقية ، وخاصة الكونغو بأكمله . وقد ظل عالقا فى الأذهان لأجيال طويلة مضت .. أن وجود الغابات يدل على خصب التربة .. ولكن الابحاث الحديثة أثبتت أن التربة فى مناطق الادغال أقل خصبا بشكل ظاهر ، حيث أن الامطار الاستوائية الغزيرة تمنع عنها غذاء النبات .. وغالبا ما تكون الصورة المعطاة عن هذه المنطقة صورة غابة صعبة الاختراق ، كثيفة وبدائية غير آهلة بالسكان . وقد كان هناك من أشار بحق الى أن الغابات الاستوائية الكثيفة قد جعلت من غربى افريقية وحوض الكونغو مناطق يصعب الحصول فيها على الطعام . بل وحتى اليوم هناك من يزعم أن ساحل غينيا مازال من أكثر مناطق العالم صعوبة فى انتاج الغذاء .

ويبين التاريخ المبكر للعصـــــور الوسطى ، الخاص بهذا الجزء من العالم ، ان تجمعات السكان كانت فى السفانا المكشوفة ومنطقة المراعى التى تقع بين الغابات والصحراء الكبرى ٠

وكانت التجمعات أيضا فى مناطق التلال التى تقل فيها الاشجار والتى هى جزء من منطقة الغابات ٠٠ ولا شك فى أن الاتجاه نحو التركيز على الزراعة فى الاراضى القليلة الاشجار حيث كانت أدوات الزراعة بدائية الى حد كبير ، كان ظاهرة بارزة فى التقدم الانسانى ٠ ويجد المرء ، حتى فى أيامنا هذه ، ان مناطق الغابات الكثيفة فى آسيا مازالت تعتبر من أقل المناطق سكانا ، بالرغم من ضغط السكان على الأرض فى أماكن أخرى من القارة ٠ ومن ناحية أخرى نجد أن منطقة الغابات فى افريقيـــــة هى فى الوقت نفسه مأوى لذباب « تسى تسى » ٠٠ ومعنى هذا أن تربية الماشـــية والجياد مستحيلة فى أغلب الأحيان ٠ وكانت نتيجة ذلك اختفاء المحاريث التى تجرها الحيوانات اختفاء حقيقيا ٠

وهذه قيود واضحة تحد من الطاقة الانتـــاجية فى الزراعة داخل الاقليم ٠ وعلى أية حـــال كانت المحاريث التى تجرها الحيوانات قائمة وما زالت فى منطقة السافانا المكشوفة ٠

وبالاضـــافة الى عدم ملاءمة مناطق واسعة من القـــارة الافريقية للاستقرار الكامل والتنمية الزراعية ، كانت تجارة الرقيق قيـدا يكبل نمو السكان بين عام ١٤٤٤ عندما وصلت أول رسالة كبيرة من الأرقاء الافريقيين الى البرتغال ، وعام ١٨٩٠ عندما شل نشاط النخاسة العرب فى البحث عن الرقيق فى شرقى افريقية ٠ وقد جرت العادة على أن نتصور أن تجارة الرقيق قد انتهت عام ١٨٠٧ حينما حرمت بريطانيـــــا هذه التجارة ٠ ولكن الارقام التالية عن شحن الرقيق من غربى افريقية تكذب هذه النقطة ، ففى عام ١٧٨٨ قدر العدد الاجمالى للأرقاء الذين شحنوا من غربى افريقية بحوالى ١٠٠ر١٠٠٠ وانخفض الشحن السنوى الى ٨٥ر٠٠٠ عام ١٨١٠ ، ثم ارتفع الى ١٢٥ر٠٠٠ ، ١٣٥ر٠٠٠ فى عـــــامى ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ على التوالى ٠

وليس من السهل أن نقرر مدى ما كان لتجارة الرقيق من أثر فى نقص سكان افريقية ، ولكننا نحصل على فكرة من حجم هذه التجـــارة حينما نضع فى الأذهـــــان أن فى ١٧٢٣ وحده ، نقلت حوالى ١٠١ من السفن من ميناء ليفربول ٣٠ر٠٠٠ من الرقيق الافريقى من ساحل الذهب، ولا يتضمن هذا العـــــدد الأرقاء الذين شحنوا عن طريق موانى المملكة المتحدة الأخرى ، ولا هؤلاء الذين شحنوا فى سفن مملوكة للبلاد الأوربية الأخرى ، التى كانت تعمل فى هذه التجارة ٠ واذا افترض المرء أن معدل المواليد فى ساحل الذهب أو غانا كان فى ذلك الوقت من ٤٠ الى ٤٥ فى كل ألف ٠٠ وان معدل الوفيات بسبب انتشار الحمى الصفراء والملاريا ، وبعض الامراض الاستوائية الاخرى ، من ٣٠ الى ٣٥ فى كل ألف ٠ واذا أخذ المرء فى الاعتبار أرقاء ساحل الذهب الذين تم شحنهم فى ســــفن من ليفربول ، وتجاهل جميع السفن الأخرى الناقلة ، فان المرء يحتاج

الى اقراض ساحل الذهب أو غانا ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ من السكان فى عام ١٧٥٣ حتى يتيقن من استقرار السكان فى هذا الاقليم ٠ ومن المهم أن نضيف ان احصاء عام ١٩٠١ قد أظهر أن عدد سكان غانا ١٨٦ر٥٠٢ر١ نسمة ٠

وقد بذلت محاولات لتقدير سكان افريقية فى خلال العشرين عاما أو أكثر السابقة لتقدير عدد سكانها فى أثناء عهد تجارة الرقيق ٠

وقد قدر سير «ألكسندر ٠ كار ٠ ساوندوز» عدد سكان أفريقية فى عام ١٦٥٠ بحوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ نسمة يقابلها مائة مليون عدد سكان أوربا ، ومليون نسمة فى أمريكا الشمالية و ٠٠٠ر٠٠٠ر١٢ نسمة فى أمريكا الجنوبية والوسطى ، ومليون نسمة فى استراليا وجزر المحيط الهادى و ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٣٠ نسمة فى آسيا ٠ وقدر عدد سكان افريقية فى عام ١٧٥٠ بحوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر٩٥ نسمة وأصبح ٠٠٠ر٠٠٠ر٩٠ فى عام ١٨٠٠ و ٠٠٠ر٠٠٠ر٩٥ فى عام ١٨٥٠ ٠ ويقابل هذا العدد ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٦٦ فى أوروبا و ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٦ فى أمريكا الشمالية و ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٣ فى أمريكا الجنوبية والوسطى و ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ فى استراليا وجزر المحيط الهادى و ٠٠٠ر٠٠٠ر٧٤٩ فى آسيا ٠ وقدر عدد سكان افريقية فى عام ١٩٠٠ بحوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٢٠ نسمة ، ولكن الارقام التى قدمتها الامم المتحدة تختلف قليلا عن تلك المذكورة آنفا ٠ غير أن كلا من سير الكسندر كار ٠ ساوندرز والأمم المتحدة يتفقان على تقدير عدد سكان افريقية عام ١٦٥٠ وعام ١٩٠٠ ، وتعتقد الامم المتحدة ان عدد سكان افريقية ظل ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠ من عام ١٦٥٠ حتى عام ١٨٥٠ غير أننى لست مهتما هنا باقتصاديات السكان الآخذين فى التدهور ٠

ولكننا نعلم جميعا أنه لو تمت تصفية النخبة الممتازة فى أى مجتمع متعلم أو شبه متعلم ، فان تقدم هذا المجتمع يتوقف بعض الوقت ، ويؤدى القضاء على الدراسة فى المجتمع المتعلم الى الغرض نفسه ٠ ولا نستطيع أن نحصى عدد المثقفين الذين لقوا حتفهم فى عدد من المجتمعات الافريقية فى أثناء حملات قنص الرقيق ، أو الذين تم شحنهم الى العالم الجديد ولا أن نقدر أثر هذه التطورات على تلك المهارات والمعارف التى يستطيع جيل معين أن يسلمها للجيل التالى ٠ كما لا نستطيع أن نقدر مدى عجز أفريقية عن استغلال الامكانيات الاقتصادية لجميع مواردها المعروفة ، وذلك نتيجة لوجود مجتمع راكد أو متدهور ٠٠ يضاف الى كل ذلك الشكوك والمخاوف التى تسببها تجارة الرقيق ٠

وهناك أدلة كثيرة تبين لنا أن بعض المهارات لم تنتقل من جيل الى جيل ، مثال هذا صناعة الدمقس ، والقطيفة فى الكونغو (البلجيكى) وهى الصناعة التى سجلها دوارتى لوبيتى عام ١٥٩٠ غير أنها اليوم صناعة مفقودة فى ذلك الجزء من العالم ٠ ولدينا فى غربى افريقية مثال آخر على ايقاف حركة التقدم الفكرى ، وتحطيم جميع الدراسات التى فى متناول اليد ، وذلك باغلاق جامعة سانكور فى تومبكتو عام ١٥٩١ واحراق جميع المكتبات العامة والخاصة ، ونفى جميع الأساتذة ٠ ومما يثير الاهتمام من الناحية العلمية أن نذكر أن الشيخ أحمد بابا الذى كان أستاذا فى

جامعة سانكور قد قرر فى أثناء أسره فى مراكش أن مكتبته التى كانت تتكون من ١٦٠٠ مجلد كانت أصغر مكتبة بين مكتبات زملائه فى المهنة فى جامعة سانكور ٠٠ كما ينبغى الاشارة بطريقة عابرة الى المهارات التى أصبحت لا فائدة منها فى افريقية ، بعد ان حلت البضائع المستوردة الرخيصة محل المنتجات التى تنتجها المهارات المحلية ، وأغرقت تلك البضائع المستوردة السوق بسبب الفرق فى السعر ٠ ومن ناحية أخرى فان ما يطرأ على نوع السكان من تغيرات ومن تجميع المعلومات يؤثر على النمو الاقتصادى ٠ ولا يستطيع المرء الا أن يشعر فى الحقل الافريقى بأن مثل هذه التغيرات قد أدت دورا هاما فى تحديد سرعة التنمية الاقتصادية٠

وقد انخفض عدد سكان افريقية الذى قدر بحوالى ٣ر١٨٪ من عدد سكان العالم عام ١٦٥٠ الى حوالى ٤ر٧٪ ثم ٧٪ من عدد سكان العالم عامى ١٩٠٠ و ١٩٣٣ على التوالى ٠ وقد كانت هناك بعض التغيرات البارزة فى اتجاهات السكان فى القارة الافريقية منذ عام ١٩٠٠ ، ومنذ عام ١٩٢٠ على وجه التحديد ٠

وترجع أولى هذه التغيرات الى حجم السكان ، ونمو السكان عامة ٠ وقد قدر أن عدد سكان افريقية قد ارتفع الى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٣٦ فى عام ١٩٢٠ والى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٥٥ عام ١٩٣٠ ٠ واستمر اتجاه السكان فى التوسع فى الاعوام التالية ، على العكس مما حدث بين عامى ١٦٥٠ و ١٨٥٠ ، وقد وصل عدد السكان عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٩ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٧٥ و ٠٠٠ر٠٠٠ر١٩٨ على التوالى ٠

وقدر عدد سكان افريقية فى منتصف عام ١٩٥٥ بحوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٢٣ أو ٢٥ر٨٪ من عدد سكان العالم ٠ وازداد عدد سكان افريقية منذ عام ١٩٢٠ بنسبة أكبر قليلا من ٣ر١٪ سنويا ، ومن التضليل أن نعطى الارقام العالية صفة الدقة الواقعية التى لا تتمتع بها ٠

ولنتذكر أن المناطق التى يشغلها ٤٤٪ من السكان هى وحدها التى تعرف شيئا قريبا من التعداد السكانى الحقيقى ٠ وحينما لا تكون هناك أرقام احصائية تستخدم الاحصائيات غير التعدادية اذا ظهرت أو بدت أنها مناسبة ٠ ويحتوى تعداد سكان افريقية الاجمالى المسجل فى عام ١٩٥٥ على أخطاء مكشوفة كثيرة ٠ وقد أصبحت الثقة فى تقديرات السكان موضع شك ، وخاصة حينما يترك المرء العصر الحديث ، ويحاول أن يلقى نظرة على حجم السكان فى الماضى السحيق ٠ فاذا أخذنا الأقاليم الاربعة الرئيسية فى افريقية فاننا نجد أن معدل نمو السكان لم يكن ثابتا فى أى اقليم منها ٠

ففى الاقليم الذى تمثله المناطق السلبية فى شمالى افريقية كان معدل نمو السكان ٥ر١٪ من عام ١٩٢٢ الى ١٩٢٦ و ٧ر١٪ من عام ١٩٣٠ الى ١٩٣٩ و ٩ر١٪ من عام ١٩٤٠ الى ١٩٤٩ وقد اختلف معدل الزيادة

فى شرقى افريقية ووسطها من عام ١٩٢٠ الى ١٩٤٩ اختلافا بسيطا بين ٢ر١٪ و ٣ر١٪ ٠

والنقطة المثيرة للانتباه هى أن معدل نمو السكان فى غربى ووسط أفريقية ــ وهما يمثلان احدى المناطق الايجابيه الرئيسية فى القارة ــ قد تغير من ٢ر١٪ من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٩ الى ٩ر٠٪ من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٤٩ ٠

ونحن نجد أن حوالى ٩٧٪ من سكان افريقية يضمون افريقيين وطنيين وأناسا طال مقامهم فى القارة ، وهناك حوالى خمسة ملايين من البيض أو أشخاص من أصل أوروبى ٠ من بينهم ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ فى اتحاد جنوبى افريقيه و ٠٠٠ر٣٢٠ فى شرقى ووسط افريقيــة و ٠٠٠ر٨٠ فى غربى افريقية والباقى ويقدر بحوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ متجمعين أساسا فى شمال غربى افريقية وهناك أيضــا ما يزيد على ٠٠٠ر٥٨٤ هندى فى افريقية ، يعيش أكثر من ٦٠٪ منهم فى اتحاد جنوبى افريقية وأصبحت الزيادة فى معدل نمو السكان فى شمالى افريقية واضحة ، اذا ما وضع فى الاعتبار أن سياسة الاستقرار الفرنسية فى شــمالى افريقية قد أدت الى ادخال عوامل اقتصادية واجتماعية جديدة تشمل ادخــال تحسينات على مستويات الصحة ، والمحافظة عليها ، وقد نتج عنهــا انخفاض مؤكد فى معدل الوفيات ، بالقياس الى الزيادة فى معدل المواليد ٠

وفى جنوبى افريقية حيث أدت صناعات الذهب والماس ، بالاضافة الى وجود المستوطنين الاوربيين ، الى التصنيع السريع والصبغ بالصبغة الحضرية ، وادخال وسائل المواصلات المتقدمة ، والاتجاه الى الصعود فى مستوى المعيشة ، ووسائل تحسين الصحة والوقاية ، ووقف معدل نمو السكان عند ٢ر٢٪ فى الفترة من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٢٩ ٠ وان العوامل التى أدت فى مراحلها الأولى الى الانخفاض الظاهرى فى معدل الوفيــات ، اتجهت بمرور الوقت الى تكوين فكرة عن تحديد النسل ٠ وليس بكثير افتراض ان معدل النمو فى جنوبى افريقيــة الذى وصل الى ٦ر١٪ فى نفترة بين ١٩٣٠ ــ ١٩٤٩ يعكس هذه النقطة ٠ وينبغى على أية حال أن نتعرف على عوامل أخرى حينما نتنــاول بالدراسة مجتمعا تشكل فيــه العنصرية والنظم السياسية مستوى الرخاء الاقتصادى ، ونجد أنه من المهم فى هذا المجال أن نذكر أن بعثــة الخدمات الصحية الوطنية التابعة لجنوبى افريقيــه قد وضعت تقريرا فى عام ١٩٤٤ عن ســكان افريقيــة الأصليين قالت فيه : ان جميع الدلائل التى تلقيناها تؤكد بقوة أن فقرهم (يقصــد الافريقيين) فى الاقاليم ، وفى المزارع وفى المــدن فى زيادة مستمرة ، وان صحتهم فى تدهور متوال ٠ وفى غربى ووسط افريقية لم تسر التحسينات فى مستويات الصحة والوفيات جنبا الى جنب مع النمو الذى طرأ على دخل الفرد ، مما أدى الى العمل على تحديد النسل ، دون انخفاض مقابل فى معدل الوفيات ٠

وقد جرت العادة على اعتبــار افريقية قارة قليلة السكان ، فكثافة السكان هى ٧ أشخاص لكل كيلو متر مربع ، يقابلها ١٨ للعالم على وجه

العموم . ولكن لم يظهر أى من تقسيمات افريقيـــة الجغرافية الرئيسية الاربعة كثافه فى السكان تقارن بتلك الكثافة فى سكان العالم عامة . وكثافة السكان فى شمالى افريقية ٨ أشخاص لكل كيلو متر مربع ، وغربى ووسط افريقية ٦ وجنوبى ووسط افريقية ٧ وجنوبى افريقية ٥ أشخاص لكل كيلومتر مربع ، وتميل هذه الارقام الى أن تعطينا فكرة بأنه ليس هناك مكان فى افريقية يضغط السكان فيه بشدة على الارض التى يمكن الاستفادة منها .

ومن ناحية أخرى نجد أن كثافة السكان تختلف من اقليم لآخر ، بل وبين المناطق المختلفة فى الاقليم نفسه . ففى شرقى نيجيريا يشغل ٧ر٩ من مليون النسمة حوالى ٤٦ر٠٠٠ ميل مربع ، على حـــين أننا فى الناحية الأخرى نجد فى الكميرون البريطانى ٧٥٠ر٠٠٠ نسمة تســكن ١٥ر٥٨١ ميلا مربعا من الارض ، وكثافة السكان فى نيجيريا كلها هى ٨٥ شخصا لكل ميل مربع . تواجهها ٨٠٠ فى هولنده و٥٢٥ فى المملكة المتحدة و ٣١٢ فى الهند و ٢٠٥ فى باكستان و ٥٠ فى الولايات المتحدة و١٤ر٦٧ و ٥٠ على التوالى فى المناطق الافريقيـــة الثلاث الكونغو (البلجيكى) وسيراليون وغانا ، وهناك مناطق فى جنوبى نيجيريا تصل فيها كثافة السكان الى مابين ٤٠٠ و ٥٠٠ لكل ميل مربع . وهنا نستطيع ان نقول ان نسبة السكان وصلت الى الحد الأمثل ، هذا اذا ربطنا بينهم وبين الأدوات الزراعية البدائية المستخدمة ، وطبيعة الانتاج الزراعى ، والناتج الزراعى الآخذ فى التضاؤل .

وفى مناطق الكيكويو الواقعة فى كينيا أدى نقل ملكية الأراضى الى المستوطنين البيض ، بالاضـــافة الى الزراعـــة والرعى الزائد للاراضى المحدودة التى فى متناول يد السكان الوطنيين ، الى الحاجة الملحـــة على الأرض . وعلى أية حال فلا نجد فى أى مكان فى القارة الآفريقية ، باستثناء حوض النيل فى مصر ومنطقة أو منطقتين من المناطق المحدودة ، كثـــافة كبيرة تبلغ ألف شخص للميل المربع أو أكثر . تلك الكثافة التى ترتبط فى أذهاننا بامبراطورية دلهى القديمة، ترافنكور ــ كوشن ، ووديان السند والكنج واليانجتسى والسهول .

وقد قدمت أرقام فى البرلمان البريطانى فى أول فبراير عام ١٩٤٤ تفيد أن كثافة السكان قد بلغت ١١٠٠ شخص بل وحتى ١٨٠٠ لكل ميل مربع فى مناطق كيكويو الواقعة فى كينيا .

وفى المناطق المتخلفة مثل افريقية ، وأجزاء من آســـيا وأمريكا اللاتينية ، تبلغ النسبة المئوية لعدد السكان الاجمالى تحت سن ١٥ سنة عامة ٤٠٪ تقابلها ٢٠٪ فى البلاد المتقدمة مثل بريطانيا . وكان الاتجاه فى كل هذه الحالات يظهر أن حوالى ٥٥٪ من السكان بين سن ١٥ و ٥٩ . أما الـ ٥٪ الباقية فهى تمثل السكان البالغين الستين وما فوق . وتتميز المناطق فى هذه المجموعة بمعدل كبير للمواليد ، ومعدل كبير فى الوفيات ، تقابلها بلاد مثل أمريكا وبريطانيا اللتين كانتا تتمتعان قبيل الحـــرب

العالمية الثانية بمعدل منخفض للمواليد ، ومعدل منخفض للوفيات • وتبين اتجاهات السكان فى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية أنه بالرغم من أن معدل الوفيات قد ظل منخفضا الا أن معدل المواليد قد مال إلى الارتفاع ؛ غير أنه من المحتمل أن يظهر أن هذا النمو نمو مؤقت •

وكانت احدى نتائج التحسينات فى مستويات الصحة والوقاية فى البلاد التى تنعم بنسب عالية فى معدلات المواليد والوفيات ، هو ظهور انخفاض سريع فى معدل الوفيات لا يقابله انخفاض مساو فى معدل المواليد •

وقد أظهرت سيلان وبورتوريكو مثل هذه الاتجاهات فى السنوات القليلة الماضية • والزيادة الطبيعية التى تطرأ على السكان فى هذه البلاد هى النسبة القائمة فى مصر نفسها أى فوق ٢٪ ومن المتوقع أن تؤدى التحسينات فى مستوى الصحة الى خلق فترة من نمو السكان السريع فى جميع بلاد القارة الافريقية ، كما سيكون الحال بالنسبة لأجزاء كبيرة من آسيا •

ولكن هذه الظاهرة مستمرة ، كما لاحظنا فى حالة جنوبى افريقية لعدد من السنين المحدودة فقط ، فان تحسين مستويات الصحة والوقاية يرتبط عادة بارتفاع مستويات المعيشة مع تحديد واع لحجم الأسرة العادية •

وتعانى البلاد التى تكون فيها نسبة السكان الذين تحت سن ١٥ سنة فى حدود ٤٠ ٪ من بعض المساوى الاقتصادية المحدودة ، وذلك لان قيودا ظالمة تقع على كاهل نسبة الـ ٥٥٪ التى بين ١٥ و ٥٩ سنة • اما نسبة الـ ٥٪ الباقية وهى التى تمثل الذين بلغوا الستين فما فوق فانهم عامة حمل اضافى على عاتق الـ ٥٥٪ •

وفى المجتمعات التى ظلت نسبة الانخفاض فى معدل الوفيات بها مستمرة لسنين كثيرة ، نجد أن الاتجاه يشير الى انخفاض العبء الملقى على كاهل الجماعات المنتجة • (٥٥٪) بالنسبة لمن هم دون ١٥ سنة والى زيادة العبء بالنسبة لمن بلغوا الستين فما فوق •

ومن المتوقع أن ينتشر هذا التطور الأخير فى افريقية حيث ان العلوم الطبية تتقدم ومستوى المعيشة يرتفع •

وتهدف معظم الحكومات فى عصرنا الحديث ، الى منح التعليم الالزامى الاطفال الذين فى سن التعليم • ومن المعترف به عامة أن الفئات التى فى سن التعليم تمثل ٢٥٪ من المجموع الاجمالى للسكان فى المجتمعات التى تكون فيها نسبة ٤٠٪ من السكان تحت سن ١٥ ، ولذلك فان المشكلات التى تواجه هؤلاء الذين يريدون ادخال نظام التعليم الالزامى فى افريقية مشكلات ليست سهلة على الاطلاق •

ولكن هذه هي المشكلات التى ينبغي ايجـــاد الحلول لها اذا أريد للمهارات الجديدة أن تتكون ، واذا ما أريد لمستوى المعيشة أن يرتفع ٠

ولما كان من المقرر أن نفقات التعليم لا تعتبر استثمارا ضائعا ، فمن هنا ثارت المشكلات حول القدر الذى يخصص من الايرادات أو من الدخل القومى للانفاق على هذا الباب ، فالاستثمارات الدورية لرأس المال المحدود الذى فى متناول اليد فى البلاد المتخلفة ، تلك الاستثمارات التى تبحث عن عائدات مجزية وسريعة ، قد تغرى الزعماء بتخفيض حاجات هـــذا القطاع من المجتمع الذى ســـيقرر فى الجيل التالى اذا كانت المكاســـب الاقتصادية قد دعمت والمهارات الفنية قد تحسنت ٠

وفى افريقية تختلف النسبة المئوية لعدد السكان الذين فى المدارس من بلد الى آخر ، كما أن هناك اختلافا كبيرا فى مجال التعليم الذى يقدم للشعب ومداه وشكله ونوعه ٠

فبعض البلاد مثـــل باسوتولاند التى كانت نسبة عدد تلاميـــذ المدارس فيها ١ر١٦ ٪ تركز أهمية كبيرة على التعليم الابتدائى أو الأولى تبلغ حد المنع الكامل أو الجزئى للتعليم الثانوى والجامعى ٠ وتقوم بعض الدول الأخرى ـ مثل نيجيريا ، التى بلغت نسبة عدد تلاميذها حوالى ٣ ٪ فى عام ١٩٥١ ـ بوضع قيود متزايدة على التعليم بجميع مستوياته ٠ ٠ والصومال البريطانى هو أفقـــر المناطق التى تتمتع بالخدمات التعليمية فى القارة الافريقية حيث وصل عدد السكان الذين يذهبون الى المدارس ٤ر٠٪ عام ١٩٥١ ٠

وقد تفيدنا بعض الارقام المعتمدة على احصائية عام ١٩٥١ فى اعطاء صورة عامة للنسبة المئوية لعدد السكان الملتحقين بالمدارس فى افريقية ٠

النسبة المئوية لعدد السكان الملتحقين بالمدارس

الصومال البريطانى	٤ر٠
افريقية الغربية الفرنسية	٧ر٠
افريقية الاستوائية الفرنسية	٤ر١
سيراليون	٥ر١
غينيا	٥ر١
الصومال الفرنسى	٨ر٢
نيجيريا	٠ر٣
مراكش	٣ر٣
أوغنـــدة	٩ر٣
تونس	٦ر٥
بتشوانالاند	٢ر٦
كينيـــا	١ر٦
سوازيلاند	٤ر٦
ساحل الذهب (غانة)	٥ر٦

الكونغو (البلجيكى)	١ر٨
روديسيا الشمالية	٣ر٨
نياسالاند	٤ر٩
باسوتولاند	١ر١٦

ولكن النمو السريع فى نسبة المتعلمين يجتاح كثيرا من مناطق افريقيا ، ففى غانا مثـــلا بلغت الزيادة ١٨٠٪ فى عدد السكان الملتحقين بالمدارس خلال الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٧ ٠

وفى الكونغو (البلجيكى) حيث كان ١ر٨٪ من السكان ملتحقين بالمدارس عام ١٩٥١ ، كانت نفقات التعليم العادية تمثل حوالى ٤٪ من نفقات الحـــكومة المركزية ، وبلغت نفقات التعليم فى باسوتولاند حوالى ١٥٪ من نفقات الحكومة المركزية ، وكانت النفقات فى الصومال البريطانى أقل من ٤٪ ٠

ولكن الأرقام المذكورة آنفا والتى تعكس الى حد ما مدى الأهميـــة المركزة على التعليم فى الميزانية القومية لن تكون ذات مغزى كامل حتى تتم معرفة حجم الميزانية نفسه ، وحتى يتم فحص الأعباء المختلفة التى تتحملها موارد الدولة ٠

ولا شك فى أن الاعتمادات المالية التى ينفقها أى مجتمع على صحة مواطنيه وتعليمهم ، ذات نتائج مباشرة وغير مباشرة على الانتـــاج وعلى تجميع رأس المال أيضا ٠ ولكن من الصعب ، بعكس الاستثمارات التى تستغل فى الخدمات الاقتصادية الملموسة ، تقدير نتـائج الاستثمار فى الصحة والتعليم فى أسلوب واقعى دقيق ٠ غير أنه ليس من الصعب على أية حال تقدير نتائج الاستثمار فى تدريب المســـاعدين الزراعيين وفى أعمال التوسع الزراعى ٠

وهناك فى جميع أرجاء القارة الافريقية مصادر طبيعية واسعة لم تستغل بعد ، ولم يتحرك المجهود البشرى الى مستوى عال من الكفاية بسبب الافتقار الى المهارات ، وقصور الخدمات التربوية الراهنة ٠

كذلك تستمر بعض الامراض المختلفة المسببة للركود فى اضعاف الناس ، وفى تحديد الانتاج ٠ ولكن بعد أن أصبحت الخدمات الطبية معدة وفى متناول اليد ، وتحسنت اجراءات الوقاية ، فان المرء يتوقع زيادة سريعة فى السكان ، وزيادة فى النسبة المئوية للسكان فوق سن الستين، وزيادة أعظم فى حيوية الشعب ، وزيادة أكثر فى احتمال مضاعفة الانتاج٠

وقد تضاعف عدد سكان افريقية تقريبا فى مدى الخمسين عامـــا الماضية ٠ ولكن لا مجال هناك لافتراض الوصول الى الحد الامثل النظرى للسكان ٠

واذا ما ارتفع مستوى معيشة الشعوب الافريقية فان الآراء التى تدعو الى التفاؤل والتى ذكرت آنفا يمكن تحويلهـــا الى حقيقة واقعة اذا أبعدنا بنجاح شبح « مالتوس » ٠

وقد أشار سير السكندر جراى الى أن نصف العالم الغنى قد أهمل تحذيرات مالتوس قبل الأوان ، وانه كثيرا ما يهمل الجهود المتعثرة التى بذلها النصف الفقير لكى يقيم أوده على قطعة صغيرة من الارض التى تقع فى كرة أرضية لا تكبر .

إن العالم يتكلم بذلاقة لبسان عن (الفقر فى وسط الرخاء) ويبحث عن نظام مناسب للتوزيع ، لكى يضع كل شىء فى نصابه ولكن مايستحق أن نتذكره حقا هو أنه يجب المبادرة بانتاج ما نريد توزيعه .

وقد تكهنت احدى الهيئات بأن الانتاج الزراعى فى عام ١٩٦٠ قد يزداد من ٢٠٪ الى ٢٥٪ فوق معدل عام ١٩٣٠ . على حين يزداد عدد سكان العالم فى هذه الفترة نفسها من ٣٠٪ الى ٣٥٪ .

ونستطيع أن نستنتج من ذلك ان البلاد التى تكفل الآن درجة كبيرة من اقتصاد الكفاف ، قد تجد نفسها غير قادرة على تقديم الغذاء لسكانها بدرجة كافية .

ان تعداد سكان افريقية يزداد فى كل مكان وستصبح الارض بالتدريج عاملا نادرا من عوامل الانتاج .

وبالاضافة الى ذلك نجد أن خصب التربة يقل باستمرار ، وان لم يتمكن الافريقيون من مد يد العون للتغلب على الضغط السكانى الكامن عن طريق خلق وسائل جديدة للمعيشة ، فان دخل الفرد سوف يأخذ فى التدهور .

وفى العصر الذى يدعو الى القيود الاخلاقية ، نجد أن الاتجاه يميل أحيانا الى نبذ تقرير «مالتوس» عن القيود الايجابية وقيام الطبيعة بدور التوازن . وذلك على انه — أى تقرير مالتوس — أسلوب قديم انتهى عهده . ولكن القيود الاخلاقية المتزايدة لا تعنى شيئا لكثير من المجتمعات الافريقية ، مثل مجتمع غانا ، حيث لا ينظر الى المواطن على انه وصل الى مرحلة الرجولة الكاملة أو الأنوثة الكاملة الا اذا أصبح هذا الانسان أما أو أبا .

وحتى حينما لا تكون هناك مثل هذه القوة الاجتماعية لضمان استمرار الجنس ، فان الداعين الى القيود الاخلاقية فى البلاد التى تفتقر الى رأس المال والتى تزخر بفائض فى العمال ، لم يجدوا لهم دعاة متحمسين .

ويبدو أن شبح مالتوس ما زال يهيم على وجهه لكى يزعج روح التساهل والتفاؤل المفرط التى تميز البلاد المتخلفة التى تسعى الى مستوى معيشة أفضل .

وتمثل مشكلة الغذاء أعظم المشكلات الانسانية الاساسية ، فبدون الغذاء تكون الحياة نفسها مستحيلة .

ويهدف المجتمع الحديث الى مواجهة التزاماته الكاملة فى توفير أقل غذاء كاف على الأقل لجميع أفراده .

ومن الحقائق المعروفة ان الولايات المتحدة الامريكية من أحسن الامم تمتعا بالغذاء في العالم ، ومع ذلك فقد قدر ان هناك حاجة الى زراعة ٤٠ مليون فدان من المحصولات الغذائية والمواد الغذائية ، اذا أرادت هذه البلاد أن تنتج كمية الطعام المطلوبة لكي تجعل جميع السكان في حالة صحية جيدة ٠

ومثل هذه التقديرات غير ممكنة في البلاد التي تفتقر الى رأس المال مثل كينيا ، والكونغو (البلجيكي) والسودان ، ونيجيريا ، وغانا ، وجميع المناطق الافريقية الاخرى ، ومعظم بلاد آسيا ٠ ومن الواضح انه ستكون هناك حاجة ماسة الى تدعيم كبير للطاقة المنتجة للغذاء ، وخاصة الاغذية الواقية اذا ما أريد جعل معظم السكان في حالة صحية جيدة ٠

وينفق السكان من الطبقة العاملة ، حتى في البلاد الغنية نسبيا مثل المملكة المتحدة ، بين ٤٠ أو ٥٠٪ في المتوسط من دخل العائلة الاجمالي على الطعام فقط ، وتصل نسبة الانفاق بين بعض العائلات الفقيرة الى ٧٠٪ ٠

وقد أشار « ايرنست انجيلز » في أثناء دراسته للعائلات الالمانية عام ١٨٥٧ الى انه كلما كانت الاسرة فقيرة كانت نسبة نفقاتها التي تستخدم في شراء الطعام أعلى ٠

وقد لاحظ آدم سميث قبل ذلك بواحد وثمانين عاما ان الرغبة في الطعام محدودة في كل انسان بالمقدرة الضئيلة لكل أمعاء انسانية ٠

ولكن يبدو أن الرغبة في معدات الراحة وزخرفة المباني ، والملبس والمهمات ، والأثاث المنزلي ، ليس لها أي حدود أو حتى بعض الحدود ٠

وينبغي أن نلاحظ دون تعرض للعوامل الفسيولوجية والسيكولوجية انه لاشباع الرغبات الانسانية يأتي الطعام الاساسي في المقام الاول ، ولكن حيث ان الأمعاء الانسانية ذات قدرة محدودة تتوقف الحاجة الى الطعام عن التنافس مع المطالب غير الغذائية في ميزانية الانسان الخاصة بالاستهلاك ٠

وينبغي أن ندرك دائما ان العلاقة بين ثمن الطعام والقوة الشرائية هي أحد العوامل الرئيسية التي تحدد خط الفقر ٠

وقد نستطيع أن نستخلص من ذلك كله أن القرارات التي تتخذ فيما يتعلق بالطعام تؤثر تقريبا على جميع مظاهر البنيان الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ٠

وينبغي أن نلاحظ أيضا ان جميع السكان العاملين البالغين تقريبا في جميع البلاد الفقيرة ، مثل بعض دول افريقية ، مطلوبون للعمل في الزراعة لكي ينتجوا الطعام الكافي لسد حاجة المجتمع من الغذاء ٠

وتقل نسبة السكان المطلوبين للعمل في انتاج الغذاء كلما اكتسب المجتمع درجة عالية من الكفاية في هذا المجال ٠

ويمكننا الآن أن نلخص هذه الاتجاهات الملحوظة كالآتى : -

أولا : يضعف الدور المناسب الذى نقــوم به الزراعة فى الرخاء الاقتصادى باطراد وذلك فى الاقتصاد المتقدم ·

ثانيا : يعتبر ضعف الدور الذى تقوم به الزراعة أحد مظـــاهر التغيير فى النمط الصناعى فى المجتمع ، هـــذا التغيير الذى يحدث فى ظل ظروف التقدم الاقتصادى وتكوينه ·

ثالثا : ان النتيجة الاســاسية للضعف النسبى فى دور الزراعة ، هى تحول السكان العاملين الى الصناعات الثانوية ، وعلى وجه الخصوص الى صناعات الدرجه الثالثة وهى أساس الخدمات ·

وقد يأخذ هذا التحول شكل تحول حقيقى فى العمـــل من الحرف الرئيسية (وهى الزراعة) ويدفع الجيل الناهض الى الالتحاق بالصناعات الثانوية وصناعات الدرجة الثالثه ·

وقد أدخلت على القوة الاقتصادية الكامنة وراء هذه الاتجـــاهات تغييرات فى شكل الاستهلاك فى ظل ظروف ازدياد الدخل الفردى الحقيقى فى المجتمع بأكمله ·

ويبدو واضحا مما تقدم انه كلما كانت النسبة المئــوية للسكان العاملين فى الزراعة - وعلى وجه الخصــوص فى زراعة المواد الغذائية - كبيرة ، كلما انخفض مستوى الرخاء الاقتصادى للشعب ·

وواقع الأمر انه قد أشير من قبل الى أن أسهل دليل لقياس الطاقة الانتاجية فى أى بلد يأتى عن طريق السؤال عن نسبة السكان العاملين البالغين المطلوبين للعمل فى الزراعة وانتــاج الغذاء الكافى ، لسد حاجة البلاد جميعها · وسوف توضح أية دراسة للتاريخ الاقتصادى فى البلاد الأكثر تقدما فى العالم طبيعة واتجاهات التحول عن الانتاج الزراعى فى هذه البلاد عبر مجموعة من السنين · وسوف نأخذ مثـــلا واحدا من الولايات المتحدة الامريكية ، تلك البلاد التى تعتبر اليوم الدولة الصناعية البارزة فى العالم ، على الاقل فيما يتعلق بالوسائل الفنية وحجم الانتاج الحديث ·

فلقد كان السكان العاملون فى الزراعة فى الولايات المتحدة عــام ١٨٢٠ حوالى ٧٠٪ ·

وفى عام ١٨٦٠ هبطت النسبة المئوية الى ٦٠٪ وفى عام ١٩٢٠ كان ٢٠٪ من السكان العاملين فقط يشتغلون بالزراعة · واليوم يمثل السكان العاملون فى الزراعة حوالى ١٢٪ من مجموع السكان العـــاملين · ومن ناحية أخرى يجب البحث عن وسائل فنية جديدة للانتاج الزراعى ، حتى يزداد المحصول الزراعى فى كل وحدة من الارض أو كل وحدة عمل ·

وهنا يأتى عالم الابحــاث الزراعية بأنواع مستحدثة من البذور ، كما تم بالنسبة للذرة فى أمريكا ، وزيت النخيل فى الكونغو (البلجيكى) ونقل كاكاو الامازون الى غانا ·

وقد أدى إستخدام البذور المنتقاة فى اتحاد روديسيا ونياسالاند الى زيادة انتاج الذرة بنسبة ٧٠٪ فى الفترة من عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ والفترة من عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ وأن يزداد المحصول لكل فدان من ٥ أو ٦ زكائب الى ما بين ١٥ و ٢٥ زكيبة ٠

وتعتبر الدورة الزراعية والاستخدام المناسب للأسمدة واستخدام المحاريث التى تجرها الحيوانات ، والوسائل الميكانيكية فى الزراعة ، واجراءات المحافظة على التربة وحمايتها من التآكل ، وعمليات مسح التربة ، وحملات القضاء على الجراد ، واستخدام الوسائل البيطرية ضد أمراض الحيوانات ٠٠ يعتبر هذا كله اجراءات موضوعة لحماية غذاء الناس ٠

وينبغى أن نضع فى اعتبارنا نظام حيازة الارض السائد فى بلد ما ، لان هذا النظام سوف يحدد هل تجب زراعة محصولات الحقول أو محصولات الاشجار بسهولة ؟ وهل تستحق الارض أن يستثمر فيها قدر من رأس المال أو لا ؟

ولكن هناك حدودا معينة لكمية الطعام التى يستطيع أن يستهلكها أى إنسان ، وهذه هى القوة الكامنة وراء الانحراف الذى يجعل الناس يستهلكون كثيرا من ثرواتهم فى الصناعات الثانوية ، وصناعات الدرجة الثالثة ٠

وما زالت الزراعة هى العمل الأساسى لشعوب القارة الافريقية ، ولكن الصعوبات التى تواجه المرء عامة حينما يتأهب لجمع الاحصائيات الضرورية عن افريقية ، تظهر بوضوح حينما تبذل محاولة للبحث عن النسبة المئوية للسكان العاملين فى الزراعة ٠

وقد قدم لنا تقرير الامم المتحدة الخاص ، دراسة خاصة للأحوال الاقتصادية فى المناطق التى لا تتمتع بالحكم الذاتى ، وقد نشر هذا التقرير عام ١٩٥٥ وهو يبين النسبة المئوية للعدد الاجمالى للسكان العاملين فى الزراعة فى بعض البلاد الافريقيه كما يأتى :

وسط افريقية :

الكونغو (البلجيكى)	٧٩٪
افريقية الاستوائية الفرنسية	٧٤٪
روديسيا الشمالية	٧٦٪
نياسالاند	٨٩٪

غربى افريقية :

افريقية الغربية الفرنسية	٨٤٪
غينيا	٩٨٪
ساحل الذهب (غانا)	٧٠٪
نيجيريا	٨٥٪

شرقى افريقية :

الصومال البريطانى	٩٥٪
الصومال الفرنسى	٩٥٪
كينيا	٧٤٪
أوغندة	٩٨٪
زنزبار	٧٤٪

جنوبى افريقية :

باستونولاند	٨٥٪
بتشوانالاند	٨٥٪
سوازيلاند	٧٤٪

شمالى افريقية :

مراكش	٦٧٪
تونس	٦٨٪

ولا تستطيع هذه الارقام أن تقدم لنا صورة حقيقية للنسبة المئوية للسكان العاملين فى الزراعة ، وينبغى ملاحظة أنه قدر أن ٧٤٪ من السكان العاملين فى القارة الافريقية جميعها يشتغلون بالزراعة . وانه قد سجلت نسبة ٧٤٪ للمناطق التى لم يتسن فيها الحصول على التقديرات الحقيقية ، كما هو الحال بالنسبة لسوازيلاند وزنجبار وكينيا وافريقية الاستوائية الفرنسية . ان هذا المقياس المشكوك فيه هو الذى جعل من الممكن « لدورلى ستامب » أن يعطى النسبة المئوية للسكان العاملين فى الزراعة فى نيجيريا عام ١٩٣١ بمقدار ٧٤ ٪ على حين يمثل الرقم الذى قدمته الامم المتحدة بعد مضى جيل تقريبا نسبة ٨٥٪

وواقع الأمر ان كلا الرقمين خاطىء ، لأن احصاء عام ١٩٥٣ جعل نسبة ٧٦٪ لنيجيريا كلها رقما معقولا يمكن العمل على أساسه .

ولكن من الصعب أن نتقبل رقم ٩٨٪ الذى وضع أمام كل من أوغندا وغينيا ، حتى لو كان جميع الاشخاص المقسمة أعمالهم بين التجارة والزراعة يدخلون فى نطاق الفلاحين . وحتى اذا أفسحنا المجال أمام تلك الحقيقة ، وهى ان بعض الفلاحين يركزون انتاجهم حول انتاج محصولات التصدير مثل البن ، والقطن ، والفول السودانى .

وهناك اختلافات ملحوظة بين المناطق المختلفة فى البلد الواحد فيما يتعلق بالنسبة المئوية للسكان العاملين فى الزراعة ، ففى شمالى نيجيريا تبلغ النسبة ٨٠٪ وفى نيجيريا الغربية ٧٠٪ وفى نيجيريا الشرقية ٧٤٪ ويشتغل ٩٠٪ من السكان العاملين فى المناطق الشمالية من غانا فى الزراعة ، تقابلها ٧٠٪ فى المتوسط للبلاد كلها . ولا شك فى ان مستوى الرخاء الاقتصادى فى المناطق الشمالية من غانا هو المستوى الأكثر

انخفاضا نفسه فى كل من نيجيريا وغانا ٠٠ بالرغم من أن غانا ككل تتمتع بنسبة أعلى من الرخاء الاقتصادى عن نيجيريا ، ولكن ليس من العقل فى شىء أن نستخلص - بمجرد النظر الى الارقام التى ذكرت آنفا- ان مستوى الرخاء الاقتصادى فى المناطق الشمالية من غانا أعلى من مثيله بأوغندا وغينيا ٠٠ وذلك لان المحصولات النقدية فى كل من المنطقتين السابقتين تشكل جانبا هاما من الانتاج الزراعى ، على حين أن فى المنطقة الاولى - غانا - يشتغل ٩٠٪ من السكان العاملين فى انتاج الغذاء فقط ، وعلى مستوى اقتصاد الكفاف ٠ ويرى المرء فى كل من شمالى نيجيريا والمناطق الشمالية من غانا ظلال المناطق السلبية فى افريقية ٠

وفى بعض الاحيان تثار المشكلة القائلة بأن مستوى خصب التربة فى المناطق الافريقيه الاستوائية ، فى ظل نظام استغلال التربة القائم الان ، مستوى ضعيف ٠ وقد أوضحنا من قبل أن خصب التربة فى بعض المناطق فى ضعف مستمر ، وان المحصول الزراعى يميل نحو الانخفاض ٠ ونعتبر بعض أجزاء غانا ، وشرقى نيجيريا ، وكينيا ، نماذج للمناطق التى تنخفض فيها القدرة الانتاجية الزراعية ٠٠ ويلاحظ الانخفاض فى الطاقة الانتاجية فى حالة المحصولات الغذائية مثل البطاطا وبعض المحصولات الاخرى ذات الدورة السنوية أكثر منه فى حالة محصولات الاشجار الدائمة مثل البن ، والكاكاو ، حيث تقدم الاشجار غطاء للتربة ٠٠ كما اننا نجد ان الانتاج الزراعى للفدان الواحد منخفض فى جميع أنحاء افريقية اذا قيس بانتاج المحصولات الغذائية فى أى مكان آخر من العالم ٠ وقد قدر ان انتاج الفدان الواحد من المحصولات الغذائية فى افريقية أقل بنسبة ٦٠٪ من متوسط الانتاج فى العالم ، وتزرع الذرة والذرة العويجة والبطاطا والفول السودانى بتوسع فى افريقية ، وتلقى كثيرا من العناية والاهتمام ، ولكن حتى فى حالة هذه المحصولات كان الانتاج على التوالى : ٦٠٪ و ٦٧٪ و ٦٦٪ و ٦٠٪ من المتوسط العالمى ٠

وتنبع الطاقة الانتاجية الزراعية المنخفضة أو الآخذة فى التدهور ، والتى يمكن أن يعزى اليها الفقر السائد بين الشعوب الافريقية من اجهاد الارض بالزراعة ، وتقصير فترة راحتها بسبب ضغط السكان المتزايد على الارض ٠

واذا ما استمر التوسع فى الخدمات الصحية والطبية واحتفظ فى الوقت نفسه بالمعدل الحالى فى نمو السكان فى افريقية ، فانه من السهل التكهن بانه فى حالة عدم وجود الوسائل الفنية الزراعية المتقدمة، سوف يؤدى الضغط المتزايد على الارض الى انخفاض كبير فى مستوى المعيشة ٠ ومن ناحية أخرى فان أى اجراء يؤدى الى خصب التربة أو زيادة الانتاج الزراعى سوف يرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للسكان ، بشرط أن قوة العمل الزائدة من الزراعة سوف تحول الى صناعات ثانوية والى صناعات الدرجة الثالثة ولا تظل قابعة على الارض على شكل عمل متعطل ٠

والزراعة المتنقلة التى تعتبر وسيلة فنية زراعية صحيحة حينما يكون عدد السكان منخفضا الى حد يجعل من الممكن ممارسة طريقة حرث

الارض وراحتها فترة طويلة ، ينبغي أن تؤدى الى شكل أكثر قـــوة من اشكال الزراعة ، حينما تنتقل ملكية الارض الى المتوطنين الاوروبيين ، أو الشركات الزراعية ، أو الى الافريقيين المعـــادين الى المغازل الافريقية ٠٠ وحينما يؤدى ادخال المحصولات النقدية المعدة لسوق التصدير الى تزايد الطلب على الارض ٠ وليس هناك حاجة بنا الى تأكيد حقيقة ان هـــذه التطورات الجديدة تمثل تحديا لسكان افريقية الوطنيين ولحكوماتهم ٠

والتحدى نفسه ليس جديدا ، وقد طور الافريقيون بأنفسهم ــ من قبل قدوم الاوزبيين ــ الوسائل الفنية الخاصة بالفـــلاحة المتقدمة التى كانت تسمح بالاستغلال المستمر لقطعة الارض نفسهـــا ، عندما كانت الظروف المحلية لا تســـمح بفترات الراحة الطويلة الضرورية فى معظم أراضى افريقية الاستوائية ٠ ونستطيع أن نجد أمثلة للأنماط المتقدمة من الزراعة الوطنية الوطيدة فى غربى دينكا ٠

وفى اقليم أويل فى السودان ، وفى جنـوب غربى سوكامالاند ، وفى اقليم بحيرة فيكتوريا ، وفى البلاد المرتفعة الواقعة شمالى توجولاند حيث نجح الكوبارا ، من خلال استخدامهم للرى والصرف ، والأســمدة العضوية ، فى تحويل بلادهم الجبلية البور الى حدائق مثمرة وواســعة تتمتع برعاية جيدة ٠٠ ولم ينتظر الفـــلاح الافريقى الاخصائى الزراعى الغربى ليقدم له الحلول لمشكلاته الزراعية ٠ وقد كان هؤلاء الذين واجهوا التحدى فى عصر آخر يتمتعون بضمان حيازتهم الارض التى يزرعونها ، ولا نستطيع أن نقرر أكثر من ذلك شيئا عن التـــحدى الجديد ، الذى يتمثل فى عدد سكان افريقية المتزايد ، دون دراسة لنظام حيازة الارض السائدة فى هذه البلاد ٠

الفصل الثانى

حيازة الأرض والإنتاج الزراعى

لسنا فى حاجة الآن الى الافاضة فى النقطة التى تدور حول أن العادات والقوانين التى تتحكم فى استغلال الارض وملكيتها ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وخاصة فى البلاد التى تغلب فيها الزراعة ، وليس هناك أيضا أية حاجة بنا الى أن نتذكر ان طاقة الارض الانتاجية ، والتقدم الاجتماعى لشعوب افريقية كما هو الحال فى آسيا ، يعتمد كثيرا على تطوير النظم الصحيحة لحيازة الارض أكثر من اعتماده على تطوير الوسائل الزراعية ٠

وقد كانت أمامكم فرصة فى أثناء دراستكم للاقتصاديات الهندية (الكتاب عبارة عن محاضرات ألقيت على طلبة كلية دلهى للعلوم الاقتصادية) لأن تدرسوا الاخطار الاقتصادية لعملية تقسيم الممتلكات تقسيما مفرطا ٠٠ ومن الأمور المعروفة لديكم جميعا مجهودات الحكومة الهندية لضمان وحدة الممتلكات ٠، وتعهدها بضمان العقود للمؤاجرين وتشجيعها النشاط التعاونى ، وتأكيدها المتزايد فى الزراعة باستخدام الوسائل اليابانية الخاصة بزراعة الأرز ٠ وينبغى أن تسترشدوا بمعلوماتكم عن آسيا التى يشتغل ٧٠٪ من عدد سكانها العاملين بالزراعة، وذلك حينما تأتون لدراسة افريقية التى يشتغل ٧٤٪ من عدد سكانها العاملين فى الانتاج الزراعى ٠

واذا حاولنا تطبيق نظرة تحليلية على هذه الدراسة لن ننجح فى ذلك الا اذا كشفنا عن الحقائق الاساسية فى نظام حيازة الارض ٠٠ ولكن نظرا لأننا لا نرغب فى كشف الحقائق الاساسية ، علينا أن نتخلى فى معظم الاحيان عن الاتجاه التحليلى ٠ ان دراسة نظم حيازة الارض فى افريقية تسلس قيادها طواعية لأساليب عالم الانتروبولوجيا ، وربما للوسائل الفنية الخاصة بالمسرح أكثر مما تسلس قيادها لعالم الاقتصاد !! وكثيرا ما يجد المشرع صعوبة فى تكوين فكرة واضحة عن الامتيازات والالتزامات الاجتماعية المعقدة التى تحيط باستخدام الارض وملكيتها ، حتى ان عالم الانتروبولوجى لن يكون سعيدا تماما حينما يحاول تصنيف ما يبدو أنه حقوق واستخدامات والتزامات غير محدودة ٠

وقد ظهرت مجموعة من القضايا فى غربى افريقية ساعدت على القاء بعض الضوء على النظم الوطنية لحيازة الارض ، وسوف نستمر الآن فى عرض الحقائق فى أسلوب واضح وبسيط ومحدود ٠

ان الحقوق الفردية غير المحـــدودة فى الارض غريبة على التقاليد الافريقية ، ويمكن أن تعتبر حيازة أى عقار ثابت فى أى جزء من افريقية اليوم نتيجة للنفوذ الاجنبى ، فالحقوق الوطنية فى الارض تتركز حول المجتمع والجماعة والقبيلة والعائلة والفرد ٠٠ وتكون حقوق الارض هذه دائما اما حقوقا استثمارية طوال الحياة ، أو حقوقا استثمارية ذات صفة أقل دواما ، للتفرقة بينها وبين الملكية المطلقة ٠

ان حق امتـلاك الارض ما زال فى يد الوحدة الجمـاعية ، سـواء أكانت العائلة أم المجتمع ، ولكن الفرد يستطيع أن يكتسب حق استغلال الارض ٠٠ والعلاقة بين العائلة والجماعة والمجتمـع أو القبيلة ، وبين الارض علاقة معقدة ، فتقوم حقوق الفرد فى الارض جنبا الى جنب مـع حقوق العائلة أو أى شكل كانت عليه الوحدة الكبيرة ٠

يعترف المجتمع الافريقى الوطنى عامة بثلاثة أشكال رئيسية لحيازة الارض : وهى أرض العـائلة ، وارض المجتمـع أو القبيلة ، وأرض الرياسة ٠ أما أرض العائلة فهى الارض التى تحت سيطرة رب العائلة من أجل استغلال العائلة لها بأكملها ولمصلحتها ، وأرض المجتمع أو القبيلة هى الارض التى تكون تحت سيطرة الرئيس لكى تستغلهـا القبيلة أو المجتمع ، أما أرض الرياسة فهى الارض التى تكون تحت سيطرة رئيس القبيلة لكى تستغل لمصلحة العائلة التى تتزعم القبيلة ٠

ولن نتعب أنفسنا بالتقسيمات والتعريفات الكثيرة ، ولكن مما هو جدير بالذكر أن هناك غالبا اتجاها الى ادماج أرض القبيلة أو المجتمـع بأرض الرياسة ٠ وسـبب ذلك أن الرئيس يعتبر فى كل مكان رمزا للملكية القائمة والقديمة للأرض داخل نطاق منطقة القبيلة أو الجماعة ، ودوره فى الواقع هو دور الحارس أو الوصى ، بالاضـافة الى حقه فى توزيع قطع من الارض على رؤساء العائلات ، بل وحتى على الغرباء خاضعا فى ذلك للنصيحة الكاملة التى تسدى اليه من جانب مجلسه الذى يتكون من كبار السن ٠

وقد قيـل ان قطعة الارض التى وزعت على الفرد من جانب رئيس العائلة تمنح هذا الفرد صفة المالك الذى يتمتع بها طوال الحياة ، وتنتقل اليه سلطات المستغل ، ذات النزعة التى لا تتميز كثـيرا عن تلك النزعة القائمة فى نظام الملكية المطلقة فى ظل القـانون الانجليزى ٠٠ وتمضى وجهة النظر هذه الى أبعد من ذلك لتقرر ان الفرد فى هذه الحالة لا يعتبر مستأجرا ولا مالكا بل ولا مستثمرا ! صحيح انه لا يدفـع ضريبة لأى انسان ، وان سلطاته تتعدى سلطات المستثمر فى ظل القانون الرومانى ، ولكن القول بأنه يتمتع بسلطات نزعة لا تتميز كثـيرا عن تلك النزعة القائمة فى ظل القانون الانجليزى ، ينفى التناسق المعقد بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة فى قطعة الارض نفسها ٠

وقد لخص الكونت هالدان فى القضية المشـهورة التى رفعهـا « اموردو نيجاتى » ضد سكرتير نيجيريا الشرقية (عام ١٩٢١) ـ لخص

فى حكم أصدره مجلس البلاط الملكى (البريطانى) النظام الوطنى لحيازة الارض السائد فى نيجيريا وبعض المناطق الاخرى فى افريقية كالتالى :

ان الحقيقة التالية التى من المهم أن نضعهـــا فى اعتبارنا لكى نفهم القانون الوطنى لملكية الارض هى أن فكرة الملكية الفردية فكرة غريبة تماما على الفكر الوطنى ٠٠ فالارض ملك للمجتمع والقرية أو العائلة ، ولكنهـا ليست ملكا لفرد على الاطلاق ٠ وجميع أفراد المجتمع أو القرية أو العائلة يتمتعون بحقوق متساوية فى الارض ، ولكن فى جميع الحـــالات تكون الارض تحت مسئولية رئيس القبيلة أو رئيس المجتمع أو القرية أو رب العائلة ٠ ويجوز لنا أن نقول انه يسمى أحيانا بصاحب الارض ، وهو الى حد ما فى مركز الوصى ، وبمركزه هذا يتولى الارض لاستغلالها من أجل المجتمع أو العائلة ، وله السيطرة عليها ويذهب اليه أى فرد يريد قطعة من الارض لكى يزرعها أو لكى يبنى عليها من أجل الحصول عليها ٠

ولكن الارض الممنوحة بهذه الطريقة تظل ملكا للمجتمع أو العائلة ، وهو ــ أى الرئيس ــ لا يستطيع أن يقـــوم بأية ترتيبات خاصة بالارض الا بعد استشارة كبار السن فى المجتمع أو العائلة ، ويتحتم الحصول على موافقتهم فى جميع الحالات قبل أن يقدم أية منحة لأى غريب ٠

هذا تقليد وطنى على طول الساحل الغربى لافريقية ، وحينما نجد ملاكا فرديين ــ كما هو الحال فى لاجوس ــ نجد أن ذلك نتيجة لدخول النظم الانجليزية ، ولكن الفكرة الوطنية ما زالت تتمتع بتأثير قوى على الشعب ٠ وفى معظم الاحيـــــان ، حتى فى لاجوس ، تتولى العائلة أمر الارض ٠ وهذا يحدث حتى بالنســبة للأرض التى آلت الى الوضع تحت تصرف المنح الملكية أو نقل ملكيتها الى الانجليز ٠

فقد يعتبر الشخص الذى منح الارض فى أول الأمر مالكا فرديا ، ولكن بعد وفاته تطالب العائلة كلها بحصتها المعترف بهـا دائما ، وهكذا تصبح الارض من جديد ملكا للعائلة ٠

وقد قادتنى تجربتى فى لاجوس الى النتيجة التالية : وهى ان هناك ــ باســتثناء الاراضى التى اشتراها المالك الحـالى ــ بعض وطنيـين قلائل يعتبرون ملاكا فرديين للأرض ٠ وأضاف الكونت «هالدان» فى الحكم نفسه يقول : « ان فخامتكم يشكون فيما اذا كان تعبير (أراضى الرياســـــة) ينطوى على أى تمييز محدد حقيقة ، ولكن من المحتمل أنهـــا تعنى أكثر قليلا من الاراضى التى يسيطر عليهـــا الرئيس بصفته الدستورية أو النيابية ، مميزة فى ذلك عن الاراضى التى يسيطر عليهـــا هو أو عائلته بصفة شخصية » ٠

وقد ظهر الخلط بين أرض المجتمع أو القبيلة وبين أرض الرياسة بطريقة غير مباشرة فى كلمات الكونت هالدان ٠

والآن وبعد أن وضحت الفكرة القانونية لملكية الارض فى افريقية ، ينبغى أن نتقدم أكثر فى بحثنا اذا ما أردنا أن نحصل على صورة صحيحة للأفكار الوطنية نحو الارض ٠

ان الافريقيين ينظرون الى الارض وكل ما ينمو على سطحها أو ينبع من باطنهـا نظرتهم الى شىء مقدس ٠٠ فالافريقيون يعتقـدون ان الارض أكثر قدما من القبيلة ، وان الرابطة أو الصلة بين الاثنين لا تتكامل على الاطلاق ٠٠ وحينما هاجرت القبائل من أقاليم أخرى وضعت مميزات بين آلهة الارض وبين آلهة القبيلة ، وذلك لأن آلهـة الارض تمتلك وحدها الارض وتتحكم فى خصب التربة ، وتحميها من سوء استخدام المؤجرين من البشر وافسادهم لها ٠

وحتى عهد قريب لم تكن عمليات البحث عن الطمى أو الملح أو المواد المعدنية ، ولم تكن أية شجرة تقطع الا بعد تقـديم القرابين أو الابتهـالات الى آلهة الارض ٠٠ وكانوا يعتقدون أن أصحاب الارض الحقيقيين هـم الارواح أو أعضاء القبيلة الذين اصبحوا الارواح الحارسة للقبيلة !

ومن ناحية أخرى نجد أن ملكية الارض فى افريقيـة ذات مغزى سياسى واجتماعى ، وذلك لأن حق الفرد فى الارض ليس فقط مصـدر معيشة ، وانما أيضا برهان واضح على عضويته فى الوحدة الاجتماعية ٠ ويكون حجم قطعة الارض التى تحت يده عامة مقدمة لوضعه الاجتماعى فى العائلة أو فى المجتمع ، ومهما كانت طبيعة دستور القبيلة تحدد الحقوق الشخصية فى الارض داخل نطاق الاراضى المزروعة فعـلا ٠٠ ولكن فى البلاد التى تمارس الزراعة المتنقلة قد يشمل ذلك أيضا الاراضى المعروضة للراحة ، وتقوم حقوق المجتمع الخاصة بالصيد والرعى جنبا الى جنب مع الحقوق الفردية فى محصولات الاشـجار ، ولكن المنتجات ذات القيمة الخاصة مثل النحاس والحديد والملـح والقصدير كانت تخضع رسميا لاحتكارات العائلات التى كانت وحدها تعرف كيف تقوم باستخدام هذه المواد ومعالجتها ٠٠ بل والأهم من ذلك كانت تعرف كيف تؤدى الاحتفالات الدينية الصحيحة التى تبارك مستغليها (أى مستغلى هذه المنتجات) ٠

ويعتبر المطاط والحطب والفاكهة والعسل ولحوم الصيد فى جميع المجتمعات الافريقية ملكا خالصا لمكتشفها وليست لأى انسان آخر ٠

وقد ساد الاعتقاد بأن نظم حيازة الارض الافريقية الوطنية قـد ابتكرت لكى تقابل « اقتصاديات الكفاف الثابتة » ولذلك لايمكن الاعتقاد بأن هذه النظم تناسب الظروف الأكثر حيوية القائمة اليوم ، والتى أدت الى جعل انتاج الفلاح جزءا من اقتصاد أكبر ٠

ذلك ان النظم الخاطئة فى امتلاك الاراضى ، وما تؤدى اليه من قلق، تحول دون الرغبة فى القيام بالاصلاحات ، اذ تميل التقاليد العتيقة الى خنق روح المبادرة والتجديد والتقدم ٠ ومن ناحية أخرى تميل حقـوق المجتمع الى الاعتداء بقوة على حقوق الفرد ٠

وهكذا تصبح عقبة خطيرة أمام المزارع المهتم بتحسين أدوات انتاجه وبالرغم مما تبدو عليه الاخطاء فى البنيـان الزراعى من بشاعة ، فان الدلائل فى افريقية تدل على ان النظام الاجتماعى لحيازة الارض لم يثبت

انه غير مرن فيما يتعلق بوقوفه ضـــد التنمية ، ومنعه تطبيق الاساليب الجديدة لتنمية الانتاج الزراعى .

ولقد كانت هناك حالات على وجـه الخصوص فى غانا وأوغنـدا ونيجيريا ، حيث خلقت العوامل الاقتصادية والاجتماعيه والسياسـية . الظروف التى جعلت من الممكن للأفراد - بما فى ذلك بعض الرؤسـاء - الاعتداء على حقوق الارض المطلقة التى تتمتع بها العائلة الكبيرة والقرية والجماعة أو القبيلة . وفى أوغندا ، مثلا ، تجاهلت اتفاقية عام ١٩٠٠ التى وقعت بين الحكومة البريطانية وحكومة بوغندا الطبيعية الجمـاعية لملكية الارض ، وتعهدت بتقسيم ١٠٠٣ أميـال مربعة من الارض بين الكاباكا (الملك) وعائلة الكاباكا ، وبعض الرؤساء الآخرين والاشخاص البارزين فى دولة بوغندا .

وتغطى هذه المنطقة نصف مسـاحة بوغندا ، واكتسبت الحكومة البريطانية حق الملكية المطلقة للنصف الآخر الذى أصبح معروفا منذ ذلك الوقت « بالاراضى المؤجرة » وبين عشية وضـحاها خلقت طبقة لمـلاك الاراضى فى بوغندا . ولم تؤد التشريعات اللاحقة فى عام ١٩٠٨، ١٩١٨، ١٩٢٧ الى تقوية قبضة يد طبقة ملاك الاراضى الجديدة فقط ، بل انهـا منعت تحويل ونقل الملكية الحرة الخاصة بالارض بين سكان البـلاد الوطنيين . وقد اتجه ادخال المحصولات الدائمة مثل البن والكاكاو وزيت النخيل فى أجزاء كبيرة من افريقية الى التقليل من أهمية الزراعة المتنقلة، والى اقامة مصالح استثمارية دائمة فى قطعة معينة من الارض بدون أى خروج واضح على الافكار التقليدية ، لأنه - كما أشرنا الى ذلك من قبل - يؤدى قطع غابة بكر ، أو حفر بئر ، أو بنـاء منزل ، ورعاية أو زراعة محصولات الشجر ، مثل الكاكاو أو البن ، الى اكتساب الشخص الذى قام بهذه الاعمال حق الملكية الشخصية .. وقـد جعلت نفس الحقوق الناتجة عن عمل الانسان ، فى استطاعته أن يعهد بالمزرعة الى أى شخص، أو حتى بنقل ملكيتها فى ظروف تصل أحيانا الى حد البيع الكامل .

وقد ذكرنا من قبل تأثير أوروبا على حقوق الملكية الافريقية ، فقد اتجهت الدولة الممثلة فى الوطن الام صاحبة المصـالح الاستعمارية فى أفريقية الى الحصول على الملكية المطلقة الى الجـانب الأكبر من مسـاحه الارض ونقل ملكيتها اليها .. وقد كانت هذه الملكية العالية يصحبهـا دائما بيان يزعم ان الحقوق التقليدية الوطنية سوف تحترم . وقد ادعى كل من الفرنسـيين والبلجيكيين فى مستعمراتهم الافريقية السيطرة على « الارض الخالية أو التى بدون صاحب » .

وكانوا فى الحقيقة يمارسون سلطـات كبيرة على توزيع الارض واستغلالها . وقـد أدى التجاهل الكبير لطبيعة حيازة الارض الجماعية الوطنية ، بالاضـافة الى الزراعة المتنقـلة ، الى أن ينظر البلجيكيون والفرنسيون الى الارض التى تبقى للراحة بدون استغلال على انهـا « أراضى خالية » . وقد تميز موقف بريطانيا فى كينيا بعـدم الادراك السابق نفسه . وفى افريقية الاستوائية الفرنسية منحت مناطق كبيرة

من « الاراضى الخالية » تبلـــغ حوالى ثلثى المنطقة الاقليمية باكملها الى أربعين شركة • وبالرغم من أن السلطات الفرنسية حاولت فيما بعد نقض اجراءات (المنح) بسبب تأثيرها المضـــاد على المجتمع الافريقى ، الا أن تغيير السياسة هذا بدا فى بعض الاحيان أنه جاء متأخرا بعض الوقت عن موعده •• وقد اكتشف في الكونجو (البلجيكى) عام ١٩٠٨ أن ٥ر١١٪ من مجموع أراضى البـــلاد التى تبلغ ٩٢٠ر٣٤٣ر٢ كيلومترا مربعـــا قد اكتسبته الامتيازات الخاصة ، وهنا بذلت محاولة أيضا لعكس اتجاهات الحوادث • وخفضت الامتيازات الى ٢ر٧٪ من الاراضى الاقليمية الخاصة بالبـــلاد • وقد كانت الاراضى الخاضعة للامتيازات الواقعة أساسا فى أقاليم ما يومب وكيفو وكاتانجا ، تحتل أحسن مناطق البلاد وتستوعب جماهير كبيرة من السكان الاصليين • وتمثل كينيا النموذج الثـانى لنظم حيازة الارض الجديدة ، وهنا اعتبرت جميـــع الاراضى التى لم توزع من قبل أراضى تابعة للتاج •• ولكن تم تخصيص بعض المناطق المعينة لتكون أراضى موضوعة تحت وصاية الوطنيين ، ومعازل لهم كى يحتلوها طبقـا لحقوق الارض التقليدية • أما النوع الثالث فى النظم الانجليزية الوضع ، فيطبق فى اشانتى ، ومستعمرة ساحل الذهب (جنوبى غانا) وجنـوبى نيجيريا • ولم تزعم الحكومة فى هذه الحالة اكتسابهـــا أى حق للملكية المطلقة أو حق المالك الأعلى ، وكانت حقوق الاراضى هى الوحيدة السائدة بين السكان الوطنيين •

وفى ظل هذا النوع الثالث يستطيع السكان الوطنيون أن ينقلوا ملكية أراضيهم ، ففى منطقة « آشانتى » انتقلت ملكية حوالى ٢٩٨٦ ميلا مربعا من مساحة المنطقة التى تبلغ ٢٤٣٧٩ ميلا مربعا ــ الى الصيـــادين أصحاب الامتيـــاز فى عام ١٩٣٥ • وفى مســتعمرة ســـاحل الذهب (جنوبى غانا) انتقلت ملـــكية ٨٨٠٥ أميـــال مربعـــة من مجموع مساحة المنطقة البالغة ٢٣٩٣٧ ميلا مربعا بالطريقة نفسها • وقد كانت جميع الامتيازات الممنوحة من الناحية العملية لغير الاغراض الزراعية •• وتستطيع الدولة فى النوعين الأولين ــ اذا رغبت فى ذلك ــ أن تنقـــل ملكية الارض من السكان الوطنيين وتشجع جماعات المستوطنين ، وتحث على نمو المزارع الكبيرة لمواجهة زراعات الفلاحين • وتقدم كينيا اليوم وأوغندا خلال السنوات الاولى فى هـــذا القرن ، وتنجانيقا تحت الحكم الالمانى ، أمثلة كثيرة من هذا النوع •

ولقد أثرت نقل ملكية الاراضى الى جماعات المستوطنين كثـــيرا على الزراعة الوطنية ، وعلى حيـــازة الارض فى شرقى افريقية ووسطهـــا وجنوبيها ، لكن دراستنا هنا لا تتعلق بالنتائـــج السياسية لنقل ملكية الاراضى ، وهو موضوع قد ينقلنا خلال كينيا ، وعبر الصحراء الى ناحية الشمال فى الجزائر • بيد أننا نهتم هنا بالبحث عما اذا كان الافريقيون فى كينيا ، وروديسيا الجنوبية ، وجنوبى افريقية ، وروديسيا الشمالية ، الذين يعيشون فى المعازل ، يمتلكون أرضا كافية لمساندة عددهم المتزايد الذى يستخدم الوسائل الفنية المحلية القائمة فى الانتاج الزراعى وتربية الحيوانات • والواقع ان العوامل السياسية والعنصرية تتحكم فى الفكر

والعمل الاقتصادي في أواسط افريقية وجنوبيها وشرقيها . وتحتم علينا أن نأخذ اتجاها دقيقا عند دراسة الاتجاهات الاقتصادية في هذه المناطق . فحينما يمر المرء بدراسة موضـــوعات أساسية مثل نظام حيازة الارض والانتاج الزراعي ، عليه أن يضع في اعتباره دائما عوامل أخرى غـــير العوامل الاقتصادية البحتة .

وغالبا ما يجد المرء في مناطق المستوطنين زراعات واسعة قائمة على أساس نظام المزارع الكبيرة ، فهناك تركيز عام على منتجات قليلة معدة لاسواق التصدير .. وكان الاعتقاد السائد هو أن المزارع الكبيرة أرقى من زراعات الفلاحين ، بسبب قدرتها العظيمة على الانتـــاج الكبير نتيجة لتطبيق الوسائل العلمية ، والسيطرة على رأس مال كاف يشمل الآلات الغالية الثمن التي تستغل في العمليات الواسعة النطاق ، ونتيجة أيضا للفوائد التي تنجم عن التسويق المنتظم المتناسق المحدود الواسع النطاق . وقد حققت المزارع الكبيرة تفوقها الكامل على زراعات الفلاحين في مجال انتاج التيل في تنجانيقا ، والشـــاي في نياسالاند ، والبيروفوم في كينيا .. وبالرغم من وجود مزارع الكاكاو في الكاميرون ، ومزارع البن في كينيا ، ومزارع زيت النخيل في الكونجـو (البلجيكي) ينبغي أن نلاحظ أن انتاج الفلاحين من الكاكاو في غانا ونيجيريا وساحل العاج ، وانتاج زيت النخيل في داهومي ونيجيريا ، وانتـــاج البن في اثيوبيا يتنافس بنجاح مع انتاج المزارع الكبيرة .

وبالاضافة الى الكاكاو وزيت النخيل والبن استطاع انتاج الفلاحين من قصب الســـكر والمطاط أن يحتفظ بمكانته امام المزارع الكبيرة . ويجدر بنا أن نذكر أن الفلاح المنتج لقصب السكر غالبـــا مايعتمد على المزارع الكبيرة ، التي تمتلك مصانع السكر ، في تصريف انتاجه . ومن ناحية أخرى يستفيد الفلاح في بعض الحالات الاخرى من التجارب التي تجرى في المزراع الكبيرة .

ونستطيع القول بأن المزارع الكبيرة التي تستخدم الآلات ، تناسب بطريقة أفضل المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة .

ففي البلاد ذات الكثافة الكافية العالية ، بمقارنتها بالمناطق القابلة للزراعة ، تميل المزارع الكبيرة — وخاصة المزارع الميكانيكية — الى خلق حالة من الافتقار الى الأرض وانتشار البطالة .. وقد ظهر ان ادخال اقتصاد المزارع الكبيرة في افريقية ، كثيرا مايؤدى الى نتائج عكسية على التنظيمات الاجتماعية للقرية خاصة ، حيث يتم تجميع القوى العاملة من أماكن بعيدة .. ولا يقدم نظام المزارع الكبيرة في حد ذاته أي عائد اقتصادي يستحق الذكر للوطنيين ، وعلاوة على ذلك فان خلق طبقة العمـال الزراعيين الذين لا أرض لهم ، والذين يشعرون بالتفرقة بينهم وبين ملاك الضـــياع من ناحيـة « علو النظرة » والعنصر ، قـد يؤدى الى ظهور السخط والاضطراب الاجتماعي والسياسي ، كما حدث في حالة « ماوماو » في كينيا .

ولم تكن المزارع الكبيرة نعمة على طول الخط ، حتى بالنسبة للمزارعين

أنفسهم ، فان هذه الضياع الزراعية كانت تعتمد فى الماضى على الامدادات المستمرة من العمل الرخيص . ولكن يبدو أن هناك اتجاها الى تزايد الطلب دائما على الاجور العالية والظروف السكنية الافضل .. واذا لم يصحب هذا الطلب وسائل انتاج متحسنة ، واسعار زراعية معقولة ، فانها قد تؤدى الى انخفاض فى أرباح المزرعة . وعندما يصبح العمل نادرا وعاملا من عوامل الانتاج عالى التكاليف فقد يقتضى الامر أن يحافظ اقتصاد المزارع الكبيرة على نفسه عن طريق استخدامه وسائل الاستغناء عن العمل على نطاق واسع .

وقد عاصرت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عددا من المحاولات قامت بها حكومات الدول الاستعمارية أو المسيطرة ، لكى تحرك النمو الاقتصادى عامة والتنمية الزراعية خاصة . وفى بعض الأحيان كان الشعور السائد أن رأس المال يستطيع أن يقوم بكل شيء تقريبا ... فيستطيع راس المال أن يبطل جميع العوامل الاخرى ، ويعتقد ايضا أن الافتقار الى رأس المال والارادة الانسانية هما اللذان يمنعان البشر من « تحويل الصحراء الى جنة زراعية » .. وقد انعكست محاولة التأكيد على قوة رأس المال هذه على الاندفاع الذى قامت به فى فترة تسعة أسابيع بعثة من المملكة المتحدة الى افريقية الشرقية وقطعت فيها مسافة ١٠٠٠ ميل بالقطار و ٢٠٠٠ ميل بالطريق البرى و ١٠٠٠٠ ميل بالطائرة ، واقترحت مشروعا لزراعة الفول السودانى لكى يغطى آلاف الأميال من منطقة افريقية الشرقية .

وفى غربى افريقية قامت بعثة بريطانية بعمل مساو وفى ظروف متشابهة . وقد كانت بعثات وضع مشروعات زراعة بذور الزيت فى كل من شرقى أفريقية وغربيها لاتعتبر عامل الوقت عقبة في سبيلها فقط وانما كان المواطن الافريقى نفسه يعامل على أنه شيء مزعج يقف حجر عثرة أمام التنمية الاقتصادية السريعة . وكان عدم وجود السكان فى منطقة ما ضمانا أكيدا بأنه يمكن تطوير المنطقة بسرعة دون أن تعوقهم حقوق وطنية أو حقوق اخرى .

وقد أرجع بعض الاقتصاديين فشل مشروع زراعة الفول السودانى الى عدم صلاحية الآلات ، فقد ثبت تماما خطأ القول بأن الآلات التى عملت بطريقة جيدة فى جزء من العالم يمكن توزيعها فى اى مكان آخر من الكرة الارضية ، في ظل ظروف بيئية مختلفة ، ويتوقع منها ان تعطى نتائج مشابهة .. وغاب عن الاذهان ان عامل الوقت المتداخل فى اية تجربة شاقة أو بحث أو اعادة تصميم المشروعات وادراتها لا يمكن شراؤه براس المال .. ولم يلتفت على الاطلاق الى حقيقة ان الوكالة الانسانية المتخصصة المطلوب منها [illegible] عمليات التصنيع على نطاق واسع ، لا يمكن استبدالها براس [illegible] لذلك فان التكاليف المدنية والادارة قد سلم بهما جزئيا فى كل من شرقى إفريقية وغربيها .. ولا تستطيع الصناعات المختلفة التقاسم فى بناء المساكن والشاليهات وامدادات المياه المارة فى أنابيب ، وكثير من التكاليف الاخرى الطارئة على المشروعات ،

وانما تقع جميع هذه التكاليف على عاتق المشروعات ، ولم يؤخذ بعين الاعتبار تماما امكانية انخفاض الناتج الزراعى .

فقد نبعت العائدات غير الكافية الناتجة عن مشروع دامونجو فى غانا ، من هذه العوامل نفسها .. وقد فشلت الاقتصاديات الواسعة النطاق ، التى كان من المأمول نجاحها ، فى ان تأخذ فى اعتبارها مبدأ اقتصاديا متعارفا عليه يتعلق بحجم العمليات الزراعية . وقد ذكرنا منذ قليل أنه على الرغم من أن المزرعة الاوروبية التى تبلغ ١٠٠ فدان من الاراضى الصالحة للزراعة أكثر كفاية من تلك التى تبلغ ٤٠ فدانا ، فان هذا لا يعنى أن مزرعة تبلغ ١٠٠٠ فدان من الاراضى الصالحة للزراعة أكثر كفاية بوضوح عن تلك التى تبلغ ٣٠٠ فدان ، ففى الواقع قد تهبط الكفاية بشدة حينما يكبر حجم الوحدة القابلة للزراعة عن هذه الحدود ويرجع السبب فى فشل المزارع الكبيرة ذات الوحدات المكونة من ٣٠٠٠٠ر٣٠ فدان التى نفذ فيها مشروع زراعة الفول السودانى الخاص بشرقى أفريقية والمصير المشابه الذى حدث لمزارع الحبوب الكبيرة فى الاتحاد السوفيتى يرجع الى قانون تناقص الغله عندما يؤدى عمله بتوسع على الانتاج الزراعى .. وكثيرا ما تضيع الدروس المأخوذة عن هذه الطبيعة على العالم .

وبالرغم من تجربة العقدين السابقين ، الا أن فكرة المزارع الضخمة لم تنته بعد .. ويتحدث احد اقاليم افريقية الآن عن مزرعة كاكاو ثمنها مليون جنيه ، أما مايعنيه هذا على ضوء الحجم والاشراف فلابد أن يعرف فى احد الايام .

غير أنه ينبغى الا يفهم فشل المزارع ذات الوحدات الكبيرة على أنه موافقة على استمرار بقاء الوسائل الوطنية لانتاج الفلاحين .

فالزراعة الوطنية ، كما تم تطبيقها فى محصولات الحقول ، تؤدى الى الزراعة المتنقلة وفترات الحرث الطويلة ، وهذا بدوره يعنى ان هناك حاجة الى مساحة أوسع من الاراضى لكى تساند الفرد أكثر مما تكون عليه الحال فى ظل نظام الزراعه الكثيفة . ومما يستحق الذكر أنه بالرغم من أن أفريقية تحتوى على حوالى ١/٥ المناطق الزراعية فى العالم الا أن ٥ر٩ ٪ من الاراضى الأفريقية فقط هى القابلة للزراعة ، فحوالى نصف أفريقية تقريبا أراض بور وصحراء ، أو مادللنا عليه من قبل « بالمناطق السلبية » .

وتبلغ نسبةالغابات ٤ر٢٨٪ وأراضى الحشائش المزروعةوالطبيعية ٢ر١٧ ٪ من مجموع الارض الاجمالى .. ولكن ليس هناك اى خطر مباشر من الافتقار الى الارض فى مناطق مثل كينيا وأجزاء من جنوبىافريقية حيث أدت مشكلة المستوطنين الى ضغط السكان الافريقيين علىالاراضى المحدودة فى « معازل الوطنيين » .

وقد نكرر أنفسنا اذا ما أصررنا على أنه بازدياد عدد سكان أفريقية سيزداد الضغط على الارض اذا لم تظهر تحسينات فى وسائل الزراعه

والوســـائل الفنية ، واذا لم تزرع الاراضى الانتـــاجية الكامنة التى هى أراض بور فى الوقت الحالى ، عن طريق مشروعات الرى ٠

و هتبر اجراءات زراعة الاراضى البور متقدمة كثيرا فى بعض المناطق الافريقية .. ويمثل مشروع الجزيرة فى السودان نموذجا بارزا لمشروع تنمية زراعية آلية على نطاق واسع وتحت رعـــاية الدولة ٠ وقد وضع المشروع من أجل زراعات الفلاحين الجماعية للمحصولات كى تقيم أودهم، ومن أجل الاسواق .. وظل هذا المشروع الذى يرجع تاريخه الى عام ١٩١٣ يعمل حتى عام ١٩٥٠ تحت ادارة ثلاثية تشترك فيهـــا الحكومة السودانية والنقابة الزراعية السودانية ، والفـــلاحون المزارعون كشركاء بعضهم مع بعض ويتقاسمون العوائد بنسبة ٢ : ١ : ٢ . وقد تحملت الحكومة مسئولية اعداد الارض ودفع ايجارات الارض والمبـــانى والمحافظة على خزان سنار والقناة الرئيسية وادارتهما ، وشق المصارف الرئيسية، وتعهد المزارع المستأجر بزراعة المحصولات تحت اشراف النقابة الزراعية السودانية ، كما تعهد بأن يقدم العمال اللازمين .. وكانت النقابة مسئولة عن انبناء والمحافظة على المصارف الفرعية وتطهير الارض وتســـويتها واعداد المبانى والآلات والمخازن المطلوبة لتنفيذ المشروع والمحافظة عليها، واعداد مصانع الحلج وادارتها ، والاشراف على الارض وتأجيرها ، ومنح القروض للزارعين المستأجرين وجمع محصول القطن وتخزينـــه ٠٠ وقد استولت الحكومة الســـودانية منذ عام ١٩٥٠ على وظـــائف النقـــابة واستولت معها على نصيب الـ ٢٠٪ الذى كانت تحصل عليه النقابة من العوائد . وقد كانت أراضى هذا المشروع تزيد على مليون فدان (٤٢٠ ألف هكتار) وبلغ متوسط دخل الزارعين الفـــلاحين فى بعض السنين ما يزيد على ٢٠٠ جنيه .

واذا ما تركنا جانبا مشروع الجزيرة ينبغى علينا ان نشير الى مشروع تنمية النيجر الذى يمثل محاولة قام بها الفرنسيون لتعديل نظم الزراعة الوطنية ، ونظام حيازة الارض كى تتلاءم مع الظروف الحديثة ٠

وقد سار المشروع شوطا الى الامام تحت الادارة الثلاثية، التى تشمل الحكومة ومكتب النيجر والفلاحين والمزارعين ٠٠

ومن المعروف ان مكتب النيجر عبارة عن هيئة أنشئت عام ١٩٢٢ وتمولها الحكومة الفرنسية أساسا ، وتتحمل هذه الهيئة التى تعتبر اكبر منظمة شبه عامة تعمل فى الاقاليم الافريقية الفرنسية ، مسئولية تطوير مساحات شاسعة عند منحنى نهر النيجر من أجل اعدادها لزراعة الارز والقطن الخاضعين لنظام الرى المنتظم . وقد أقامت الهيئة السدود والمصـــارف وانشـــاءات المصانع التى تقوم بمختلف العمليات والمجال والمساكن ومحطة التجـــارب على القطن . وقد قام مـــكتب النيجر فى السنوات القليلة الماضية بتنفيذ عدة مشروعات تجريبية تشمل زراعة الارز بالطرق الآلية ، ويشتمل مشروع السنوات العشر للتنمية الخاص بالهيئة ، والذى ابتدأ عام ١٩٤٩ ، على مشروع بتخصيص ٥٠٫٠٠٠ هكتار من الارض لزراعة القطن ، ومساحة مساوية لزراعة الارز ..

ومن المأمول فيه رفع انتاج الارز خلال هذه الفترة من ٨٠٠٠ طن الى ٩٠٠٠ طن . ورفع معدل تصدير القطن من ٣٦٠ طنا الى ١٠٠٠٠ طن سنويا .

ومن الملاحظ أن معظم الزارعين المستأجرين فى حالة مشروع الجزيرة كانوا من السكان المحليين ، أما فى مشروع تنمية النيجر فقد جلب المزارعون من مناطق بعيدة الى بيئات تبدو لهم غير مألوفة ٠٠ فقد جلبوا هؤلاء الزراعين من أقليم السودان الاوسط المزدحم بالسكان والواقع فى افريقية الغربية الفرنسية ، وتم توطينهم فى وحدات القرية التى تتكون فى المتوسط من ١٠٠ شخص لكل قرية ، وقد ظلت ملكية الاراضى التى وزعت عليهم فى يد الدولة .. ومارس هؤلاء الفلاحون حقوق الاستثمار فقط .

وفى استطاعتنا تطبيق وجهة نظر لورد « هيلى » الخاصة بأن الزارعين المستأجرين فى مشروع الجزيرة كانوا يعملون فى ظل نوع من الاشراف الصارم الذى يميل الى ادخال الشعور بعدم الاستقرار وعدم الأمان فى نفوسهم ، ويمنعهم من التمتع بأكبر قدر ممكن من الفوائد من ممتلكاتهم فى استطاعتنا تطبيق وجهة النظر هذه ببراهين أعظم على الزارعين فى مشروع تنمية النيجر ٠٠ ويتضمن مشروع الجزيرة نفقات رأسمالية عالية جدا خاصة بالاعمال الاولية ، ولكن بالرغم من ذلك أثبت أنه مشروع مثمر ، بل كانت حكومة السودان الانجلو ـ مصرية فى ذلك الوقت ، قبيل الحرب العالمية الثانية ، تستمد ٢٫٥٪ من دخلها السنوى من هذا المشروع . أما فى حالة مشروع تنمية النيجر فان انتاج محصول القطن الضعيف ، وتكاليف الانتاج العالية فى زراعة الارز ، قد أديا الى استحالة تغطية تكاليف رأس المال .

واذا ما صرفنا النظر تماما عن المشروعات الرئيسية لاستغلال الارض ، نجد أن البلجيكيين قد ابتدءوا فى الكونجو (البلجيكى) سياسة « طبقة الفلاحين الوطنية » كتكملة مناسبة للتنمية الصناعية والمعدنية التى تمت على نطاق واسع فى البلاد . ومن هنا تم تركيز الانتباه على أوجه النشاط الزراعى التى كانت على نطاق واسع وعلى وحدات المزارع الكبيرة ٠٠ وبالرغم من أن هذه الاعمال مازالت مستمرة فى أداء عملها بنجاح كبير ،فان العائد الصغير نسبيا على رأس المال المستخدم فى الزراعة ، بمقارنته بذلك المستغل فى التنمية الصناعية والتعدين ، قد دعا السلطات الى تشجيع انتاج الفلاحين . وقد أدخلت مشروعات الاستيطان فى القرى ، وعدل النظام التقليدى الخاص بالزراعة المتنقلة ، حتى يتم التيقن من أن هناك أراضى كافية ممكنة لكل وحدة عائلية ، ولكن هذا النظام لم يترك تماما . وهنا ـ كما هو الحال فى نيجيريا ، وسيراليون ، وغانا ، وغينيا ، واوغندا ، وبعض المناطق الافريقية الاخرى ـ أخذت الحكومات فى تشجيع الفلاح ، الذى كان يهتم فيما مضى بزراعة الكفاف ، مما شجع على زراعة المحصولات النقدية التى تحتاجها السوق العالمية كان الطلب على تصدير المنتجات الزراعية الرئيسية قويا للغاية فى السنوات

القليلة الماضية ، وقد ادت زيادة الطلب هذه فى كثير من اجزاء القارة الى تخفيض قدر غير ملائم من الموارد الممكنة لحاصلات التصدير ، وغالبا ماحدث خلل فى التوازن بين الانتاج للاستهلاك المحلى والانتاج من أجـــل التصدير من جراء هذه السياسة .

وقد انخفض انتاج المواد الغذائية عن الطلب الناتج من ازدياد عدد السكان ، والتحضر السريع ، وارتفاع دخل الفرد الذى يرتبط بالأسعار العالية للمنتجات الرئيسيه .. ووجدت السلطات فى الكونجو (البلجيكى) ان من الضرورى ان تجعل سياسة الغذاء المحور الرئيسى الذى تدور حوله سياسة « طبقة الفلاحين الوطنية » . وقد لا يدهشنا معرفة إن سرعة التحضر فى الكونجو (البلجيكى) كانت عالية كما يتضح من حقيقة ان السكان الافريقيين فى ليوبولدفيل قد ازداد عددهم من ٤٥٠٠٠ عام ١٩٤٠ الى ٣٣٠٠٠٠ عام ١٩٥٥ .

ولم يكن من السهل فى أى مكان فى القارة ان نحدد انتقدم النسبى الذى تحقق فىالانتاج من أجل التصدير ،والانتاج من أجل الاستهلاك الداخلى ، فانه من المستطاع اعداد احصائيات كاملة يعتمد عليها عن التجارة الخارجية . فى أى مكان تقريبا فى افريقية . ولكن نادرا ما يمكن الحصول على تقديرات الانتاج الاجمالى ، كما لا يعتمد علىهذهالتقديرات ان وجدت .. وحتى حينما تدخل محصولات التصدير فى هذهالتقديرات ينبغى على المرء ان يضع تحديدا واضحا بين المحصولات التى لا تستهلك محليا وبين تلك التى ينتفع بها محليا . وبينمـــا نجد أنه من الممكن ان نساوى بين المصدر من الكاكاو ، والبن والتيـــل . والمطاط ، نجد أن المصدر من السكر والبذور التى يستخرج منها الزيت لايفيد كدليل للانتاج الاجمالى أو مستويات الاستهلاك المحلى الحقيقية . ولذلك ينبغى ان نأخذ بالبيان الذى يصرح بأن افريقية أنتجت فى عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ حوالى ٢٥ ٪ من انتاج العالم من الفول السودانى و١٧ ٪ من انتاج العالم من البن و ٨٥٪ من انتاج العالم من التيل و ٦٠٪ من انتاج العالم من الكاكاو و ٨٠٪ من انتاج العالم من زيت النخيل — ينبغى أن نأخذ هذا البيان مع التحفظات الضرورية (انظر الجدول رقم (١) الذى سيذكر فيما بعد) .

وتشير الاحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية منذ عام ١٩٣٩ الى ارتفاع كبير فىحجم الصـــادرات الزراعية الرئيسية فى افريقية . وعندما لا يسجل مثل هذا الارتفاع ، يكون التفسير الذى لا يتغير ، هو اما ان هناك اســـتهلاكا محليا متزايدا من المنتجات ، أو أن امراض المحصول قد أثرت على الانتاج ، كما حدث فى حالة كاكاو غربى افريقية .. ولكن ليس هناك مايشير الى حدوث زيادة كبيرة فى المحصول الزراعى المخصص للاستهلاك المحلى . وعندما كانت تحدث مثل هذه الزيادة فانها مسألة فيها نظر ، اذ ما كانت هذه الزيادة تزيد عن كونها تتمشى مع نمو السكان العادى ، وتساند الارقام التى تتعلق بالصـــادرات الزراعية الرئيسية فى البلاد التى لا تتمتع بالحكم الذاتى فى افريقية .

وفى الوقت القصير الذى أمامنا ، نستطيع أن نناقش فقط بعض

المظاهر المحدودة من موضوعنا . فلم يكن فى استطاعتنا أن ننسب الصادرات الزراعيه الى حجم الانتاج المحلى الاجمالى الصافى فى منطقة أفريقية معينة ، أو أن نؤكد على الاعتماد الكامل على محصول واحد . كما اننا لم نذكر حتى الآن الأخطاء التى ينطوى عليها نظام الزراعة الواحدة ، فان دلالة أن الفول السودانى كان يمثل فى عام ١٩٥٣ حوالى ٨٦٪ من قيمة صادرات غينيا الاجمالية ، ويمثل المطاط ٦٧٪ من صادرات ليبيريا ، والدلالة الاخرى التى تشير الى أن غينيا البرتغالية ، وافريقية الغربية الفرنسية ، وأوغندا ، وافريقية الاستوائية الفرنسية ، والكاميرون الفرنسى ، وتنجانيقا ، ونياسالاند ، واثيوبيا ، (ورواندا — اوراندى) ، وروديسيا الجنوبية . وغانا ، وزنجبار ، كانت جميعها تعتمد على محصولات تصدير مفردة وصلت الى حد ان هذا المحصول الواحد يمثل ٤٠٪ من صادراتها الاجمالية ، وهذه الدلالة تسبب الكساد لاقتصاديات كثير من المناطق الافريقية بسبب تقلبات اسعار المنتجات الزراعية الرئيسية ، ويزيد من هذا الكساد حقيقة ان الانتاج الاقليمى ليس من الضخامة — باستثناء الكاكاو الغانى والنيجيرى وقرنفل جزر زنجبار وبيمبا — بحيث يستطيع ان يؤثر فى الاسعار العالمية(٤) ومن البديهى أن هناك حاجة حقيقية الى تنويع الانتاج الزراعى فى عدد من الاقاليم الافريقية .

جدول رقم (١)

انتاج بعض السلع الزراعية فى افريقية

بالآف الأطنان المترية

المحصول	قبل الحرب أساسا متوسط ١٩٣٨_٣٤	١٩٥١_٥٠	١٩٥٢_٥١	١٩٥٣_٥٢	١٩٥٤_٥٣	اجمالي انتاج العالم ١٩٥٤_٥٣
الحبوب :						
الشعير	٢٢٧٥	٢٩١٠	٣١٠١	٣٤٩٢	٣٦٨٧	٥٥١٠٠
الذرة	٤٥٨٤	٥٩٩٤	٥٢٧٩	٦٦٩٤	٨٣٩٧	١٤٤٦٠٠
الذرة العويجة والذرة الصيفية	٩٢٧٤	١٠٦٧٤	١١٤٨٣	١٢٥٧٨	١٢٠١٩	٥٥٨٠٠
الأرز	١٥٦١	٢٦٠٨	٢٣٨٠	٢٦٨٣	٢٦٧٨	١٧١٠٠٠
القمح	٢٦١٦	٣٢٨٢	٣١٩١	٣٦٤١	٢٨٥٣	١٦٣٨٠٠
محصولات الشراب :						
كاكاو	٤٨٤	٥١٩	٤٦٠	٥١٣	٤٨٠	٧٤٠
البن	١٥٠	٢٨١	٣٠٨	٣٢٥	٣٧٥	٢٥٠٠
الشاى	٩	٢٠	٢١	٣١	٢٠	٦٠٠
الخمور	٢١٤٠	١٨٣٧	١٧٣٠	١٦١٠	٢٢٧٠	٢١٧٠٠
البذور النباتية والزيوت :						
بذور القطن	٣٨٩	٦٢٣	٥٧٤	٦٥٧	٦٨٨	١٣٦٠٠

الفول السودانى	١٦٨٥	١٩٨٤	٢٦٨١	٢٧٣٠	٢٨٧٦	١٠٨٠٠
زيت الزيتون	٦٩	٨٠	١٠٠	٨٠	١٤٠	١٣١٠
زيت النخيل	٠٠	٣٣١	٣٠٩	٣٣٠	٣٦٠	٥٦٠
عجمة النخيل	٠٠	٨٣	٧٤٠	٧٣٠	٧٧٠	٩٢٠
السمسم	١٠٤	٢٧١	١٤٨	١٧٦	١٧٧	١٧٧٠
منسوجات :						
القطن	١٩٠	٣٠٨	٢٨٧	٣٣٤	٣٣٢	٧٣٩٠
التيل	١٥٥	٢١٥	٢٤٥	٢٦٠	٢٨٠	٤٨٠
الصوف	١٥٣	٦٨	٦٨	٧٨	٨٣	١٠١٠
متنوعات :						
فواكه حمضية	٣٢٥	٨١٢	٨٩٠	٨٠٧	٩٢١	١٦٨٠٠
قصب السكر	١٠١٤	١٤٤٥	١٣٤٠	١٥٠١	١٥٨٩	٢١٧٠٠
دخان (غير مصنع)	٧٠	١٣٠	١٣٠	١٥٠	١٧٠	٣٣٣٠
مطاط	١٢	٥٦	٧٤	٧٥	٧٨	١٧٥٥

جدول رقم (٢)

الصادارات الزراعية الرئيسية فى الاقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى فى افريقية

السلعة	النسبة المئوية لصادرات العالم فى ٤٨ــ١٩٥٠	متوسط ٣٤ــ١٩٣٨	متوسط ٤٨ــ١٩٥٠	بآلاف الأطنان المترية ١٩٥١	١٩٥٢
منتجات النخيل (معادل الزيت)	٧١	٤٩١	٥٩٣	٥٨٩	٦٢٦
كاكاو	٥٩	٤٠٧	٤١١	٤١٨	٣٨٩
الفول السودانى والزيت	٥٦	٣٠٢	٣١٨	٢٢٧	٣٠٠
زيت الزيتون	٣٤	٤٢	٣٦	٢٠	٢٢
السيسل	١١	٤٠	٤١	٤٩	٤٤
بذرة القطن وزيت البذرة	٨	١٦	١٠	١٣	١٣
فواكه حمضية	٧	١٠	١٢١	١٢٥	١٢٤
البن	٩	٧٧	١٦٨	١٨٧	٢٠٦
قطن	٦	١١٢	١٤٤	١٥٠	١٧٢
موز	٦	٩٥	١٢٥	١٦١	١٧٧
سكر (خام أساسا)	٤	٣٠٥	٤٣٢	٤٥٢	٥٣٠
دخان	٣	١٠	١٧	٢٢	١٧
حبوب	٢	٥٨٥	٦٦٣	٧٣٤	٧٩٧
مطاط	١	٦	١٧	٣٥	٣٦

وفى الاقاليم الافريقية الفرنسية تكفل الحكومة الحد الادنى من أسعار المنتج للصادرات الزراعية الرئيسية ، وفى بعض الاحيان تستخدم أرصدة خاصة مستمدة من عائدات التصدير لتطوير زراعة محصولات معينة ، وللمحافظة على الاسعار عندما يثبت أن هذه الخطوة عملية وضرورية ، وقد اختير القطن والكاكاو فى افريقية الاستوائية الفرنسية، والفول السودانى والكاكاو والبن فى أفريقية الغربية ، لتطبق عليها مثل هذه المعاملة .. وقد هدفت السلطات الفرنسية فى السنوات القليلة الماضية الى تطوير مصادر البذور التى تستخرج منها الزيوت داخل نطاق الاتحاد الفرنسى ، وقد قامت هذه السلطان كجزء من هذه السياسة ، بحماية سوق زيت الفول السودانى ، وزيت الشلجم الفرنسى، عن طريق فرض قيود على استيراد الزيوت المنافسة من البلاد الاجنبية .. وتقوم الحكومة الفرنسية بتثبيت الحد الأدنى من الاسعار التى تدفع لمنتجى الفول السودانى ، وقد كان سعر الفول السودانى (بقشره وتسليم ميناء مارسيليا) أعلى من أسعار الفول السودانى العالمية من مصادر أخرى .. وفى الكونجو (البلجيكى) تخضع عملية تسويق القطن

ومنتجات النخيل لتنظيمات تسويقية خاصة جعلت فى امكان صندوق منتجى ثمر النخيل ، وصندوق احتياطى القطن أن يجمعا احتياطيا كبيرا .. وتكفل مجالس السيطرة على محصول الذرة فى افريقية الشرقية البريطانية واتحاد روديسيا ونياسالاند ، الاسعار للمنتجين بالطريقة التى تكفل بها السلطات الفرنسية فى شمالى افريقية الحد الادنى لاسعار المنتج فى الخمور والحبوب وبعض المحصولات الاخرى التى يتم تشجيعها بطريقة خاصة .

وقد تعرضت مشروعات تثبيت الاسعار التى كانت تعمل فى اثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ، فى الاقاليم التابعة للمملكة المتحدة ، والخاصة بالكاكاو والبن وبعض المنتجات الزراعية الاخرى ، لكثير من النقد والتعليق فى مدى السنوات الست الماضية .

وعلى الرغم من أننا نتحدث عن « مشروعات تثبيت الاسعار » فانه ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أن بيانات السياسة الرسمية التى تحدد اقامة هيئات التسويق لم تقدم تعريفا واضحا لفكرة التثبيت على الاطلاق ، وظلت نقطة جدل قائمة حول احتمال أن التثبيت يشير خاصة الى الاسعار أو الدخول النقدية أو الدخول الحقيقية ؟ .. وقد يؤدى تثبيت أى من هذه المقاييس الى عدم الاستقرار فى الاثنين الآخرين بسبب التغييرات فى أسعار الاستيراد ، والتقلبات فى حجم المحصول .. ففى الماضى كانت الزيادة فى حجم المحصول التى لا يصحبها زيادة فى الطلب تخلق تثبيتا فى الدخول النقدية عن طريق تخفيض الاسعار .. ولا يمكن تضخيم الدور الاحتكارى الذى كانت تقوم به هيئات التسويق التى تنص عليها اللوائح فى الحياة الاقتصادية الخاصة بالاقاليم التابعة للمملكة المتحدة ، أو التى كانت تابعة لها .. ففى عام ١٩٥١ سيطرت هيئات التسويق فى نيجيريا على ٦٩ ٪ من قيمة جميع الصادرات و ٧٨ ٪ من جميع الصادرات غير المعدنية وسيطرت هذه المجالس فى غانا على ٦٩٪ من قيمة جميع الصادرات و ٩٠٪ من الصادرات غير المعدنية .. وكانت الاسعار التى تدفع للمنتجين تؤثر على :

١ — مستوى الدخول .

٢ — مستوى معيشة الشعب .

٣ — قدرة المجتمع على الادخار .

٤ — ميزان المدفوعات (عن طريق التأثير على تدفق الدخول واستهلاك البضائع المستوردة) .

٥ — انتاج المحصولات المختلفة لكل من الاسواق الداخلية والخارجية .

٦ — واخيرا تجميع الاحتياطى عن طريق الهيئات .

ومن المستحيل علينا أن نفحص باختصار جميع هذه النتائج ، ولكننا سندرس قليلا من النتائج الاقتصادية الناتجة عن تثبيت أسعار

المنتج .. ويرجع مظهر عمليات الهيئة التى تنص عليهـا اللوائح والتى وجهت اليها الأنظار أخيرا ، الى مدى نجاح الادخـــار الاجبـــارى الذى يرتبط بمشروعات التثبيت .

وتعتبر هيئات تسويق المنتجات التى تنص عليها اللوائح حافزا قويا للمحافظة على الانتاج وزيادته عن طريق ضمانها للاسعار والتسهيلات التسويقية .. وفى اتحاد نيجيريا ، ازداد انتاج رتبة « خاصة » من زيت النخيل من ١٪ عام ١٩٥٠ الى ٥٠٪ عام ١٩٥٥ وترجع هذه الزيادة أساسا الى تفاوت الاسعار الذى وضع فرق السعر على الرتبة « الخاصة » ، وكانت سياسات الاسعار التى تتبعها هيئات التسويق المختلفة ، تعنى أن منتجى الـــكاكاو فى غانا ونيجيريا قد تلقوا بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٥١ حوالى ٥٥٪ و ٥٤٪ — على التوالى — من القيمة التجارية لمنتجاتهم .

وقد كان الاتجاه منذ عام ١٩٥١ الى زيادة معدل الادخار الاجبارى الناتج عن بيع الـــكاكاو .. وقد تلقى منتجو ثمـــار النخيل والفول السودانى فى نيجيريا بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٥٠ حوالى ٣٧٪ و ٤٥٪ على التوالى من القيمة التجارية لمنتجاتهم ..

هذا ، وقد ارتفع الادخار الاجبارى فى اوغندا ، وهو الادخار الناتج من انتاج القطن والبن وبيعهما فى الفترة من عام ١٩٤٨ الى ١٩٥٣ — وقد بلغ الارتفاع ٤٤٫٤٧٥٫٠٠٠ جنيه أو حوالى خمسة اضـــعاف ميزانية الاجور الافريقية الاجمالية فى أوغندا عام ١٩٥٢ واكثر قليلا من الدخول النقدية الافريقية الاجمالية فى هذه السنة ..

وقد قيل انه اذا دفع السعر التجارى الى المنتجين فى افريقيا الغربية والشرقية ، فان الدخول النقدية الكبيرة العـائدة على المنتجـين تنفق فى الاستهلاك المتزايد محليا ، ولن تبذل مجهودات كبيرة فى استثمار الرصيد الاضافى ، ولذلك يتم حجز جزء من السعر الحقيقى من أجل تكوين الادخار الاجبارى الذى يمكن الحصول منه على الاصول الرأسمالية الجديدة .

وهناك افتراض جوهرى بأن الدولة تستطيع أن تنفق النقود فى جميع الحالات بتعقل يفوق تعقـل الافراد ، غير أن النفقات الحـكومية فى عدد من البلاد المتخلفة لا تجيز مثل هذا الافتراض الشـامل ، وتفترض وجهة نظر معينة هى أن الميل الى الادخار منخفض بين الافريقيين .

وبالرغم من أن المرء قد يجد برهانا على مثل هذا الافتراض فى الاستخدام المحدود لبنوك الادخار ، فان اســتعداد الافريقيين فى افريقيــة الشرقيــة والغربية لادخار النقود من أجل جمع التكاليف الرأسمالية لمشروعات المياه الجديدة ، ومراكز التجمع ، والمزارع الجديدة ، والخدمات الطبية والتعليمية ، ينفى حقيقة هذا الافتراض المذكور من قبل .

والاسعار العالية هى الدافع الاول للمحافظة على الطاقة الانتاجية وتحسينها وتوسيعها . ولابد أن تؤثر سياسة الدفع على آجال طويلة لاسعار المنتجين التى تنخفض كثيرا عن القيمة التجارية تأثيرا عكسيا على القدرة على الاحتفاظ بالكفاية الانتاجية أو زيادتها .. وقد تلقى المنافسون الرئيسيون فى السنوات

العشر الماضية أسعارا تقترب كثيرا من القيمة التجارية ، وقد أدى ذلك الى تمكينهم واغرائهم بالتوسع فى الانتاج ٠ وسوف تؤدى سياسة الاسعار الضئيله من جانب واحد ، والمتبعة فى افريقيا الغربية والشرقية ، فى المدى الطويل الى تقويض التنافس الذى يسود هذه الاقاليم ٠

وقد قيل ان هيئة تسويق الكاكاو التابعة لغانا ، والتى تعتبر أهم هيئات تسويق المنتجات ، ذات أثر كبير فى تثبيت الدخول والاسعار ، ولكن آخرين - ومن بينهم «بيش وباوير» - يرفضون هذه الفكرة ويزعمون بدورهم أنه بصرف النظر عن عدم الاستقرار الكامل فى الدخول الناتج عن أوجه نشاط الهيئة عبر السنين ، فانها - أى الهيئة - قد نزعت الاستقرار عن أسعار الانتاج الذى يأتى بين فصول السنة ، فى السنوات القليلة الماضية ٠٠ وقد قامت الهيئة بتخفيض سعر المنتج للفصل الجديد بحوالى ٣١ ٪ وذلك نتيجة للهبوط الضعيف فى الاحتياطى الكبير خلال فصل الكاكاو عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وقد كان هذا التخفيض فى سعر المنتج الاساسى فى سبتمبر عام ١٩٤٩ ، هو التخفيض الثانى الكبير فى السعر من فصل لفصل منذ عام ١٩٢٢ على الاقل ، والذى يعتبر أول عام فى السلسلة المنتظمة للاسعار المذكورة فى « تقرير بعثة نوويل » ٠٠ ومرة اخرى نجد أن الزيادة التى طرأت على أسعار الكاكاو فى سبتمبر عام ١٩٥٠ ، كانت أكبر زيادة موسمية فى هذا السجل ٠٠ وقد أثبتت هاتان النقطتان - باقناع تام - أن سياسة أسعار الهيئة لم تحقق أى استقرار أساسى ، لذا كان تأثير سياسة الهيئة الخاصة بتثبيت الاسعار تأثيرا عكسيا ٠٠

وعلى أية حال نستطيع أن نؤكد - بالبراهين القاطعة - أن سياسة الاسعار الخاصة بهيئة تسويق الكاكاو فى غانا قد قضت على التقلبات الاسبوعية ، وأحيانا اليومية ، فى الاسعار التى كانت تقدم للمنتج قبيل الحرب العالمية الثانية ٠٠ وقد استطاعت الهيئة - بمركزها شبه الاحتكارى كبائعة الكاكاو - أن تبيع الكاكاو بفائدة أكبر مما كان يمكن أن تكون عليه لو قامت جماعة من البائعين بهذه العملية كما كان الحال قبيل الحرب ٠

وقد أدت سياسة اقامة احتياطى كبير - برغم أن هذا الاحتياطى قد وصل الى قدر أكبر مما يحتاج اليه منطقيا من أجل أغراض التثبيت - الى تقييد القوة الشرائية الكامنة بين يدى المستهلك الى حد كبير ، ومن ثم قللت من فرصة حدوث بعض اتجاهات التضخم ٠

وفى السنوات القليلة الماضية أصبح نشاط هيئة تسويق الكاكاو فى غانا جزءا من سياسة الحكومة المالية ، وظهر أن الدوافع الاصلية الكامنة وراء انشاء الهيئة قد نبذت ، وتعرضت الهيئة للنقد بسبب تثبيتها سعر المنتج الاساسى على سعر أقل بكثير مما يمكن أن يبرره السعر العالمى السائد للكاكاو والاحتياطى المتجمع فيه ، وكان الرد الذى قدم عن هذا النقد هو : أن أسعار المنتج العالية الاساسية تؤدى الى التضخم فى حالة عدم وجود كميات كبيرة من البضائع الاستهلاكية ٠٠ ولا شك أن هذا الرأى كان صالحا فى السنوات التالية للحرب العالمية الاخيرة حينما كان العالم يعانى

من نقص فى جميع المواد ، وكانت الخدمات الملاحيه غير متوافرة ٠٠ ويبدو – فى الوقت الحالى – أن التبرير الذى قدم للمحافظة على انخفاض الاسعار، ناتج عن ضغط متوقع على الخدمات الملاحية بسبب خطه التنمية الحكومية، والرغبة فى توجيه جانب كبير من السعر العالمى للكاكاو ، الى العائد العام من أجل أغراض التنمية ٠

وفى أغسطس عام ١٩٥٤ ، قررت حكومة ساحل الذهب (غانا) – وهى مدركة عدم الاستقرار الذى سببه الاختلاف الملحوظ فى أسعار ما بين فصول السنة – أن تثبت سعر الكاكاو على أساس سعر المنتج فى سبتمبر عام ١٩٥٣ وهو ٧٢ شلنا لحمولة ٦٠ رطلا ٠ وقد كان من الطبيعى أن تكون هناك احتجاجات من جانب بعض الفلاحين على الاقل ، وذلك فى وقت كان فيه سعر الكاكاو العالمى ٣٠٠ شلن للحمولة السابقة ٠٠ وكان السعر فى غانا أقل بكثير من سعر المنتج السائد فى نيجيريا وهو ١٠٥ شلنات للحمولة ، فى حين كان فى سيراليون ١٥٠ شلنا ، ، ولا داعى لذكر الأسعار التى تتسلل من ١٢٠ شلنا للحمولة ، وهى الأسعار التى تدفع فى المستعمرات الفرنسية المجاورة ٠٠ لذلك تحتم تحمل كثير من النفقات لمنع التهريب عبر الحدود الى الاقاليم الفرنسية ٠٠

ويميل المرء الآن الى التساؤل لا عن قرار تحديد سعر الكاكاو بل عن احتمال أنه ينبغى أن تحدد بمثل هذا المستوى المنخفض ، واضعين فى الاعتبار القيمة التجارية للكاكاو ، وحجم رصيد التثبيت فى ذلك الوقت٠٠ ولكن لا ينبغى أن تحجب عنها حقيقة « أن الدولة كانت تتوقع زيادة مبلغ ٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه على الاقل من أجل أغراض التنمية أساسا » فان المسائل المتضمنة هنا أعقد كثيرا من أن يتناولها التحليل الاقتصادى العادى البسيط ، ولا شك أن « باوير » على حق فى قوله انه ينبغى أن ينظر الى الهيئات – على أى وضع – بوصفها أدوات لتوجيه محصولات الفلاحين فى غربى افريقية توجيها جماعيا ٠

ومن المعتقد أن كل الاقتراحات – التى تشير الى أن هذه الهيئات قد ابتكرت لتثبيت الاسعار أو أنها منظمات تجارية فردية – تحيط طبيعة هذه الهيئات ووظيفتها بالغموض٠٠ وانني اتفق معه على أن مظهر هيئة التسويق التى تنص عليها اللوائح بسياستها وعملياتها ، تثير مشكلات سياسية واجتماعية ذات مغزى واسع ، ولكن أية محاولة للخوض فى هذه المشكلات ستكون أمرا غير مناسب ، ولا يرجع ذلك الى أن التوجيه الاجتماعى للمدخرات ، وانتاج الفلاح ، لم يتقدم بمساعدة سياسات هذه الهيئات فقط ، بل مرد ذلك أيضا الى أن هذه المشكلات نفسها تقع خارج مجال المنظمات التى انشئت لرفع الربح العائد على المنتجين الزراعيين فى افريقية الغربية عن طريق تثبيت الاسعار ٠

وقد استرعى موضوع الادخار الاجبارى أنظار « لجنة شرقى افريقية » التى نشرت تقريرها عام ١٩٥٥ ، وقد ذكرت اللجنة فى تقريرها :

انه فى أثناء رحلاتها كانت تتلقى باستمرار الشكاوى القائلة ان صغار التجار يفتقرون الى رأس المال ٠ ومع ذلك فاذا كان هؤلاء المنتجون

قد استطاعوا أن يرفعوا من دخولهم ، لكان فى مقدورهم أن يقدموا بعضا من دخولهم الاضافية على شكل قروض للآخرين من أجل الاستقلال الانتاجى فى التجارة والمشروعات الاخرى .

أما هؤلاء الذين يجادلون فى أنه لا ينبغى منح القروض ، أو بمعنى أعم ، الذين يجادلون فى أن الافريقى غير قادر على استغلال موارده انتاجيا فانهم يجادلون من ثم فى أنه ليس من الممكن أن يقع انتقال من اقتصاد الكفاف الثابت ، الى الاقتصاد النقدى الحديث الا عن طريق الارغام والاجبار .

ولكن الجدل بهذه الطريقة معناه : « الجدل ضد الحقائق الملموسة التى تثبت أن الشعوب الوطنية فى مناطق كثيرة ، تبذل جهودا كبيرة للحصول على الدخول النقدية ، وأنهم يثبتون قدرة كبيرة على استغلال مواردهم المالية بطريقة فعالة وفى مجالات واسعة من النشاط » .

وفى نهاية الامر ، ينبغى الاعتراف بأنه من الضرورى وجود بعض درجات من الادخار الاجبارى لاغراض التنمية ، ولكن ينبغى العناية أيضا بألا يكون ذلك عاملا مثبطا للهمم .

ومن ناحية أخرى نجد أن الادخار الاجبارى الذى يكون على آجال طويلة، وأكثر من اللازم عرضة للوقوف ضد قوى الانفاق والادخار والاستثمار الكامنة الخاصة بالمنتجين ، وأن يسبب الكساد للاقتصاد الآخذ فى النمو .. وحينما تكون هناك دولة افريقية تؤمن بأن من واجبها تقديم الخدمات الاساسية ، وخلق الجو الصالح للاستثمار ، وأن على المشروعات الخاصة أن تنفذ نمط الاستثمار الذى يؤدى الى زيادة الدخل القومى .. حينما نجد مثل هذه الدولة يصبح من الضرورى تقييد الادخار الاجبارى ، الا اذا وضع لاستغلال رأس المال الاجنبى من أجل حجم الاستثمار الانتاجى المحلى ، أو لكى تقوم الدولة بدور الممول الرئيسى للمقاولين المحليين .

الفصل الثالث

التجارة والصناعة

نستطيع القول بأن تنميه الاقتصاد التجارى الحديث فى افريقية ذات أصول حديثة ٠٠ ولكن هذا لا يعنى أننا نوافق على ما يبدو أنه وجهة النظر السائدة ، والتى تدعى أنه لم يكن هناك اقتصاد تجارى فى افريقية قبل توغل أوربا فيما كان يوصف « بالقارة السوداء » ٠٠ فقد قامت « التجارة المشروعة » فى معظم أجزاء افريقية قبل تجارة الرقيق ، بل تعتبر تجارة الرقيق أيضا فى حكم النشاط التجارى ٠٠ وقد يقال أن عهد تجارة الرقيق الذى ظل قائما فى أجزاء من افريقية من عام ١٤٤٤ الى عام ١٨٩٠ ، كان يتميز أساسا بنظام المقايضة ، غير أنه كان هناك بالفعل اقتصاديات النقود فى جزء كبير من شمالى افريقية وغربيها قبل عام ١٥٩١ ، واذا كان لنا أن نهتدى بالاكتشافات الاثرية الحديثة فاننا لا نستطيع أن نستبعد شرقى ووسط افريقية من الصورة ٠

وبالرغم من أننا نتحدث عن الاقتصاد التجارى الحديث فيما يتعلق بافريقية ، فاننا لم ندرك أننا ما زلنا نتعامل مع اقتصاد مزدوج ، اقتصاد يجمع بين قطاع الكفاف والقطاع المتقدم ٠

وما يزال قطاع اقتصاد الكفاف يمتد على نطاق واسع فى عدد من الاقاليم الافريقية ٠ وفى المدة من عام ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ قدرت القيمة النقدية لاقتصاديات الكفاف بالنسبة المئوية لصافى الانتاج الاقليمى كالتالى :

تنجانيقا	٦٥ ٪
كينيا	٢٩ ٪
اوغندا	٣٢ ٪
غانا	٣٣ ٪
الكونغو (البلجيكى)	٢٢ ٪
روديسيا الشمالية	٥½ ٪
روديسيا الجنوبية	٣½ ٪
اتحاد جنوبى افريقية	١½ ٪

ويميل الرقم ١½ ٪ والخاص بروديسيا الجنوبية الى تضخيم الدرجة التى تفوقت فيها اقتصاديات النقود على اقتصاديات الكفاف الوطنية المحلية ، وذلك لانه ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار أن ٥٦ ٪ من القوى العاملة التى تتقاضى أجرا فى روديسيا الجنوبية عام ١٩٥١ ، كانت تمثل العمال

القادمين من الخارج ‥ وينبغى على أية حال أن نؤكد الاختلاف البارز فى إقتصاد الكفاف بين مناطق التعدين ، مثل اتحاد جنوبى افريقية ، وروديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ؛ وبين المناطق التى لايوجد بها معادن مثل تنجانيقا وكينيا وأوغندا ٠

وسوف نهتم هنا فقط بالمظاهر البارزة للتجارة والصناعة فى أفريقية ولهذا السبب لن نحاول القيام بدراسة التدهور النسبى لاشتراك الافريقيين المباشر فى التجارة الخارجية ٠ وسنمر مرورا عابرا على المميزات الاحتكاريه لتجارة افريقية الغربية ، حيث تتولى ست أو سبع شبكات أجنبية احتكار حوالى ثلثى أو ثلاثة أرباع تجارات متنوعة كبيرة ‥ وقد أشير حديثا الى أن مثل هذه الدرجة الكبيرة من التركيز فى المشروعات التجارية الخاصة العادية ، تعتبر شاذة فى مثل هذه السوق الواسعة المتنوعة ، كاقليم غربى افريقية التى تشترك فى تجارة خارجية تبلغ ما بين ٣٠٠ مليون الى ٤٠٠ مليون جنيه سنويا ، طبقا لتقديرات البيانات الحديثة ، وتتسلسل هذه التجارة من انتاج الغابات ، والمحصولات الزراعية ، والمواد الغذائية المصنعة ، الى المواد الخام المصنوعة ؛ كما تشمل المعادن ‥ وهناك عدة عوامل تعاونت على التركيز المفرط للنشاط التجارى فى أيدى الشركات الاجنبية القليلة ، وسوف نذكر من هذه العوامل ما يلى :

١ ــ المحاولات القوية التى تبذلها الشركات الاجنبية لدفع الافريقيين بعيدا عن الاشتراك ــ بطريقة مباشرة ــ فى التجارة الخارجية ٠

٢ ــ رفض البنوك الاجنبية منح رجال الاعمال الافريقيين القروض والتسهيلات التجارية ٠

٣ ــ المنافسة الحامية الوطيس بين الشركات الاجنبية نفسها ، والتى تؤدى حتما الى الفشل ، أو الاندماج ، واتفاقيات تقسيم السوق ٠

٤ ــ تطوير الوكالات الوحيدة ٠

٥ ــ البيع المشروط ونظام الحساب الجارى ٠

وسوف يستدعى الامر وقتا طويلا لكى نفحص جميع هذه العوامل ، ولكن ينبغى أن نؤكد أن نيجيريا قد اتجهت الى الحيلولة دون ابعاد الافريقيين عن الاشتراك بطريقة مباشرة فى التجارة الخارجية ، وذلك عن طريق تطوير البنوك الوطنية ‥ وقد كان نجاح نيجيريا فى مجال البنوك نتيجة للايمان الوطنى ، والعزم الذى لا يلين ‥ وقد اضطر الرواد الاول الذين اسسوا البنوك الوطنية فى نيجيريا الى تصفية أعمالهم فى مناسبتين ‥ وقد كانت تقارير مراقبى الحسابات كافية للقضاء على ثقة الجماهير فى المديرين ، ولكن النيجيريين كانوا مقتنعين تماما بقيام الاجانب بتخريب المشروعات الوطنية ، حتى أن المديرين عادوا الى العمل من جديد ، وللمرة الثالثة ، ونجحوا فى الوقت المناسب فى اقامة نظام مصرفى سليم ‥ ولكن لم تستطع بيوتات الاعمال الوطنية فى الاقاليم الافريقية الاخرى أن

تثبت وجودها الكامل . ويرجع الفضل فيما تم من سيطرة على مظاهر التجارة الخارجيه الى عمل الدول من خلال هيئات التسويق التى تنص عليها اللوائح ، ومنح الارصدة للبنوك التعاونية ·· وتعتبر غانا مثالا صحيحا على ذلك ·· ولكن لن نتناول التأثيرات الكلية لاتجاهات التجارة الاحتكارية وشبه الاحتكارية ، من جانب الشركات الاجنبية وهيئات التسويق التى تنص عليها اللوائح فى هذه المرحلة ·· اننا لنجد أن دور النساء الوطنيات فى التجارة الداخلية وتحكمهن فى أسواق المواد الغذائية ـ كما هو الحال فى غانا ـ أحد المظاهر الهامة لموضوعنا الذى سوف نستبعده من دراستنا الحالية ، ولكن دراستنا للقطاع النقدى من الاقتصاد تجعلنا نركز اهتمامنا حول التجارة الخارجية ·

ويوجه القطاع النقدى فى الاقتصاد أساسا الى مجال التصدير والاستيراد ، ويصدق هذا على المناطق المنتجة للمعادن أو غير المنتجة لها فى افريقية ·· وليس هذا الا انعكاسا « للاستثمار الاجنبى ذى النمط الاستعمارى » ··

وقد تأخذ الاستثمارات شكل أجور الشحن ، والمزارع المنتجة لقصب السكر ؛ والسخرة ؛ ومراكز التجارة ؛ كما أوضحته الاقتصاديات التكميلية فى أفريقية وجزر الهند الغربية وبريطانيا ·· وقد يستغل الاستثمار فى تجارة الزيوت مثل منتجات زيت النخيل فى غربى افريقية، التى أصبحت من السلع الهامة بعد الثورة الصناعية فى بريطانيا مباشرة· وقد تخلق الحاجة الى المواد الخام اللازمة لصناعات النسيج فى الدولة الاستعمارية ، تزايد الطلب على الاستثمار فى مزارع القطن ، ذلك فى الاقاليم المستعمرة ··

وقد يؤدى نقص الدهنيات فى أوربا الى قيام مشروع لزراعة الفول السودانى فى شرقى افريقية ·· كما قد تؤدى الاحتياجات الصناعيةللبلاد المتمدينة المتقدمة الى استغلال الموارد المعدنية القيمة فى الاقاليم المستعمرة ··

ولا يعد هذا النمط غريبا على الاقاليم المستعمرة · ولكننا نجده أيضا فى البلاد المتخلفة ، وبين النمط الامريكى للاستعمار منذ الحرب العالمية الثانية · ان الاستثمارات فى البلاد المتخلفة قد استغلت أساسا فى الصناعات الاستخراجية التى تعمل أساسا للتصدير الى المراكز الصناعية المتقدمة · وقد يقال : انه يمكننا ـ فى عهد القيود التى تفرض على النقد ـ التقليل من مخاطر السيطرة على النقد وصعوبات التحويل ، اذا كانت الاستثمارات تستغل فى المواد المعدة للتصدير ، وليس للاسواق المحلية فى الاقاليم المتخلفة · وتبين دراسة تمت للاستثمارات فى الفترات الاولى أن الاستثمار الاجنبى فى صناعات التصدير لم يكن أقل وضوحا ، وكان هذا صحيحا فيما يتعلق بالاستثمار البريطانى فى القرن التاسع عشر ، كما هو صحيح عن الاستثمار الامريكى فى عشرينات هذا القرن حينما كانت الرقابة على النقد غير قائمة ، وحينما كانت صعوبات التحويل لا يعطى لها أى اعتبار ·

ويبين الاستثمار الامريكى فى الاقاليم المتطورة والأقاليم المتخلفة عام ١٩٤٨ أن ٥٩٪ من الاستثمار الكلى فى البلاد المتخلفة يستغل فى الصناعات الاستخراجية . و ١٦٪ منه فى المرافق العامة و ٢٢٪ فى التوزيع والتصنيع من أجل أسواق التصدير والاسواق الداخلية . اما نسبة الـ ٣ ٪ الباقية فانها تستثمر فى السلع المختلفة . ويبين الاستثمار فى البلاد المتقدمة أن الصناعات الاستراتيجية تبلغ ٢٣ ٪ والتوزيع والتصنيع ٥٩ ٪ والمرافق العامة ٧ ٪ والسلع المختلفة ١١ ٪ وتؤكد هذه الارقام تماما الاختلاف فى نمط الاستثمارات الاجنبية فى البلاد المتطورة والبلاد المتخلفة، ويبرز التعويل على الاستثمار فى الصناعات الاستخراجيه (الزراعة والتعدين أساسا) وعلى أسواق التصدير فى البلاد ذات الدخل المنخفض . ويستطيع المرء أن يتمعن فى هذه الحقائق كى يرى أن يدا شريرة تكمن وراء كل مظهر من مظاهر هذا النمط ، وتحاول أن تستغل الاقاليم المتخلفة ، وأن تحول سكانها الى قاطعى أخشاب وناقلى مياه على الدوام ؛ ولن يستطيع أحد أن يدعى أنه لم يكن هناك بعض الاستغلال للاقاليم المتخلفة ، ولكن يجب الاعتراف بأنه عندما يتم تأمين الاسواق فى الاقاليم المتطورة فانه ليس هناك ما يدعو رجل الاعمال الاجنبى الى محاولة خلق أسواق فى البلاد المتخلفة لمواد تم تصنيعها محليا . وتعتبر الاسواق فى البلاد ذات الدخل المنخفض عقبات حقيقية أمام المستثمر ، وليس ذلك لان هذه البلاد ذات الدخل المنخفض تفتقر الى السكان بمطالبهم ورغباتهم الحقيقية ، ولكن بسبب الافتقار الى الطلب الكبير .

ويبدو أن لا حد لفرص الاستثمار فى الاقاليم المتخلفة .. فان معدلات الفائدة أو الربا الفاحش التى تدفع على رأس المال فى البلاد التى تفتقر اليه قد تجعلنا نستنتج أن الطاقة الانتاجية الحدية لرأس المال ، ومن ثم نتاج رأس المال سوف يرتفعان . وقد يتوقع المرء تدفق رأس المال بسهولة من الاقاليم المتطورة الى الاقاليم المتخلفة ، فى حالة عدم وجود مصدر للخطر أو عوائق طارئة ...

والواقع أن عدم وجود المرافق العامة الكافية التى تصلح اطارا يستطيع النمو الاقتصادى أن يتحقق فى نطاقه ، يجعل من الصعب تحقيق نتاج كبير من رأس المال فى البلاد التى تفتقر اليه .. الا اذا كان فى امكان عدد من المشروعات أن تتقاسم نفقات انشاء مرافق أساسية وجوهرية ، وهى أشياء يعفى منها رجل الاعمال العادى فى الاقتصاد المتطور ، لذا فان الاشياء التى تعتبر فى حكم الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة فى الاقتصاديات النامية ، تدخل — فى البلدان المتخلفة — فى قطاع الاعمال الخاصة .

وبالرغم من أن استثمارا معينا قد يعكس انتاجا حديا اجتماعيا لرأس المال الا أن الانتاج الحدى الخاص (الاجتماعى) هو الذى ستيغرى المستثمر الاجنبى — والمستثمر المحلى — من ثم بالمغامرة باستثمار ماله .

وقد تنشأ حالات ينتعش فيها التدفق المنحرف لرأس المال ، ذلك أن وجود سوق ضخمة مزدهرة فى بلاد متطورة قد يؤدى الى تدفق رأس المال

حيث تخمد الحوافز التى تدفع الى الاستثمار .. ويمكننا ان نجد أمثلة للتدفق « المنحرف » لرأس المال فى الحكومة المركزية ، وهيئات استثمار الرصيد الزائد التى تنص عليها اللوائح فى بعض الاقاليم الافريقية وخاصة غانا ونيجيريا .

وقد عرض لنا بروفسور « فرانكيل » في دراسته الخاصة « استثمار رأس المال فى افريقية » انه فى عام ١٩٣٦ كانت أعلى مستويات الاستثمار المجتمع لكل فرد فى القارة الافريقية توجد فى مناطق التعدين ، وخاصة في اتحاد جنوبى افريقية وجنوب غربى افريقية (٥٥٫٨ من الجنيه) وجنوبى روديسيا وشماليها (٣٨٫٤ من الجنيه) والكونجو (البلجيكى) (١٣٫٠ جنيها) .

أما البلاد الاخرى مثل نيجيريا ، وافريقية الغربية الفرنسية ، التى تمتلك موارد تعدينية محدودة قابلة للاستغلال التجارى ، فقد ظهر أن أرقام الاستثمار للشخص الواحد فيها منخفضة جدا اذ تصل الى ٣٫٩ من الجنيه و ٢٫١ من الجنيه فقط على التوالى . وقد كان « فرانكيل » مهتما بالرأسمال الخارجى فقط ، ولذلك لم يأخذ فى الاعتبار تجميع رأس المال والاستثمار داخل نطاق الاطار الاقتصادى الوطنى . وعلى أية حال فانه من المشكوك فيه أن تثمر أية دراسة أكاديمية عن تجميع رأس المال والاستثمار داخل نطاق الاقتصاد الوطنى ، وذلك لعدم وجود القاعدة الصحيحة للتصنيف الاحصائى .

وقد يتشابه بلدان فى مواردهما الطبيعية ويتمتعان بمناخ واحد ومع ذلك فان امكانيات الاستثمار فيهما لاتتساوى قط .

ان المهارات الشخصية ، والمعارف العلمية ، والقدرات الفردية، فى مجتمع معين ، تعتبر ذات صفة جوهرية للنمو الاقتصادى ، مثل توافر الموارد الطبيعية ورأس المال اللازم لاستغلال هذه الموارد . واننا نجد فى مناطق التعدين الخاصة فى افريقية أن المهارات الشخصية والمعارف العلمية ورأس المال ، جاءت عن طريق العناصر المستوطنة والمستثمرين من بلاد المستوطنين الاصلية الذين اعتبروا مناطق التعدين معاقل لاقتصاديات عواصمهم .

وكان هناك اعتماد كامل فى مناطق التعدين على العمال السود فى الاعمال التى لا تتطلب مهارة خاصة .. وقد استخدمت الطرق المباشرة وغير المباشرة لارغام العمال الافريقيين واغرائهم للعمل فى المناجم والخدمات الثانوية التى انشئت . وقد حدد استعداد المستثمرين الاجانب والعناصر المستوطنة لاستغلال الوجود المزدوج للقوى العاملة الرخيصة والمواد الخام المعدنية الثمينة ــ حدد معدل استثمار رأس المال فى مناطق التعدين ، كما حدد ايضا معدل النمو الاقتصادى كما يعكسه دخل الفرد الاجمالى من السكان .

وهناك خرافة سائدة فى الخارج تدعى ان استغلال ثورة افريقية المعدنية ترجع نشأتها كلية الى المشروعات الاوربية فى أواخر القرن

التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ولكن تم تقدير ما صدرته غانا (ساحل الذهب) بما قيمته ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من الذهب بين عام ١٤٧١ وعام ١٨٠٠ ، وقد استخرج الذهب بوساطة المشروعات والعمال، ورأس المال الافريقي فقط . وقد كتب «بوسمان» عام ١٧٠٥ يقول : ان من المشكوك فيه ان يكون اي أوروبي قد رأى منجما واحدا في البلاد، وذلك لأن هذه المناجم في كل مكان كانت تخضع لحراسة شديدة، ولم تتوقف أعمال التعدين الوطنية في القارة الافريقية .. ومما يجدر ذكره أنه بالرغم من أن غانا قد انتجت ١٠٪ من اجمالي وزن الماس في العالم في الفترة من عام ١٩٥١ الى عام ١٩٥٤ فان اكثر من ٥٠٪ من هذا الانتاج كان ناتجا عن المشروعات ، ورأس المال ، والعمال الافريقيين الذين يستخدمون وسائل وطنية تماما في الانتاج . وقد أوضحت اتجاهات الانتاج خلال الفترة من عام ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ أن اشتراك الافريقيين في أعمال استخراج الماس من سيراليون في ازدياد مستمر .

ومن ناحية اخرى نجد أن التعدين صناعة قديمة في نيجيريا، ولكن منذ ادخال الوسائل الرأسمالية الحديثة لانتاج المعادن تدهورت مشروعات التعدين الافريقية الوطنية ، وذلك بسبب فرض الاوربيين نظاما احتكاريا فعالا على مناطق التعدين المعروفة وبسبب انخفاض الخبرة الفنية عند اهالي نيجيريا الوطنيين ، وايضا بسبب منافسة السلع الأوربية التي اتجهت الى اخراج منتجات صناعات التعدين الوطنية من السوق . وقد لاحظ الأوربيون العاملون بالتجارة في نيجيريا عام ١٨٨٤ أن القصدير الذي تستخدمه قبائل « الهوسا » لتبييض اوانيهم النحاسية قد استخرج وسبك بايدي النيجيريين في اقليم ناراجوتا ، ولكن بحلول عام ١٩٢٣ كانت صناعة استخراج القصدير الوطني قد اختفت تماما، وتوقفت عمليات صهر خام الحديد كمصادر محلية لاستخراج الحديد في معظم مناطق نيجيريا بسبب منافسة الاسياخ الحديدية المستوردة ، وعلى اية حال فان صناعة صهر الحديد المحلي استمرت قائمة في «بيدا» و «بامبندا» في الكاميرون البريطاني ، ولكن اعمال استخراج كبريتات الرصاص الوطنية لاغراض التجميل في اباكاليكي الواقعة في اجاجي وارافو ، جنوبي نهر بينوي ، توقفت نتيجة للمشروعات الاوربية ، بل وقد عانت صناعة استخراج الملح المحلي في نيجيريا من حالة تدهور شديد بسبب ادخال الملح المستورد .

حينما ألغت الحكومة البريطانية عقد امتياز شركة النيجر الملكية عام ١٨٩٩ ، اكتسبت حكومة انجلترا حقوق اعمال التعدين التي كانت تتمتع بها الشركة في نيجيريا الشمالية ، ولكنها - أي الحكومة - تعهدت بأن تدفع للشركة نصف العائد من جميع المعادن لمدة ٩٩ سنة . وخلال السنة المالية ١٩٤٧ - ١٩٤٨ وحدها تلقت شركة افريقية المتحدة (حليفة شركة النيجر الملكية) ٢٥٧٤٦٩ جنيها كنصف نصيبها في عائدات المعادن المستخرجة من نيجيريا الشمالية ، وفي فبراير عام ١٩٥٠ تلقت شركة افريقية المتحدة مليون جنيه استرليني من الحكومة النيجيرية كتعويض عن انهاء اتفاقية التسعة والتسعين عاما، وقد وضعت السيطرة على المواد المعدنية في الاقاليم الشمالية من غانا في يد الدولة . وهناك

اتجاه في اجزاء من افريقيه الفرنسية ، والكونجو (البلجيكى) ، وروديسيا الجنوبية والشمالية ، في مصلحة ملكية الدولة والسيطرة على المناجم . وقد كانت احتكارات الدولة للبوتاسيوم قائمة فى افريقية الفرنسية منذ يناير عام ١٩٣٧ . وتعمل احتكارات الدولة للمواد المشعة ، في هذه الاقاليم نفسها ، بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ٥ من ابريل عام ١٩٤٦ ، والقانون الصادر في ٣ من ابريل عام ١٩٥٠ .

وتراجعت الحكومة في الكونغو (البلجيكى) عن بذل أى جهود للاحتفاظ بحقوق خاصة في المعادن المشبعة .. واهملت التجارب التى كانت تجرى على اعمال استخراج الذهب التى تقوم بها الدولة ، مثل تلك التى كانت تجرى في مناجم كيلوروموتو للذهب . وعلى اية حال اكتسبت الحكومة انصبة لها في عدد من شركات التعدين الخاصة الصغيرة والكبيرة ، وكان للحكومة مصالح مسيطرة في حالات مثل لجنة كيبو القومية ، ولجنة كاتانجا الخاصة ، وجمعية مناجم الذهب في كيلو ـ موتو وفورمينير . وفي كينيا تحاول الحكومة البريطانية ، عن طريق الشركة الفرعية لاتحاد تنمية المستعمرات ومناجم نيانزا ذات المسئولية المحدودة ـ تحاول أن تطور انتاج النحاس ، والذهب والزنك في مناجم ماكالدير . ويلاحظ تطور مشابه، بل واكثر وضوحا ، في حالة الفرنسيين الذين اقاموا في عام ١٩٤٨ لعدة اعوام هو مكتب المناجم الفرنسى فيما وراء البحار ، برأس مال قدره ٧٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك لكى يدعم عمل ادارة التعدين التابعة لوزارة شئون الأقاليم الفرنسية عبر البحار ، وكى يزيد من اعمال البحث عن المعادن وتطوير المناجم . وقد ظهر بوضوح الاهتمام الشديد التى توجهه البلاد الاستعمارية الى موارد افريقية المعدنية في التقرير الثانى لمنظمة التعاون الاقتصادى الاوربى «باريس عام ١٩٥٠» حيث ذكر فيه انه : « لسنين طويلة قادمة ، سيكون النشاط الصناعى الرئيسى في افريقية هو استغلال مناجمها الفنية من اجل التصدير » .

وقد حقق اتحاد جنوبى أفريقية الذى يعتبر البلد الرئيسى الذى وجد فيه مناجم في القارة ، حقق ربحا قدره ٢٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٤ من جراء بيع المواد المعدنية الاولية . وفي عام ١٩٥٤ كان انتاج افريقية من بعض المعادن مقدرا بالنسبة المئوية للانتاج العالمى كالتالى :

انتيمون (حجر الكحول)	٤١ر٧
كروم	٤٠ر٣
كوبالت	٨٠ر٩
نحاس	٢٧ر٣
ذهب	٥٨ر٧
منجنيز	٣٦ر٠
مركزات القصدير	١٣ر٩
اسبستوس	١٧ر٥
صخور فوسفات	٣٢ر١
الماس	٩٨ر٦

غير أن افريقية تفتقر للغاية الى موارد الفحم والحديد ، وتنتج من الفحم ٣٪ من انتاج العالم ، ومن الحديد ١ر٥٪ وذلك من واقع احصائيات عام ١٩٥٤ . وفيما يتعلق بالنسب المئوية السالفة الذكر استبعدنا جميع المعادن الموجودة فى الاتحاد السوفييتى ، وانتاج الصين من الانتيمون والذهب والفحم وخام الحديد ، وانتاج رومانيا من الذهب والفضة ، وانتاج تشيكوسلوفاكيا من الانتيمون والفضة .

وقد ساعد استغلال موارد افريقية المعدنية بطريقة ملموسة ، فى كثير من الاحيان ، على تنويع الاقتصاد عن طريق توسيع مجال الصادرات ، وبهذه الطريقة يمكن التقليل من تعريض اقتصاديات القارة البدائية للهجوم ، ويتم ذلك عن طريق تدعيم جزء من الاقتصاد الضعيف فى المناطق المنتجة للمواد الاولية التى تعتمد أساسا على استبدال المواد الخام بالسلع المصنوعة . وقد أدى تصدير المواد المعدنية اساسا الى زيادة مورد العملات الاجنبية فى المناطق المعنية ، وأدى ايضا الى زيادة القوى الشرائية فى المجتمعات المحلية ، وجعل فى استطاعة الافريقيين أن يستوردوا البضائع الرأسمالية والبضائع الاستهلاكية .. وفى استطاعتنا على أية حال ، ان نضخم الفوائد التى تتجمع لدى الدولة نتيجة لاستغلال كنوزها المعطلة وتصديرها . ويمكن تطوير تنويع الاقتصاد الذى قد ينتج عن اضافة المواد المعدنية الى قائمة الصادرات ، وذلك عن طريق القيام بعمليات تحويل المعادن محليا . ويعتبر تحويل الفوسفات الى سماد فى الجزائر ومراكش وتونس ، وتحويل النحاس وتنقيته فى الكونجو (البلجيكى) ومنطقة النحاس ، وصنع الأسمنت ، والطوب والبلاط من الرمال المحلية وحجر الجير فى معظم الأقاليم الا أفريقية — تعتبر جميعها نماذج قليلة تشكل التنويع الذى يمكن أن يحدث . وفى اتحاد جنوبى افريقية ، وروديسيا الشمالية والجنوبية ، حيث تقدمت حركة التصنيع كثيرا ، تم تطوير عمليات تحويل المواد المعدنية الخام تطويرا أكبر ؛ واصبح انتاج السلع المصنوعة للاسواق الداخلية والتصدير ظاهرة عادية لاقتصاديات هذه الاقاليم .

وعند هذه المرحلة من دراستنا ينبغى أن نتكلم باختصار عن مشكلات التصنيع فى افريقية . وحينما نقترب من هذه المشكلات ، ندرك ان أى برنامج للتصنيع وتكوين رأس المال لابد أن يرتبط باجراءات لزيادة الطاقة الانتاجية الزراعية . وذلك لان الطلب على السلع المصنوعة غالبا ما يكون أقل ضرورة من الطلب على احتياجات الغذاء الاساسية . ونستطيع ان نفترض عن ثقة أنه اذا لم تؤمن احتياجات المجتمع من المواد الغذائية الاساسية ، فان طاقة عمال الصناعة الانتاجية سوف تكون منخفضة نسبيا . وما زال أمامنا العمال الذين تم تحويلهم من الحرف الزراعية الى الصناعية وهؤلاء يجب تغذيتهم وامدادهم بالمواد الاولية . وفى ظل هذه الظروف تعتبر تنمية القطاع غير الزراعى من الاقتصاد امرا أهم من مجرد التوسع فى الصناعات ، فينبغى ان ينظر الى التصنيع على أنه مجرد جزء من عملية تطوير الاقتصاد كله ، أو على أنه مظهر للتنمية الزراعية ، والتعدين ، والنقل ، والقوى ، وجميع القطاعات الاخرى فى الاقتصاد القومى . وقد لايتطلب بالضرورة التوسع فى

الانتاج الزراعى ، على افتراض ان الانتاج الصناعى المتزايد يدعمه تزايد الصادر من المصنوعات . ولكن حتى فى هذه الاحوال يحتاج الانتاج الزراعى الى يد تحركه حيث أن مثل هذه الخطوة سوف تقلل من اعتماده كثيرا على دافع التصدير من ناحية السلع المصنوعة .

ولكن لا يمكننا أن نصف أية دولة فى أفريقية (حتى ولا فى مصر) بأنها بلاد لديها فائض من العمال . ومن ناحية أخرى نجد أن قطاعات الاقتصاد الثلاثة فى أفريقية . كما فى المناطق المتخلفة الاخرى ، والتى يعتبر توازنها جوهريا بالنسبة للتنمية الاقتصادية السليمة هى الزراعة ، والصناعات الثانوية ، والمعدات الاساسية ، أو ما يصفه الآخرون بأنه البنيان الاقتصادى الأسفل للمرافق والخدمات العامة مثل المياه ، والقوى ، ووسائل النقل والاتصال ، التى تعمل كدعائم رئيسية لاقتصاد النقود المتخصص . وبالاختصار نجد من الامور الهامة ان تنمو جميع قطاعات الاقتصاد فى آن واحد ، وذلك حتى نضمن المحافظة على توازن مناسب بين الزراعة والصناعة ، وبين الانتاج من أجل التصدير والانتاج من اجل الاسواق الداخلية ، وفى معظم البلاد الافريقية نجد ان الانتاج الزراعى هو المحدد الاساسى لمستوى المعيشة ، وتحدد الدخول الزراعية حجم السوق الصناعى ، والنقطة التى تثار دائما هى أنه يجب ان يرتفع الانتاج الزراعى بنسبة مساوية للتوسع فى الصناعات ، حينما تكون الصناعات الثانوية معدة للسوق الداخلية . ولكن حينما يكون الانتاج الصناعى معدا لاسواق التصدير ، فانه ينبغى أن يزداد الانتاج الزراعى قبل التوسع فى الصناعات الثانوية . ويجب أن يقف الانتاج الزراعى فى وجه اى تدهور نسبى فى القوى العاملة فى الريف ، ومن هنا ظهرت الحاجة الى شىء يشبه الثورة فى وسائل الانتاج فى قطاع الاقتصاد الزراعى قبل بداية التصنيع السريع .

والعقبات الرئيسية التى تقف امام التصنيع فى افريقية كما هو الحال فى الاقاليم المتخلفة الاخرى هى :

١ ــ عدم ملاءمة التسهيلات الاقتصادية الاساسية أو عدم كفايتها .

٢ ــ البنيان الاجتماعى ، والنظم والقيم التى تعمل على النمو الاقتصادى .

٣ ــ الافتقار الى الخبرة الفنية .

٤ ــ القيود المفروضة بسبب الظروف الدولية .

وسوف لا نتمكن فى أثناء هذه الدراسة من بحث اية عقبةمن هذه العقبات المذكورة التى تقف أمام التصنيع بالتفصيل ، وفيما يتعلق بموضوع عدم كفاية التسهيلات الاقتصادية الاساسية وعدم ملاءمتها ، ينبغى أن يكون لدينا علم أولا بالقدرة ، والتكاليف ، وفاعلية نظام النقل السائد فى القارة ، وذلك لان هذه العوامل تحدد ليس فقط الاختيار السليم لمكان اقامة الصناعة ، وانما ايضا تكاليف التجميع والتوزيع . وتنتج أفريقية ، كما أشرنا من قبل ٣٪ فقط من انتاج الفحم فى العالم ،

وبالاضافة الى ذلك فان مصادر الزيت المعروفة لم تستغل بعد استغلالا تجاريا ، ويعني هذا ، في الوقت الحالى على الاقل ، ان عدم وجود الوقود والطاقة او عدم كفايتها يشكلان عقبة خطيرة امام التصنيع . وتبذل المحاولات لمواجهة مقتضيات الطاقة والوقود في القارة عن طريق تنمية القوى الكهربية المولدة من مساقط المياه ، وقد نفذت عدة مشروعات لتوليد الكهربا من مساقط المياه وبعضها في طريقه الى التنفيذ . ويعتبر مشروع نهر فولتا في غانا ، ومشروع انجا على نهر الكونجو الاسفل في الكونجو (البلجيكى) من بين المشروعات الكهربية الكثيرة المولدة من مساقط المياه والتى تنتظر التنفيذ .

وقد قدرت سعة القناطر المقترح اقامتها في «انجا» باثنى عشر ضعفا من طاقة سد كولى الكبير في الولايات المتحدة الامريكية ، والذى يعتبر اليوم اكبر سد من نوعه في العالم . وقدرت الطاقة الكامنة في هذا المشروع بحوالى ٢٠٠،٠٠٠ مليون كيلووات ساعة سنويا ، وهو مايمثل ١/٥ الاستهلاك السنوى للكهربا بالولايات المتحدة ، واكثر مما تستهلكه المملكة المتحدة سنويا . والرجاء معقود على انه بمجرد ان يتم حل المشكلات الفنية القائمة حول مشروع « انجا » وتدبير رأس المال الضخم المطلوب ، سيكون من المستطاع ان يتحول حوض الكونجو الاسفل الى منطقة روهر افريقية بصناعات الحديد والصلب . ومصانع الورق ، ومصانع اليورانيوم تعمل جميعها على نطاق واسع ، وفي هذا المجال نجد انه من الملائم ان نضيف ان مصانع تحويل الزنك ، ومصانع تغليف المواد الخام ، والصناعات الكيماوية ، والكابلات الكهربية ، وبناء مصانع للمواد الخام ، والدخان ، وزيت الخضروات ، والنسيج والبضائع الجلدية ، ومصانع الأحذية ومصانع البيرة ، ومنتجات الألبان ، جميعها من بين الصناعات الكثيرة التى أقيمت في الكونجو (البلجيكى) . وقد قامت أوربا بتقديم الاموال والمهارات اللازمة لادارة هذه الصناعات ، ولكن السكان الوطنيين ابتدءوا يشقون طريقهم بنجاح الى جميع أوجه النشاط الصناعى .

وقد استرعى الاهتمام الآن الحاجة الى تطوير وسائل النقل والقوى كظرف ضرورى لاى برنامج سريع للتصنيع . وتعتمد تنمية الصناعات الثانوية أيضا ، الى حد كبير ، على حجم السوق المحلية . فكان ينظر الى حجم السوق المحلية على انه وظيفة للدخل القومى وتوزيعه ، ولكن في المراحل الاولى من التصنيع ، تبين ان السوق المحلية ليست الا جهازا لتوصيل الانتاج الى المستهلك القادر . وفي معظم اجزاء افريقية لم يتم اعداد القطاع التجارى بكفاية لكى يتسلم انتاج الصناعات المحلية . وفي ظل الظروف الراهنة ، لا نلمس ادراكا كاملا لقدرة السوق الصغيرة جدا على الاستيعاب ، وغالبا ما يؤدى عدم كفاية القطاع التجارى الى خفض حجم السوق التى في متناول اليد ، ويعنى هذا بدوره أن المصنع في معظم الاحيان ، يرغم على تنظيم توزيع منتجاته ، وان يقوم بتكوين احتياطى كبير من السلع المصنوعة ، والمواد الخام ، والمخزون من السلع المعدة للاستهلاك . ويزيد عدم وجود الصناعات الثانوية التى قد يعتمد عليها في بعض الحالات للاستفادة من المنتجات الفرعية الضائعة الخاصة بالمصنع ، والافتقار الى وسائل الاصلاح — اى اصلاح الآلات

ذات الكفاية - يزيد من تكاليف التصنيع كثيرا مثل الحاجة الى تكوين مخزون كبير .

وتعكس السوق المحلية فى أفريقية ، الى حد كبير ، التخفيض الوظيفي غير الكامل ، حيث ان تقسيم العمل فى كل مكان يحدده حجم السوق . وهناك اتفاق عام على أن التخلف سواء أكان فى أفريقية أم فى اى مكان آخر من العالم ، يرتبط بضيق الاسواق الناتج عن الافتقار الى رأس المال من أجل التخزين ، والناتج أيضا عن تكاليف النقل العالية ، وفقر الاشخاص الذين يمكن ان يصبحوا مستهلكين . ويفرض ضيق الاسواق المحلية تأثيرا مانعا على التجارة ، وزراعة الفلاحين ، وتنمية المهارات ، وغالبا ما نجد أن مشروعات الشركة الكبيرة التى تعتمد على رأس المال الضخم فى افريقية من الحتمي أن توزع عملياتها على نطاق واسع من النشاط الاقتصادى ، وقد تقوم الشركة نفسها بتجارة الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والقطاعى ، والزراعة الكبيرة ، والشحن والتصنيع والتعدين . وقد نرغب فى ضمان تعويضات اقتصادية مجزية فى مقابل النفقات الرأسمالية الضخمة : فنكثر من مقاولى المشروعات ذوى الكفاية ، غير اننا نجد فى الوقت نفسه شركات مستقرة لا تريد قادمين جددا .

غير أنه لا يمكننا هنا القيام بمحاولة لتحليل مفصل لمشكلات التصنيع ، بالرغم من أن المعترف به عامة هو أن النقص الذى تعانى منه افريقية فى مجال المهارات الادارية والمقاولات ، يؤدى الى تأخير عملية التصنيع فيها او يضع امامها العقبات ، ولكن يمكن التغلب على هذا العائق الذى يقف أمام التنمية الصناعية فى المدى القصير ، وذلك عن طريق استيراد المقاولين الاجانب والمديرين ، وفى المدى الطويل عن طريق تعليم السكان الوطنيين وعن طريق التغييرات فى البنيان الاجتماعى ، وتعانى معظم الدول فى أفريقية نقصا كبيرا فى رأس المال اللازم لموارد الارض وطاقة العمل المكنة . ومن ناحية أخرى نجد أنه غالبا مايكون الاستثمار الصناعى غير قائم ، وقد كان يعنى اقراض المال ، فى كثير من الاحيان ، دون اشراف مستنير الى الرأسماليين المحليين غير المهرة الذين لديهم عجز فى امكانيات المقاولات والمهارات الادارية - كان يعنى ضياع الرصيد الذى ينبغى على البلاد الافريقية أن تحافظ عليه .

وبالرغم من العقبات الكثيرة التى تقف أمام التنمية الاقتصادية السريعة - وخاصة امام التصنيع فى افريقية - فان هناك دلائل كافية تدل على ان التنمية الاقتصادية تحدث الآن فى كل جزء تقريبا من هذه القارة الواسعة ، ومن المتعارف عليه أن الدول التى تكون فيها النسبة بين رأس المال والدخول ، أو النسبة بين قيمة رأس المال الثابت وبين الدخل القومى هى ٤ : ١ أو ٥ : ١ ، تحتاج الى استثمار سنوى يقدر بـ ٤ أو ٥ ٪ من الدخل القومى ، لا لشيء الا لتحافظ على المعدل الحالى لدخل الفرد ، هذا اذا كانت زيادة السكان بنسبة ١ ٪ ، فاذا زاد السكان بنسبة ٢٪ سنويا كما هو الحال فى مصر ، يكون الاستثمار الاساسى

قبل التوسع بين ٨٪ ، ١٠٪ من الدخل القومي في اي مكان . اما اذا كانت الزيادة بمعدل مثير يبلغ ٣٪ سنويا كما كانت الحال في تجربة سيلان وبورتوريكو الحديثه ، فان الاستثمار المطلوب قبل التوسع (في الصناعة) يبلغ ١٢٪ من الدخل القومي ، وهناك بلاد قليلة في آسيا وافريقية يصل معدل تكوين رأس المال فيها الى ١٥٪ من الدخل القومي . ويزيد السكان في أفريقية عامة ، بمعدل يبلغ من ١ الى ٢٪ سنويا . وفى عام ١٩٥٢ تم تقدير تكوين رأس المال الاجمالي بالنسبة المئويه للانتاج المحلي الاجمالي، فكان في نيجيريا ٧٪، وغانا ١٤٪ والكونجو البلجيكي، ٢٧٪ وروديسيا الشمالية ٣١٪ وروديسيا الجنوبية ٤٥٪ . وكانت الارقام المقارنة لبعض الدول الأخرى غير الافريقية كالآتي : استراليا ٤١ ٪ ، سيلان والمملكه المتحدة ١٣ ٪ وبورما وفرنسا ١٨ ٪ والولايات المتحدة الامريكية ٣٨ ٪ .

وعندما نحاول أن نعقد مقارنة بين بعض البلاد الافريقية القليلة من ناحية وبعض البلاد المتخلفة ، والمتطورة من ناحية أخرى ، تظهر في الحال بالضرورة مشكلات تقدير الدخول القومية وتكوين رأس المال . وهناك شعور عام بأن المبادىء المستخدمة في عملية تقدير الدخل القومي تبالغ في تقدير معدل نمو الدخل الحقيقي في الاقاليم الافريقية والبلاد المتخلفة الأخرى . وذلك بسبب ان القطاع النقدي من اقتصادياتهم يتوسع على حساب قطاع الكفاف . وتدرج الآن الخدمات التي كانت سابقا تستبعد كلية ، أو تدرج جزئيا في الدخل القومي ، ادراجا كاملا لانها تحولت الآن من الكفاف الى القطاع النقدي من الاقتصاد . وقد حدث إغفال خطير يؤثر على انتاج الفلاح لاسواق التصدير والأسواق المحلية ، ويرجع ذلك الاغفال الى الفشل في ادراج الوقت ، والمجهودات ، والنقود التي أنفقت على انشاء ملكيات الفلاحين ، والمحافظة عليها وتحسينها وتوسيعها ، وذلك عند وضع التقديرات التقليدية لمصادر رأس المال وتكوينه . وحيث أن افريقية أساسا قارة الفلاحين ، فإن الفشل في ادراج تقديرات تكوين رأس المال أى الاستثمار المستغل في ملايين الأفدنة المخصصة سنويا لانتاج الفلاح من المحصولات النقدية الرئيسية مثل الكاكاو ، وجوز الكولا ، والقطن ، والفول السوداني ، والذرة ، قد اعتبره بعض الاقتصاديين دليلا على الخرافة السائدة في الخارج والقائلة بأن الفلاح الافريقي غير قادر ، أو غير راغب ، في أن ينظر نظرة بعيدة الى الشئون الاقتصادية . ولكن هذا موضوع لا نستطيع ان نصل فيه الى نتيجة في هذه المرحلة ، وسواء أكان الدخل القومي ، وتكوين رأس المال ، ومعدل النمو الاقتصادي في الاقاليم الافريقية مبالغا فيها أم لا ، فان هذه الحقيقة ستظل قائمة ، وهي أن التصنيع قد أدى الى بعض التقدم في القارة ، ويجدر بنا ان نلقى نظرة أدق على اقليم افريقي معين تقدم فيه التصنيع الى حد كبير .

وحتى ننتهي من هذه الدراسة ، سوف نركز اهتماما على اتحاد جنوبي أفريقية حيث انها البلاد الصناعية البارزة في إفريقية . وقد تحركت التنمية الاقتصادية في جنوبي افريقية عن طريق ادخال رأس

المال الاجنبي الى اقتصاد تلك البلاد . وقد قدر برفسور « س . ه . فرانكيل » انه تم استثمار حوالى ۵۲۰٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه من راس المال الاجنبي فى هذا الاقليم بين عام ۱۸۷۰ وعام ۱۹۳٦ . وكانت جنوبى افريقية فى معظم السنين حتى قيام الحرب العالمية الثانية دولة مدينة، وتعانى من العجز المالى ، ولكن بانتهاء الحرب أصبحت دولة دائنة ولديها فائض مالى . وارتفع رصيد الذهب والعمليات الاجنبية فى بنك الاحتياط التابع لجنوبى افريقية من ٤٦٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه فى أغسطس عام ۱۹۳۹ الى ۲٦۷٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه فى ديسمبر عام ۱۹٤۵ . وكانت أسباب ذلك هى :

أولا — ان المملكة المتحدة قدمت مبالغ كبيرة الى جنوبى افريقية لاسباب دفاعية .

ثانيا — ان انتاج الذهب وسلع التصدير كان عاليا فى القيمة أكثر مما كان قبل الحرب .

ثالثا — تم القضاء على تأثيرات رفع اسعار الاستيراد الى حد كبير ، بخفض حجم الواردات .

رابعا — ادخلت مبالغ كبيرة من الاموال الى البلاد بوساطة النازحين اليها من الخارج وتم دفع دين عام خارجى قيمته ۷۳٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه خلال الحرب . وكان هناك انتقال ملكية أنصبة تعدين الذهب فى جنوبى افريقية والتأمينات من المملكة المتحدة الى جنوبى افريقية .

وكان الرجاء معقودا فى ذلك الوقت على امكانية تمويل الاحتياطى السائل المتجمع فى أثناء الحرب بالاضافة الى المكاسب المثمرة من العملات الاجنبية ، وذلك طمعا فى الرواج المتوقع بعد الحرب دون ما خوف من أى ارتباك مالى محتمل . ولكن الاحداث اثبتت العكس ، فان المستوى العالى المتوقع من الواردات اصبح عاليا على غير العادة وثابتا فى الوقت نفسه .. فقد ارتفعت الواردات من ۸۱٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه فى سنوات الرخاء السبع قبل الحرب الى ۲۱۲٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه فى عام ۱۹٤٦، والى ۲۹۹٫۰۰۰٫۰۰۰ فى عام ۱۹٤۷ والى ۳۱۲٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه فى عام ۱۹٤۹ ولكنها عادت الى الصعود الى ٤٦۷٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه عام ۱۹۵۱ . وانخفضت قيمة السلع المصدرة والعائدات من انتاج الذهب كثيرا عن الواردات . وكان هناك عجز كبير فى منطقة الاسترلينى والمنطقة غير الاسترلينية . وقد تم تمويل العجز الكبير فى الحساب الجارى عن طريق القروض الجديدة ، وسماحها بتداول رصيد بنك الاحتياط من الذهب والعملات الاجنبية . وفى عام ۱۹٤۷ ، وعام ۱۹٤۸ حينما وصل التدفق الداخلى لرأس المال الى الذروة . قدر أن ۳٦۰٫۰۰۰٫۰۰۰ جنيه من رأس المال الخاص قد عرفت طريقها الى داخل جنوبى افريقية . وقد تمت الواردات الرأسمالية هذه من جانب الاستثمار الراسمالى الماهر الذى يبحث عن الاستثمار المربح فى مناجم الذهب المنشأة حديثا ، وبعض مشروعات التنمية الاخرى ، ومن جانب « الاموال السائلة » التى تبحث عن ملاذ أكثر امنا ..ـ وينبغى أن تأخذ

فى الاعتبار أيضا اعادة ميزانيات بيوت الاعمال التابعة لجنوبى افريقيــة عبر البحار الى أرض الوطن . وقد أخذ رأس المال المستورد فى الانخفاض منذ مايو عام ١٩٤٨ ، وبين مارس ١٩٤٨ ، وفى أغسطس ١٩٤٩ خسر بنك الاحتياط ما لا يقل عن ٢١٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه من الذهب والعملات الصعبة . وفى أغسطس ١٩٤٩ وقف رصيد بنك الاحتيــاط من الذهب والعملات الصعبة عند ٥٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه تقابلها ٤٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى أغسطس ١٩٤٩ ، وبذلك عادت أرصدة البـــلاد ثانية الى النقطة التى وصلت اليها قبل ذلك بعشر سنوات .

واذا ما تركنا جانبا مستوى الواردات العــالى غير العادى ، فان الاسباب الجوهرية لهذا الميزان ، الذى ليس فى مصلحة البـلاد ، هى انخفاض انتاج الذهب ، ووقوع حركة مضادة فى شروط جنوبى افريقيـة للتجارة ، فقــد ادى نمــو السكان ، والسرعة المتزايدة للاســتثمار فى صناعات الصلب ، والصناعات التكميلية ، وانشاء مناجم ذهب جديدة ، واعــداد المرافق والخــدمات الشــانوية ــ ادت الى ازدياد الطلب على البضائع الاستهلاكية والبضائع الرأسمالية . وقد قيل : ان حــكومة جنوبى افريقية غير راغبة فى القيام بعمــل سريع بسبب الانتخــابات العامة التى كانت ستجرى فى مايو ١٩٤٨ وان الحكومة القادمة كانت ايضا غير راغبة فى التصرف بمجرد تسلمها مقاليد الأمور . وفى نوفمبر عام ١٩٤٨ أدخلت حكومة جنوبى افريقية نظاما يقضى بتحديد العمـــلات الاجنبية التى يتم الاستيراد بها من المنطقة غير الاسترلينية ، ومنعت فى الوقت نفســه استيراد الســلع غير الاساسية بصرف النظــر عن مصدرها . واستمر النقص فى الذهب والعملات الصعبة بالرغم من أنه كان بمعــدل أقل بكثير عن الاول ، ولكن فى ســبتمبر عام ١٩٤٩ أدى تخفيض سعر العملة الى رفع أسعار الاسترلينى ، وزاد من امكانيات الاستثمار فى جنوبى افريقية ، كما تأثرت صادرات جنوبى افريقية الى البلاد التى لم تخفض سعر العملة عندها ، بهذا التخفيض الذى طــرأ على العملة الصعبة « فى جنوبى افريقية » بالرغم من ان الواردات التى خفضت كثيرا ، قــد أصبحت الآن اغلى . وابتدأ رأس المال الجــديد يشق طريقه الى البلاد . وفى مارس من عام ١٩٥١ وقف رصيد بنك الاحتياط عند ١٧٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه يقابله ٥٤٫٠٠٠٫٠٠٠ فى سبتمبر ١٩٤٩ ، وقد ساعد ارتفاع سعر المنتجات الاولية ــ الذى تبع اندلاع الحــرب الكورية ــ على تحسين ميزان المــدفوعات الخاص بجنــوبى افريقية .

واصبح من الواضح فى عام ١٩٥٢ انه سوف يكون هناك انكماش كبير فى رأس المال المطروح فى الخارج من أجل الاستثمار فى البلاد الآخذة فى النمو ، وكان التدفق الداخلى لرأس المال فى جنوبى افــريقية أقل بكثير عام ١٩٥٣ عنه فى عام ١٩٥٢ ، وفى ميزانية عام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ رفعت حكومة جنوبى افريقية الضرائب لكى تعد رأس المال لاغــراض التنمية ، حيث انه ظهر أن هناك أملا ضئيلا فى الحصول على الاموال الضرورية من الخارج . وقد خفضت القيود المفروضة على الاستيراد ،

وذلك بعد التحول فى ميزان المدفوعات لمصلحة البلاد وزيادة الاحتياط النقدى بمبلغ ٤٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه خلال عام ١٩٥٤ .

وقد ارتفعت الصادرات الى مستويات عالية جديدة فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، كنتيجة جزئية لاعلان التخفيف الملموس على القيود المفروضة على الاستيراد ، كما وصلت أيضا الصادرات الى مستويات جديدة . وقد ذكرنا منذ قليل النقطة التى تشير الى أن اقتصاد جنوبى افريقية يتميز عامة بعجز كبير فى التجارة ، والحساب غير المنظور الذى يعوضها دائما هو انتاج البلاد من الذهب والتدفق الصافى لرأس المال الأجنبى . ومن ناحية أخرى نجد أن التدفق الصافى لرأس المال الذى يرد من وراء البحار قد انخفض من ٧٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٤ الى ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٥ وكان العجز الصافى القائم مع العالم الخارجى ٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ويعنى هذا ان رصيد الذهب والعملات الاجنبية قد نقص حوالى ٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٥ . ولم تكن هناك اية حركة لرأس المال الاجنبى الى خارج الاتحاد خلال الشهور التسعة الاولى من عام ١٩٥٦ ، ولذلك فان نقص مبلغ ١٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه من رصيد البلاد من الذهب والعملات الصعبة خلال هذه الفترة ، يمثل العجز الصافى الاجمالى القائم مع العالم الخارجى .

ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، يتضح ان العجز الصافى القائم فى ميزانية الاتحاد قد اختفى تقريبا بانتهاء عام ١٩٥٦ وذلك أساسا نتيجة للتوسع الكبير فى انتاج الذهب والتصدير عامة . ويعكس ارتفاع رصيد بنك الاحتياط من الذهب والعملات الاجنبية – خلال الربع الاخير من عام ١٩٥٦ – التحسينات التى طرأت على ميزان المدفوعات الخاص بالاتحاد .

وقد أثار استخدام رأس المال الاجنبى فى تمويل مشروعات التنمية فى افريقية ، مشكلات طويلة الأجل توثر على نظام المدفوعات ، فان المال الاجنبى يسهل عامة ، فى المراحل الاولى ، من القيود التى قد تفرض على ميزان المدفوعات كنتيجة لاستيراد السلع الاستهلاكية ، والسلع الرأسمالية التى تحتاجها المشروعات . وحينما تتعرض البلاد لمواجهة دفع الفوائد وحسابات الديون لا يصيبها ارتباك مالى اذا كانت فى وضع اقتصادى متين نظرا لان الاستثمارات تؤدى الى خفض الواردات او زيادة الصادرات .

وحينما تسمح اية حكومة افريقية بأن يأخذ الاستثمار الاجنبى شكل أنصبة كبيرة عادلة فى مشروع معين ، فلن يكون هناك أى ضمان بأن قدرة الربح – الخاصة بالشركة أو سياسة العائد التى يطبقها مديروها – سوف تلائم وضع العملات الاجنبية فى البلاد . ومن ناحية

أخرى نجد أن رغبة المديرين الاجانب فى تمويل رأس المـــال من بلادهم الاصلية ، قد لا تتوافق بالضرورة مع توافر العملات الاجنبية المعــدة لهذا الغرض . اما وجه الصعوبة فهو انه اذا ما اختارت الحكومة نظام تقييد معدل الفائدة التى تحول الى الخارج ، ومعدل اعادة رأس المال الى بلاده الاصلية ، فان ذلك سيؤدى حتمـا الى منع اخراج المستثمرين الاجانب ، ونظـرا لان كل بلد افريقى فى حاجة ماسـة الى رأس المال الاجنبى فى القطاعين العام والخاص من اقتصاده ، فان أهمية الموضوع تتخطى حدود الاهمية الاكاديمية الخالصة .

الفصل الرابع

الدولة والنشاط الاقتصادى

تقوم حكومات الاقاليم الافريقية فى الوقت الحالى بالتاثير على النمو الاقتصادى بطرق كثيرة مختلفة ، وذلك بالاضافة الى الوظائف العاديه التى تقوم بها الدولة ، مثل توفير النظام القضائى وأجهزة الادارة السليمة ، والامن السياسى ، والنظام النقدى والمالى ، وبعض الخدمات الاخرى ، فانها -أى الحكومات - مشغولة فى اعداد نظم اقتصادية جديدة عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية ، والنقابات العمالية ، وأعمال المقاولات الخاصه والصناعات على نطاق واسع ، وتأميم الصناعات الرئيسية ، ووضع برامج التوسع الزراعى ، ونظم التسليف وبجانب ذلك تقوم الدولة بالسيطرة على تقدير المجتمع والتأثير عليه بصدد العمل فى مقابل الأجور ، والتقشف ووسائل الانتاج الجديدة • وقد أدى تزايد وظائف الدولة الى نمو حجم نفقات الحكومات ، وفرض الضرائب الأكثر عبئا على المجتمع ، ولكن زيادة عبء الضرائب ليس بالشيء الجديد على الشعوب الافريقية • وربما يكون من الاهمية العلمية بمكان أن نتذكر نصيحة ابن خلدون العالم المغربى من عام ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م التى قدمها الى الحكومات الافريقية التى كانت قائمة فى عصره ، ولا يثنينا عن اقتباس أقوال ابن خلدون ان آدم سميث دعا الى هذه المبادىء نفسها بعد عصر ابن خلدون بأربعمائة عام •• ويتلخص رأى ابن خلدون فى أن استيلاء الحكومة على الملكيات الفردية على نطاق واسع ، يقتل الحافز الشخصى على الانتاج ، وأكد رأى ابن خلدون بعد ذلك بخمسة قرون ونصف البروفسور «ارثر لويس» حيث قرر أن قيام الحكومة بأوجه الانفاق العام على نطاق واسع يبدد جانبا كبيرا من مصادر الثروة ويؤدى الى ركود التنمية الاقتصادية •

وقد قيل عن حكومات غربى افريقية الانجليزية - بما فى ذلك دولة غانا المستقلة حديثا - انها تتمتع بالسيطرة على اقتصاديات الاقاليم التابعة لها أكثر من معظم الحكومات الأخرى خارج الستار الحديدى • ولم تنبع هذه الحالة عن فلسفة اشتراكية تقضى بالقضاء على أصحاب رأس المال الخاص ، وقيام الحكومة بتموين المشروعات ؛ وضمان الأرباح وتوفير المدخرات ؛ بل عن ادراك ان أصحاب رأس المال الخاص لا يقومون بما ينبغى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام ؛ وكانت حكومات غربى افريقية تهدف الى ضمان التقدم العام للشعب نحو مرحلة أعلى من مراحل الحضارة ، ولذلك نظر الى التعليم بوصفه حجر الاساس الذى يقوم عليه هذا التقدم • وعلى أية حال ؛ فاننا نجد أن نفقات التعليم - نظرا لأنه

لا يمكن اعتبارها نفقات تعطى عائدا كان من الضرورى زيادة الدخل العام حتى يمكن تمويل الخدمات الجديدة وتتم المحافظة عليها بطريقة مناسبة • وتستطيع الحكومة زيادة الدخل العام عن طريق خلقها للظروف الملائمة للاستثمار الخاص ، أو قيامها بنفسها بالاستثمار فى الخدمات الاقتصاديه والانتاجيه والنقل •

وقد وضح التأكيد على النقل لا من أجل الاحتياجات العسكرية والادارية فقط ؛ بل لاسباب اقتصادية أيضا ، فان الافتقار الى خدمات النقل ؛ ووسائل الاتصال غير الكاملة فى افريقية قد أدى فى الماضى الى عزل القرى والوحدات القبلية ، وذلك للحاجة الى اكتفاء القرية الذاتى ؛ وانتشار الاقتصاد المحلى بقيوده التى تتعلق بالاسواق وتقسيم العمل• وكان العمل ثابتا فى منطقة واحدة ؛ كما أن حجم القرية أو حجم القبيلة ، يحمى النظرية الاجتماعية والثقافية السائدة ؛ هذا وقد كانت النزعة المحافظة مسيطرة على الجماهير ، فى حين أن التجديدات ــ مهما كان مرغوبا فيها ــ كانت تعتبر محرمة ؛ وهناك بعض الذين يذهبون الى آخر المدى موافقين على أن نصف مأساة افريقية انما هو وراء كلمة « وسائل النقل » •

ولقد كان الأمر يقتضى ــ فى معظم الاحيان ــ الحصول على رأس المال المطلوب لاقامة خطوط السكك الحديدية ، وانشاء الخدمات الاساسية الاخرى فيما وراء البحار ؛ وقد شجع اكتشاف وسائل عقد القروض الاجنبية ، فى بعض الاحيان ، على وقوع مهازل التبذير والاستهلاك الظاهر بين بعض الزعماء والحكومات فى افريقية • فقد كانت خطة اسماعيل باشا من أجل تصنيع مصر وصبغها بالصبغة الحضارية فى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، تشمل اقامة خط سكة حديدية ؛ وحفر قناة السويس ؛ ولكن لسوء حظه أن « الخسة » التى تجلت فى العمليات الاقتصادية وسوء تقديره لامكانيات بلاده الاقتصادية ، أدت الى الكارثة • فقد ظل يضاف الى الدين العام سنويا ولمدة ثلاثة عشر عاما مبلغ قدره ٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ولم يكن هناك ظل من الواقع يبين أين ذهبت هذه الأموال ؛ اللهم الا قناة السويس التى تكلفت ١٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ولم يمنع بيع أسهم قناة السويس مقابل ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى نوفمبر عام ١٨٧٥ من وقوع الكارثة المالية التى أصابت البلاد فى ابريل عام ١٨٧٦ ، وما تزال مصر تدفع حتى الآن ثمن تبذير اسماعيل باشا ؛ وقد تعدى هذا المثال الخاص بمصر الى بعض الحكومات الأفريقية الأخرى •

وترتبط اقامة خطوط السكك الحديدية فى أى مكان من القارة الافريقية برباط وثيق ، بل تحددها تنمية الصادرات الزراعية والمعدنية • وهناك أمثلة تثبت ان معدلات الشحن كانت موضوعة بطريقة تؤدى الى تشجيع تجارة الصادر • وفى حالة خط سكة حديد كينيا ـ أوغندا ، أدت الحاجة الى الخدمات واعادة دفع الدين العام ــ الذى استغل فى اعمال اقامة الخط ــ الى تشجيع الحكومة لتدفق المستوطنين البيض على مرتفعات كينيا • وقد أنشئت معازل الوطنيين وفرضت ضريبة الكوخ على المقيمين ، وذلك لكى ترغم الحكومة الافريقيين على هجرهم لاقتصاد الكفاف الى اقتصاد

النقود ، وفي الوقت نفسه لكي تجعل الارض والعمال في متناول يد المستوطنين البيض ٠

وسرعان ما سارت بعض الاقاليم الافريقية الاخرى على نهج تطوير خدمات النقل القائمة في شمالي القارة وجنوبيها ٠ وقد تقدم بعض رجال الاعمال البارزين في الفترة من عام ١٨٧٩ الى عام ١٨٩٣ بطلبات الى الحكومة البريطانية للسماح لهم باقامة خطوط السكك الحديديه في غربي افريقية ، وكان رجال الأعمال هؤلاء يريدون أن تمنحهم الحكومه معدلا ثابتا للفائدة ٠ وينبغي أن نلاحظ ان الرجال الذين أرادوا غزو غربي أفريقية ؛ كانوا مهتمين بتتبع التجربة التي طبقت في الهند . فبعد العصيان المدني في الهند ، أو حرب الاستقلال الأولى بوقت قصير ؛ ابتدىء في تنفيذ مشروع لورد والهوزي بالتوسع السريع في خدمات السكك الحديدية في الهند ٠ وفي عام ١٨٥٩ أقرت الحكومة قيام ثماني شركات باقامه ٥٠٠٠ ميل من الخطوط الحديدية ، وضمنت الحكومة الهندية معدلات ربح تتردد بين ٤ر٥ و ٥٪ في مقابل حق السيطرة على النفقات والعمليات ؛ بالاضافة الى حقها – أي الحكومة – في الشراء بعد انتهاء كل عقد بنهاية مدة خمسة وعشرين عاما ٠ وكانت الشركات والحكومة تتقاسم الأرباح ؛ بالاضافة الى معدلات الربح المضمونة ، وفي الفترة من عام ١٨٨٠ وجدت الحكومة الهندية من الحكمة أن تعتنق سياسة قيام الحكومة بأعمال الانشاءات أو خطوط السكك الحديدية التي تملكها الحكومة ، وشجعت مرة أخرى الشركات الخاصة على اقامة خطوط السكك الحديدية ، ولكن هذه المرة من أجل الاستخدام المدني أساسا ؛ على حين ركزت الحكومة وجودها على اقامة الخطوط الضرورية للاحتياجات العسكرية لشبه القارة ٠ ولذلك كان من الطبيعي أن يضغط رجال الأعمال الذين أصبحوا على علم بالتنظيمات الخاصة التي تمت في الهند ؛ لكي يحصلوا على ضمانات مشابهة فيما يختص باقامة السكك الحديدية في افريقية الغربية البريطانية ؛ ولكن وزير المستعمرات في لندن رفض السماح للشركات الخاصة باقامة هذه الخطوط ، على أساس انه اذا لم تستطع الحكومة نفسها تنفيذ عمليات مد السكك الحديدية ، فانها لن تكون مستعدة لمساعدة الشركات الخاصة التي قد لا تتمتع بثقة الجمهور حتى تقوم بعمليات المد هذه ؛ وفي عام ١٨٩٥ قرر جوزيف تشامبرلين الذي كان وزيرا للمستعمرات في ذلك الوقت أنه ينبغي أن تقوم حكومات غربي افريقية بتنفيذ أعمال مد خطوط السكك الحديدية ، وفي مارس عام ١٨٩٦ ابتدأ العمل في اقامة هذه الخطوط في غربي افريقية ٠

وقد قدر أنه بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٣٦ ذهب مبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٨٤ جنيه من رأس المال الاجنبي الى مد خطوط السكك الحديدية في افريقية ، ويمثل هذا المبلغ ⅓ مجموع رأس المال الخارجي المستثمر في افريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ٠ وكانت خطوط السكك الحديدية هذه في معظمها تتخذ شكل مشروعات حكومية ، وقد أدت النفقات الرأسمالية الضخمة المطلوبة لمد خطوط السكك الحديدية في السنوات الحديثة ؛ الى التفكير في المزايا النسبية التي تعود من النقل البري والنقل بالسكك

الحديدية فى افريقية . ومن المعلوم أن الخطوط الحديدية تقدم أحسن حل اقتصادى لشحن السلع عبر مسافات طويلة ، وقيل الزيادة فى حجم السلع التى يمكن أن تنقلها السكك الحديدية الى تخفيض تكاليف العملية . وقد قيل ان مد الخطوط الحديدية تكلف كثيرا . غير أن التجارب الأخيرة دلت على أن تعبيد طريق ينقل الكمية التى تنقلها السكك الحديدية نفسها ، وفى الموقع الجغرافى نفسه وفى الظروف المناخية نفسها ؛ يتكلف أكثر مما تتكلفه الخطوط الحديدية . ويدور الجدل نفسه حول التكاليف النسبيه للمحافظة على الطرق البرية والطرق الحديدية . وقد تعوق أية سياسة قصيرة النظر مد خطوط السكك الحديدية ـ قد تعوق التنمية الاقتصادية فى افريقية ، وخاصه فى المناطق التى تنتج السلع الاستهلاكية الكبيرة أو التى تشغل حيزا كبيرا مثل القطن ، والماشيه ، والفول السودانى . والحافز على الانتاج الذى نتج عن مد خطوط السكك الحديدية الى « كانوا » فى نيجيريا الشمالية ينبغى أن يزيل مخاوف هؤلاء الذين يفكرون على ضوء عدم كفاية الطرق القائمة فعلا .

وقد شكلت وسائل المواصلات بوضوح كثيرا من مشروعات التنمية التى أعدتها الحكومات الافريقيه ووضعتها موضع التنفيذ مند الحرب العالمية الثانية . وتمثل المصروفات التى أنفقت على وسائل المواصلات ٢١٪ من رأس مال برامج التنميه فى ليبيا . وتمثل المواصلات فى الكونجو «البلجيكى» ٤٣٪ من المصروفات المعدلة المقترحه لمشروع السنوات العشر فى البلاد وقد ظهر الاستثمار العام فى الأقاليم الفرنسية الذى يقوم به « صندوق الاستثمارات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعيه » خلال فترة من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٥٤ ـ أظهر أن وسائل المواصلات فى افريقية الاستوائية الفرنسية قد ازدادت على ٦٠٪ من مجموع الاستثمار . وكانت الأرقام المقارنة كالتالى : ٥٠٪ فى تجولاند و ٥٧٪ فى افريقيا الغربية الفرنسية و ٥٠٪ فى الصومال الفرنسى و ٧٤٪ فى الكاميرون . وقد اكتشف فى اتحاد جنوبى افريقية أنه بالرغم من مبلغ الـ ٣٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه الذى استثمر فى السنوات الثمان التى تنتهى بعام ١٩٥٤ من أجل تحسين خدمات السكك الحديدية وتوسيعها ، فان خطوط السكك الحديدية لا تستطيع أن تحمل جميع السلع التى تم انتاجها عام ١٩٥٥ . ونفذت خطط تضمنت نفقات بلغت ١٩٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه على خدمات السكك الحديدية بين ابريل عام ١٩٥٥ ومارس عام ١٩٥٨ .

ولا نستطيع ان ننظر الى مشروعات التنمية فى افريقية ـ والتى قد تستغرق فى معظم الاحيان فترة عشر سنوات ـ على انها تنمية موجهة للاقتصاديات الخاصة بهذه الدول ، انما هى تجمعات مالية للانفاق . فان الوسائل الفنية لوضع برامج التنمية أو تخطيط الاستثمار بمعناها الصحيح، غير قائمة على الاطلاق، فى كثير من أجزاء افريقية. فان الوسائل الفنية الممكنة قد وضعت لتواجه احتياجات الاقتصاديات الأكثر تقدما والتى تسود الغرب حيث تجد هناك فى متناول اليد احصائيات تستغرق عدة سنوات ، وحيث لا يحتمل حدوث تغيير فى كيان المجتمع الفنى أو الاقتصادى على فترة التخطيط . ونحن نجد أن البيانات الاحصائية على

قاعدة واسعة ليست في متناول اليد او يعتمد عليها أو حتى كامنة في جميع الاقاليم الافريقية • وبالاضافة الى ذلك فان التغير في كيان المجتمع الفني والاقتصادي هو النتيجة الجوهرية لهذا النوع من التنمية الذى يهدف الى تحقيقه ، أو المأمول تحقيقه في افريقية • ولذلك فان برامج التنمية تميل الى أن تأخذ شكل بيان ينطوى على المشروعات المرغوب فيها والتى يمكن تحقيقها ، وتوضع امامها الاعتمادات المالية التى يحتمل ان تصبح في متناول اليد • وليس هناك شيء يشير الى برنامج كامل من أن حجم المشروعات بالنسبة للموارد المالية الممكنة ينطوى على اختيارين بديلين ، وغالبا ما يقرر هذا الاختيار شخصية وحركة الرجل الذى يقف وراء كل مشروع معين أكثر من المطالب والاحتياجات الاجمالية للمجتمع •

ان التجمعات المالية للانفاق التى تمثل خطة التنمية فى الاقاليم الافريقية تكمن فى مشروعات العمل الرأسمالية التى تهدف الى :

١ ــ تحسين المعدات الاساسية بما فى ذلك وسائل الاتصال •

٢ ــ رفع الانتاج الزراعي وتحريك التنمية الصناعية •

٣ ــ رفع مستوى صحة الشعب وتعليمه ومعيشته •

٤ ــ حماية موارد البلاد المعروفة وضمان استغلالها بطريقة مربحة وذات كفاية عالية •

٥ ــ جمع معلومات جديدة عن الموارد الانسانية والمادية •

٦ ــ واخيرا استغلال موارد الثروة الجديدة وبهذه الطريقة توسع من بناء البلاد الاقتصادى وتدعمه •

والحقيقة القائلة بأن مشروعات التنمية فشلت فى تغطية جميع أوجه التنمية التى تمول من الرصيد العام ، تؤكد بوضوح عدم وجود برنامج كامل للتنمية • ومن ناحية أخرى نجد أن المظاهر الهامة للتنمية الاقليمية تمول خارج الخطة ، وفى بعض الاحيان كانت توضع مشروعات منفصلة للأقاليم كما حدث فى اتحاد نيجيريا • وفى الاقاليم البريطانية ، تقوم هيئة التنمية التابعة للكومنولث ، والحكومات المحلية والاقليمية ، والهيئات المختلفة التى تنص عليها اللوائح ، والهيئات ، بما فى ذلك هيئات تسويق الانتاج الزراعى فى شرقى افريقية وغربيها تقوم بجزء كبير من الاستثمار ويعتبر مكتب النيجر فى افريقية الغربية الفرنسية ، وصندوق تطوير المواطن » « فى الكونغو البلجيكى » مجرد مثلين على المنظمات شبه العامة التى تقوم بالاستثمار فى الاقاليم غير البريطانية فى افريقية •

وحيث ان هذه الدراسة بحث مختصر، فاننى اقترح بأن أقوم بدراسه خطة التنمية فى دولة افريقية معنية بشىء من التفصيل • وقد اخترت غانا وذلك: أولا لانها جذبت كثيرا من الانظار أخيرا ، ولانها ثانيا بلاد

زراعية بارزة يعمل ٧٠٪ من سكانها العاملين البالغين فى الزراعة . وهذا رقم يقترب من أن يكون الرقم المتوسط للقارة الافريقية بأكملها ، وثالثا : تتمتع البلاد برخاء نسبى يعكسه دخل الفرد الذى يبلغ حوال ٦٦٠ روبية سنويا ، كما يعكسه أيضا أن هناك سيارة واحدة لكل ١٧٠ شخصا رابعا : وأخيرا فان حكومة غانا تعتبر من الحكومات القليلة فى الاقاليم المتخلفة التى نجحت فى السنوات القليلة الماضية فى الحصول على حوالى ٥٠ ٪ من انتاج أقاليمها « النقدى » السنوى كضرائب .

وقد قامت الحكومة فى خلال السنوات الست الاخيرة بتحسين الخدمات العامة وتوسيعها كمطلب أساسى لتشجيع الانتاج الزراعى والصناعى . وقد نظر بعض الناس بطريقة خاطئة الى خطة التنمية فى غانا عام ١٩٥١ على أنها تنمية مرسومة لاقتصاد البلاد ، ولكن الواقع أنها كانت على شكل برنامج للعمل الانتاجي ، وسارت على نهج الشكل العام لمشروعات التنمية فى أى مكان آخر من القارة الافريقية . وكانت النية متجهة إلى أن تؤدى مصروفات الخطة الى حصول غانا على جهاز يعالج مشكلات التنمية القومية . ولن يكون من المتوقع أن يؤدى تنفيذ الخطة الى زيادة مباشرة فى الدخل القومى ، وانما يؤدى أساسا الى خلق ظروف ملائمة للاستثمار الخاص . وكانت خطة عام ١٩٥١ قد وضعت أصلا كبرنامج للسنوات العشر ، ولكن تقرر فيما بعد تصغير الخطة الى خمس سنوات تنتهى فى مارس ١٩٥٦ . ولكن أصبح من الضرورى مد الفترة الى ست سنوات .

وقد كانت غانا سعيدة الحظ عند تنفيذ العمل الحيوى المرتفع التكاليف الذى يتعلق بتوسيع الخدمات الحكومية والمرافق العامة وتدعيمها ، لكى تكون بنيانا على مستوى الدولة ـ كانت غانا سعيدة الحظ فى استطاعتها تجهيز رأس مالها الخاص ، وقد حقق هذا الامر السعيد الزيادة المطردة فى قيمة صادرات البلاد الرئيسية ، وقدرة الحكومة على الاستيلاء على جزء كبير من الدخل الجديد من أجل أغراض التنمية .

ووصلت صادرات غانا ووارداتها فى عام ١٩٣٩ الى ١١٥ر١١٨ر١٣ جنيها و ٩٣١ر٥٤٠ر٧ جنيها على التوالى . وكانت الارقام المقابلة لها عام ١٩٥٠ الخاصة بالصادرات ٩٤٤ر٤٠٦ر٧٧ جنيها ، والواردات ٩٦٦ر١٢٨ر٤٨ جنيها . واستمرت قيمة الصادرات والواردات فى الارتفاع فى السنوات التالية ، ولكن البلاد تمكنت من المحافظة على الميزان التجارى فى مصلحتها ، وفى عام ١٩٥٤ وصلت الصادرات الى ٨٢١ر٧٢٨ر١١٤ جنيها ، والواردات الى ٥٣٥ر٦٤٦ر٧١ جنيها ، وأظهر دخل الحكومة المركزية الاتجاه نفسه الى الارتفاع ، فكانت الارقام ٠٠٠ر٧٨٠ر٣ جنيه لعام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ، ٠٠٠ر١٠٦ر١٨ جنيه لعام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ ، ٠٠٠ر٩٤٢ر٤٩ لعام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، ٠٠٠ر٥٦٨ر٨٠ جنيه لعام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ .

وارتفعت نفقات التنمية السنوية فى غانا كثيرا من ٠٠٠ر٣٩٦ر٦ أى حوالى ٣٪ من الدخل فى عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ الى ٠٠٠ر٩٤٥ر١٣ جنيه أى حوالى ٦٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ .

وكانت نفقات التنمية ٠٠٠ر١٥٥٦١ر١٥ جنيه أى ٧٪ من الدخل القومى عام ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ، وقد توقع ارتفاع النفقات فى عام ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥، الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٣ جنيه أى حوالى ١٠٪ من الدخل القومى ، ولكن بلغ ما أنفق فعلا ٠٠٠ر٠٠٤ر١٥ جنيه فقط • وهكذا نجد ان نفقات التنمية السنوية بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٥ كانت ثابتة تقريبا ، وظلت تحت معدل ما قدر لها أصلا • وفى مارس عام ١٩٥٥ تم انفاق حوالى ٦٠ ٪ من النفقات الموضوعة فى ٨٠ ٪ من الفترة المخصصة للخطة الاصلية ، وفى ٦٧٪ من الفترة الاضافية •

وحيث أنه كان هناك رصيد متوافر فى متناول اليد خلال هذه الفترة ، فان علينا أن نلقى نظرة على الصعوبات المادية والادارية التى أدت الى عدم القدرة على انفاق الرصيد الذى فى متناول اليد • وقد تكهن البعض بأن ازدحام الموانى بسفن الشحن قد يؤدى الى التخفيض من سرعة تنفيذ البرنامج ، ولكن ثبت انه لا أساس لمثل هذه المخاوف ، ومن ناحية أخرى نجد انه بالرغم من أن قدرة التعاقد على اقامة الصناعات فى غانا محدودة ، الا أن استعداد المتعاقدين الاجانب لتقديم العروض ، قد خفف من هذه العقبة الواضحة التى تقف أمام تحقيق الاغراض والاهداف • أما جوهر المشكلة كلها فيتمثل فى نفس الموظفين الفنيين والاداريين ••

ان العوامل السياسية هى التى ستحدد : هل النمو سيتوقف لعدم وجود الهيئة الفنية ذات الكفاية ؟ أم أن الدولة ستضاعف من عدد الاشخاص نصف المؤهلين ؟ كما حدث فى روسيا فى سنوات مابين الحربين العالميتين •

وليس هناك فى الوقت الحالى أى دلائل تشير الى أن غانا مستعدة للتضحية بالمهارة ، وليست غانا هى الدولة الوحيدة فى افريقية التى أرغمت على تخفيض سرعة توسيع اقتصادها بسبب نقص المهارات • ففى جنوبى افريقية حيث توجد هناك تفرقة عنصرية فى الصناعة ، وحيث هناك منذ عام ١٩٤٨ تدهور فى القوى العاملة البيضاء التى تدخل الى الاقليم ،قدرت وزارة الاقتصاد الوطنى حديثا أن ١٤٪ من العمال المدربين مطلوبون لمواجهة احتياجات الصناعة فى الاتحاد • ولكن ليست هناك تفرقة عنصرية فى الصناعة فى غانا ، الا أن العمل الخاص بتدريب المهارات المحلية ، أو جذب المهارات الاجنبية الى البلاد ، ما زال مشكلة تواجه كلا من جنوبى افريقية وغانا ••

والحقيقة القائمة هى أن حكومة غانا تمتلك من المال أكثر مما تستطيع أن تنفق ، تميل الى اعطاء الشعور بأنه ليس هناك ما يدعو الى القلق بشأن تقييد النفقات الرأسمالية • غير أن هذه ليست الفكرة الرسمية السائدة ، وذلك لانه حينما لفتت الحكومة الانظار الى أن النفقات الدائمة قد ارتفعت من حوالى ٠٠٠ر٠٠٠ر١٧ جنيه لعام ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٢ جنيه فى عام ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ أضافت أنه يجب مقاومة تلك المضاعفة فى الاعباء الدائمة على الدخل كل أربع سنوات ، الا اذا تطورت الخدمات الاقتصادية والانتاجية لكى تغطى الأعباء المتزايدة • وأننا نجد التناقض واضحا حينما نرى الحكومة بينما تؤكد نقص هيئة الموظفين المدربين كعقبة

رئيسية أمام مشروعات التنميه الخاصة بها ، اذ تقدم لنا الرأى القائل بأن الخدمات الاجتماعية ، بما فى ذلك التعليم ، تتعرض لأخطار التوسع الزائد عن الحد ، وأن النفقات الخاصة بهذه النواحى فى خطه التنمية الثانية فى حاجة الى تعديل دقيق قبل أن توضع فى الخطة ٠

ولا شــــك أن حكومة غانا كانت من الحكمة بحيث أدركت أن انفاق اجزاء كبيرة من الداخل القومى على الخدمات الاجتماعية يمكن ان يكون عقبة امام النمو الاقتصادى ٠ ومن ناحية أخرى نجد أنه من الممكن أن ندفع بهذا التحذير الى ابعد مدى ، ونتجاهل التاثيرات الكبرى التى يحدثها التوسع فى الخدمات الاجتماعية فى التنميه الاقتصادية ٠ ومن الممكن أن نضخم من التاثيرات النافعة الكليه التى تفرضها الخدمات الاجتماعية على الانتاج ، كما أنه من الممكن الطريقه نفسها ان نضخم من الفرق بين الدخل والنفقات فى الحسابات اجاريه وائرأسماليه ، وأن نرفع رايةالخطر بالنسبة للتوسع الزائد فى الخدمات الاجتماعية ٠ صحيح أن نفقات التعليم فى غانا قد ارتفعت من ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه فى ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ الى ٤٫٩٠٠٫٠٠٠ جنيــه فى عام ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ ، ولكن ينبغى ان ننظر الى نفقات التعليم خاصــــة ، والى نفقات الخدمات الاجتماعيه عامه ــ ينبغى أن ننظر اليها على ضوء أصــول البلاد الرأسمالية ٠ ففى سبتمبر عام ١٩٥٤ كان اجمالى ميزانيات البــلاد ١٨٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ، ووصل رصيد هيئة التسويق الحكومية الى ١٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ٠وارتفعت ميزانيات البلاد عبر البحـــار الى ٢١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى ديســــمبر عام ١٩٥٥ ، ولكنها انخفضت الى ٢٠١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه فى يونيه عام ١٩٥٧ نتيجة لانقلاب ميزان المدفوعات لاول مرة لغير مصلحة البلاد لمدة سنوات عدة ٠

وقد عبرت حكومة غانا فى بيان ميزانية عام ١٩٥٥ عن وجهة نظرها، أنه ينبغى عدم انفاق الاحتياطى على التكاليف الدائمة للخدمات الاجتماعية وانما تظل من أجل النفقات الرأسمالية ٠

واذا سرنا بهذا الاتجاه الرسمى الى أبعد مدى ، فمعنى هذا انه لايمكن انفاق الاحتياطى ٠ ونظرا لان جميع النفقات الرأسماليه تضاف الى التكاليف الدائمة ، فان الاقدام على قرار حاسم لمواجهة جميع النفقات الدائمه من واقع الدخل الحالى ، معناه أننا ننفق الاحتياطى حينما يكون الدخل الحــالى فى ارتفاع ٠ وحينما يبدأ الدخل فى الانخفاض كما حدث بالفعل فى غانا فى السنتين الماضيتين ، غالبا ما يتم البحث عن ملاذ فى شكل من أشــــكال التقشف التى تذكرنا « بالرجل الذى يعيش على فتات الخبز على حين يملك آلاف الجنيهات فى البنك » ٠ وقد أشرنا منذ قليل الى أن الامر ينقلب الى مأساة اذا تعثرت التنمية نتيجة لدوار رأس السلطات المالية فى الاقاليم المتخلفة من التقديرات المبالغ فيها ٠٠ والخطأ الشائع بين مشروعات التنمية الكثيرة فى افريقية وفى الاقاليم المتخلفة الاخرى هو أن الاستثمارات ينظر اليها دائما على أنها استثمار لاشياء ملموسة لا استثمار لاشخاص ٠ ولكن سياسة الاستثمار التى تؤدى الى ضعف فى الصحة العامة والخدمات التربوية

أساسا بسبب التضخم فى أهمية ، الخدمات الاقتصادية والانتاجية ، تظهر هذا الخطأ الشائع .

وبالاختصار ، سوف تحدد فكرة الناس وزعمائهم عن التنمية وطبيعة النظم السياسية والاجتماعية ، والسرعة التى يتوقع بها انتشار التعليم بين الملايين الذين يقطنون القارة ، ووفرة المهارات الادارية والفنية ، والتى تقوم بالادارة واكتساب المعارف الاكثر كمالا ودقة عن موارد القدرة المـــــادية والبشرية ، واستجابة رأس المال الوطنى والاجنبى ـ سوف يحدد كل ذلك المعدل الذى يمكن به زيادة انتاج السلع والخدمات من أجل اشباع الطلبات المتزايدة للشعب ، وفى ختام هذا التحليل نقول ان سرعة التنمية الاقتصادية وحجمها فى افريقية سوف يعتمد على التصرفات الحكيمة للدولة كما يعتمد على الخصائص الاساسية للسكان .

تم بحمد الله

فهرس

هيئة قناة السويس

مقارنة عامة لحركة الملاحة

	الربع الثالث من عام ١٩٦١	الربع الثالث من عام ١٩٦٢	الفرق
السفن العابرة	٤٣٧٦	٤٦٥٧	+٢٨١
		آلاف الأطنــان	
الحمولة الكلية	٦٠٨١٣	٦٦٧١٢	+٥٨٩٩
« الصافية	٤٦٤١٩	٥١٠٥١	+٤٦٣٢
حمولة البضائع	٤٢٣٧٠	٤٦٥٠٣	+٤١٣٣
إيرادات الملاحة (جنيه مصري)	١٢٥٧٨٣١٣	١٣٧٧٤٣٦٧	+١١٩٦٠٥٤

العدد والحمولة الصافية حسب اتجاه العبور

	العــدد			الحمولة الصــافية		
	الربع الثالث ١٩٦١	الربع الثالث ١٩٦٢	الفرق	الربع الثالث ١٩٦١	الربع الثالث ١٩٦٢	الفرق
					آلاف الأطنان	
شمال / جنوب	٢٢٢١	٢٣٢٥	+١٠٤	٢٣٦٧٤	٢٥٨٣٢	+٢١٥٨
جنوب / شمال	٢١٥٥	٢٣٣٢	+١٧٧	٢٢٧٤٥	٢٥٢١٩	+٢٤٧٤
المجموع	٤٣٧٦	٤٦٥٧	+٢ ١	٤٦٤١٩	٥١٠٥١	+٤٦٣٢

(١) تشمل ٢٧ ناقلة حمولتها الصافية ٢٥٣٢٠٣ أطنان محمــلة بضائع خلاف المواد البترولية .

(٢) تشمل ١٥ ناقلة حمولتها الصــافية ١٦١٨١١ طنا محملة بضائع خلاف المواد البترولية

الحمولة الصافية حسب أنواع السفن

	الربع الثالث من عام ١٩٦١			الربع الثالث من عام ١٩٦٢		
	شمال/جنوب	جنوب/شمال	المجموع	شمال/جنوب	جنوب/شمال	المجموع
سفن تجارية محملة	آلاف الأطنان					
سفن بريد	١٤٩٧	٩٨٧	٢٤٨٤	١٥٤٨	٧٢٧	٢٢٧٥
ناقلات	٩٠١	١٦١٦٢	٠٧٠٦٣	١٠٠٠	١٨٣٢٦	١٩٣٢٦
أخرى	٤٧٤٩	٤٦٤٣	٩٣٩٢	٤٦٨٧	٥٢٧٠	٩٩٥٧
المجموع	٧١٤٧	٢١٧٩٢	٢٨٩٣٩	٧٢٣٥	٢٤٣٢٣	٣١٥٥٨
سفن فارغة						
ناقلات	١٦٣٤١	٤١٢	١٦٧٥٣	١٨٣٧٦	٢٧٢	١٨٦٤٨
أخرى	١٠٣	٤٨٦	٥٩٩	١٥٦	٦٠٣	٧٥٩
المجموع	١٦٤٥٤	٨٩٨	٠٧٣٥٢	١٨٥٣٢	٨٧٥	١٩٤٠٧
سفن حربية	٧٣	٥٥	١٢٨	٦٥	٢١	٨٦
المجموع	٢٣٦٧٤	٢٢٧٤٥	٤٦٤١٩	٢٥٨٣٢	٢٥٢١٩	٥١٠٥١

تقسيم العدد والحمولة الصافية بين الناقلات والسفن الأخرى

	العدد			الحمولة الصافية		
	الربع الثالث ١٩٦١	الربع الثالث ١٩٦٢	الفرق	الربع الثالث ١٩٦١	الربع الثالث ١٩٦٢	الفرق
				آلاف الأطنان		
الناقلات	٢٢٦٧	٢٤٩٩	+٢٣٢	٣٣٨١٦	٣٧٩٧٤	+٤١٥٨
السفن الأخرى	٢١٠٩	٢١٥٨	+٤٩	١٢٦٠٣	١٣٠٧٧	+٤٧٤
المجموع	٤٣٧٦	٤٦٥٧	+٢٨١	٤٦٤١٩	٥١٠٥١	+٤٦٣٢

عبرت القناة خلال الربع الثالث من العام الحالى ٤٦٥٧ سفينة، مجموع حمولتها الصافية ... ٥١. ٥١ ، ومتوسط يومى قدره ٥٠ر٦ سفينة مقابل ٤٣٧٦ سفينة مجموع حمولتها الصافية ...ر٤١٩ر٤٦ طن ، ومتوسط يومى قدره ٤٧ر٦ سفينة خلال الربع الثالث من العام الماضى .

وكان من بين السفن التى عبرت خلال الربع الحالى ٢٤٩٩ ناقلة حمولتها الصافية ...ر٩٧٤ر٣٧ طن ، بمتوسط يومى قدره ٢٧ر٢ ناقلة مقابل ٢٢٦٧ ناقلة مجموع حمولتها الصافية ٣٣٨١٦٠٠٠ طن ومتوسط يومى قدره ٢٤ر٧ ناقلة وذلك خلال الربع الثالث من عام ١٩٦١ ، وبذلك يكون عدد السفن الاخرى العابرة خلال الربع الحالى عدا الناقلات ٢١٥٨ سفينة حمولتها الصافية ...ر٠٧٧ر١٣ طن ، بمتوسط يومى قدره ٢٣ر٤ سفينة مقابل ٢١٠٩ سفينة حمولتها الصافية ...ر٦٠٣ر١٢ طن ومتوسط يومى قدره ٢٢ر٩ سفينة.



مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤ }

مجموعة
اخترنا لك
تصدر
أسبوعية باللغات العالمية
ويشترك في تحريرها وإعدادها
لجنة " اخترنا لك "



المراسلات
الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
{ ٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤

العدد ١٥٣ | الثمن ١٠ قروش